الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر - باتنة -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياحة والتنمية في المغرب العربي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية

تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية

إعداد الطالبة:

هادية يحياوي

إشراف الأستاذ الدكتور:

حسين قادري

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
عبد الناصر جندلي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر – باتنة–	رئيسا
حسين قادري	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر – باتنة–	مشرفا ومقررا
عمر فرحاتي	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر – بسكرة–	مناقشا
إسماعيل بن السعدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري – قسنطينة–	مناقشا
عبد النور ناجي	أستاذ محاضر	جامعة باجي مختار – عنابة –	مناقشا
نبيل كريبش	أستاذ محاضر	جامعة الحاج لخضر– باتنة–	مناقشا

السنة الجامعية : 2011-2012

بسم الله الرحمن الرحيم

{ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ
عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ
وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ
الْمُسْلِمِينَ }

[الآية 15] سورة الأحقاف

الإهــــداء

إلى رموز الأمل التي انطفأت فجأة دون سابق إنذار . . . .

إلى روح والدي الطاهرتين اللتين أبتا إلا الرحيل معا . . . . .

إلى روح أمي الزكية التي رفرفت دون وداع، ولكنها ما خلقت إلا

لأن تكون أزلية ما حييت.

إلى روح أبي الذي عودني على الانتصار وسوف أقف عند رغبته

البريئة ما حييت.

وإلى نبراس الأمل الباقية بإذن الله

زوجي

أبنائي (يسرى، حورية نرجس، سامي خليل)

أفراد عائلتي (يحياوي وعسول) كل باسمه.

صديقاتي

زملائي

وإلى روح الصديقة الشقيقة الراحلة الأستاذة "بومايلة حفيظة"

تشكـــــرات

قال صلى الله عليه و سلم: «لَا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ»

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الدكتور **قادري حسين**

وأنحني أمام شخصه عرفانا له بكافة المساعدات التي

حظيت بها من طرفه طيلة مسيرتي الدراسية الجامعية

كما أشكر أعضاء اللجنة المحترمين على قبولهم مناقشة هذا العمل.

مقدمة

أضحى موضوع التنمية بمختلف مجالاتها ومفاهيمها من أكثر المواضيع إثارة ومن أهم الظواهر التي عكفت الأبحاث العلمية لاسيما السياسية والاقتصادية على دراستها وعلى التعمق في تفسيرها، كونها المعيار الأساسي الذي تمفصل حوله تقسيم العالم الحالي إلى زمرتين من الدول: دول مركزية قوية ومتقدمة وأخرى تابعة لها تعاني معضلة التخلف والضعف وتتخبط في محاولة تغيير هذا الوضع ورفع التحدي للنفاذ من قبضة التبعية وهي الدول التي اصطلح على توصيفها بالدول السائرة في طريق النمو.

من ثمة كان لزاما على الدول المتعثرة في مسارها التنموي ومنها دول المغرب العربي بكتلتها المحورية: الجزائر، تونس والمغرب أن تعمد إلى بذل الكثير من الجهود وإلى العمل على استغلال الفرص التي تمكنها من تفعيل التنمية داخلها بغرض القضاء على تخلفها والتخلص من تبعيتها للدول الكبرى وللقوى الخارجية، إذ انكبت على اختيار أحسن البدائل المتاحة لتغيير بنياتها الاقتصادية والاجتماعية بتجنيد كافة مواردها والثروات التي تتوافر عليها، عن طريق رسم سياسات وتخطيط برامج تنموية محلية تتناسب وطبيعة مجتمعاتها وتكويناتها البشرية.

في هذا السياق حاز النشاط السياحي على اهتمام متزايد كمورد مرشح بقوة للمساهمة في تحقيق الهدف المنشود، الترشيح الذي عززته تقارير المنظمة العالمية للسياحة التي تتوقع أن يحدث هذا النشاط أثرا إيجابيا عميقا في التنمية العالمية.

*** أهمية الدراسة :**

تنبع أهمية دراسة هذا الموضوع من أهمية البحث العلمي بصفة عامة من جهة وتكتمل من جانب آخر في المجال التخصصي للدراسة الذي يمتد لمقاربة الظاهرة السياحية باعتبارها عامل يحفز ويساهم في رفع فرص نجاح دول المغرب العربي في معركتها ضد التخلف والضعف، أما عن أهداف الدراسة فيمكن إجمالها في ما يلي:

– المساهمة في إثراء رصيد أدبيات الدراسات التي تناولت النشاط السياحي بالبحث، وبالتالي تعقب تطوير القطاع السياحي ضمن المجال المكاني المحدد ضمن البحث (دول المغرب العربي).

– تقصي عوامل استعصاء التنمية السياحية في العينة المبحوثة وفي الفوارق الموجودة بينها.

– التوصل إلى نتائج وتوصيات من شأنها تفعيل تطوير القطاع السياحي في دول المغرب العربي.

* **بواعث اختيار الموضوع:** تنقسم إلى نوعين

أ – **بواعث موضوعية:** تتعلق بالجانب العلمي لموضوع الدراسة حيث:

1– بحكم التخصص في مجال التنظيمات السياسية والإدارية، كان من المنطقي أن تحوز مسألة السياسات العامة والتنمية الاهتمام الغالب في اختيار موضوع الأطروحة.

2– أثبت الإحصاء أن مخرجات الصناعة السياحية من شانها أن تضاهي مخرجات القطاعات الكلاسيكية المألوفة كقطاع النفط والمحروقات عندما يتعلق الأمر بدفع المسار التنموي للدول.

3– الفضول في إدراك الجوانب الخفية للظاهرة السياحية والتي لا يمكن إدراكها من خلال الممارسات البسيطة، إذ لا تعرف العامة عن السياحة سوى الاستجمام والاستمتاع دون الاحساس بكنه ما يحدث في عمق الدورة الحاصلة من أجل بلوغ الرضا والاشباع.

ب– **بواعث ذاتية:** تتعلق بشخص الباحثة وتعود أساسا إلى :

1– الرغبة في الالتزام بضرورة استكمال الدراسة المستهلة خلال مرحلة الماجستير والتي انحصرت في دراسة حالة الجزائر.

2- قناعتي الخاصة والمتعلقة بقوة وغنى المقومات السياحية لدول المغرب العربي مما يتيح فرصة تصنيف السياحة فيها كمورد استراتيجي للتنمية داخلها.

3- الشغف الكبير بكل ما يمت لمجال السياحة بصلة، والميول لتحصيل أفضل الممارسات والعادات السياحية السليمة.

4- لعبت المسيرة المهنية لعشرية كاملة في قطاع السياحية دورا رئيسيا في عملية اختيار الموضوع، إذ ولدت ارتباطا تلقائيا بهذا القطاع.

*** أدبيات الدراسة :**

موضوع المذكرة ليس بالجديد على مجال البحث العلم، فقد انشغل به العديد من الدارسين من مختلف التخصصات وبمجالات زمنية ومكانية مختلفة حسب الأهداف المراد تحقيقها وقد تمت الاستعانة بهذه الدراسات والأبحاث السابقة

في إطار مصادر اتصلت في معظمها بحالات العينة المبحوثة وبالإطار المفاهيمي للظاهرة السياحية وعناوينها متنوعة ونجد.

أ – الكتب:

من أهمها ما صدر للكاتب الأردني "عبد الحميد الطائي" تحت عنوان **أصول صناعة السياحة** شارحا الظاهرة السياحية وساردا مسارها التاريخي وأنماطها مع التركيز على العوامل المؤثرة في بنائها كصناعة راسخة بين الصناعات الكبرى الكلاسيكية المألوفة، كما تناول المصري "أحمد فوزي ملوخية" في مؤلفه **مدخل إلى علم السياحة** دراسة السياحة انطلاقا من كونها مجالا أكاديميا يستند إلى قواعد علمية وافية ونظريات ومناهج ومقتربات.

كما ذهبت مؤلفات كل من "مصطفى يوسف كافي" **(صناعة السياحة والأمن السياحي)** و"داليا تيمور" **(الوعي السياحي والتنمية السياحية)** إلى منحى مختلف، إذ تحدثت عن تأثير النشاط السياحي على عملية التنمية في الاقتصاديات الحديثة برمتها وعلى دور الأمن والاستقرار السياسي في ترسيخ صناعة السياحة في الدول النامية.

كما تمت الاستعانة بالعديد من الكتب باللغات الأجنبية التي انصبت في غالبها على دراسة حالة العينات المختارة للبحث ككتاب: "هاشمي مادوش المعنون بـــــ: **Le tourisme en Algérie jeux eu enjeux**ـ وكتاب: **أية سياحة بتونس خلال القرن العشرين** لصاحبه: ; Jean Chapoutot، وكتاب "هلالي مامون": **Tourisme au Maroc bilan et critiques**.

ب- الدراسات الجامعية :

وهي عديدة منها دراسة الباحثة "صليحة عشي " الموسومة "**بالآثار التنموية للسياحة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب**" والتي قدمت لنيل شهادة الماجستير فرع اقتصاد التنمية بكلية العلوم الاقتصادية جامعة باتنة خلال السنة الجامعية 2005/2004، والتي خلصت بعد مقاربة الموضوع من الناحية كمية بتحليل المخرجات الاقتصادية للسياحة في الدول محل الدراسة، إلى إبراز كيف أن السياحية ساهمت في كل من تونس والمغرب في إحداث تنمية اقتصادية حقيقة، بينما فشلت السياحة الجزائرية في إحداث نفس الأثر بالرغم من توافر نفس الإمكانيات والمقومات، كما استعنا بمذكرة الباحثة المقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص التنظيمات السياسية والإدارية والموسومة بـــ: **التنميــــــة السياحيــــــة بالجزائـــــــــر** والتي قدمت لنيل شهادة الماجستير فرع التنظيمات السياسية والإدارية بكلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة خلال السنة الجامعية 2005/2004 والموجهة ونتائجها حول تعثر التنمية السياحية بالجزائر والمرتبطة بالسياسات العامة المنتهجة لتسيير هذا القطاع.

*** إشكالية الدراسة:**

يتمفصل هذا البحث حول فحص وتشخيص واقع القطاع السياحي في الكتلة الرئيسية لإقليم المغرب العربي المتكونة من الجزائر، تونس والمغرب، بالتركيز على تحديد مكامن القوة أو الضعف في السياسات السياحية بهذه الدول، التي يفترض أنها تملك كل الدعائم البنيوية التي تؤهلها لأن تصنف كمناطق جذب سياحي، والتي تمنحها إمكانية الحفاظ على هذا التصنيف على أطول بعد كرونولوجي استدامي ممكن، ومن هنا تحاول الأطروحة معالجة الإشكال الرئيسي التالي:

ما هي توجهات السياحة واستراتيجياتها في بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) وكيف تساهم في تحقيق التنمية الشاملة في هذه الدول؟

وللإيضاح أكثر يمكن تفكيك هذه الإشكالية إلى تساؤلات فرعية مفادها:

1- ما هو واقع القطاع السياحي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)؟

2- ما هو مضمون السياسات العامة القطاعية التي رسمتها حكومات الدول عينة البحث لتطوير القطاع السياح؟

3- ما هي مواقع التقاطع والاختلاف في الحقل السياحي بين الدول محل الدراسة؟

4- ما هي التصورات المستقبلية التي صاغتها حكومات الدول المغربية المحورية من أجل ترقية أداء السياحية كمورد تنموي استراتيجي؟

5- ما مدى مساهمة الصناعة السياحية في تنمية دول المغرب العربي؟

*** حدود الدراسة:**

انصب البحث مكانيا على إقليم المغرب العربي، وتناول بالتحديد كتلة الجزائر، تونس والمغرب باعتبارها تملك الكثير من القواسم المشتركة من حيث مستوى النمو والإمكانيات، أما من حيث الإطار الزمني حاولنا اقتفاء آثار التنمية السياحية في الدول محل الدراسة منذ استقلالها.

*** فرضيـــــات الدراسة:**

سعيا منا للإجابة على الإشكالية المطروحة وما ارتبط منها من تساؤلات، تم تبني فرضيات نسعى لاختبارها.

- لا يتوقف نجاح المورد السياحي في تفعيل العملية التنموية داخل دول المغرب العربي على توفر العوامل المادية فقط مثل تطوير البنى التحتية وخلق المنشآت

القاعدية، فهو يتطلب توافر عدة عوامل أخرى غير مادية متعلقة بالذهنيات والثقافات السائدة داخل المجتمعات المغاربية.

– يمكن للسياحية أن تكون بديلا ناجعا للمداخيل التقليدية القائمة على عوائد النفط والزراعة لاسيما إذا دعم التصور بإرادة جادة من قبل الحكومات في تقوية مكانة السياحة كمصدر من مصادر التنمية الشاملة والمستدامة.

– الاختلاف في دور ومكانة قطاع السياحة في التنمية من بلد إلى آخر، لا تفرضه القرارات السياسية بل يعود إلى مدى توفر الموارد البديلة عن القطاع السياحي.

*** منهجية البحث:**

الموضوع محل الدراسة شبيه بالموشور المتعدد الأوجه، حيث تطلبت دراسته استخدام عدة أدوات منهجية أهمها:

أ– المنهج التحليلي: ساعدت على تفكيك الظاهرة السياحية وتحليل مستوياتها، انطلاقا من كونها ظاهرة متأصلة في المجتمع البشري منذ أن وجد الإنسان، وذلك بمنظور ثنائي، حيث يتناول تطور التركيبة الداخلية للظاهرة والتغيرات التي طرأت عليها منذ بدايتها على بشكل بسيط يتمثل في مجرد عملية تنقل عشوائية في البعد المكاني، إلى ظاهرة شاملة تحكمها النظريات والأسس العلمية، أما المستوى الآخر للتحليل فمس تطور السياسات والتصورات التي حظي بها النشاط السياحي من قبل الحكومات.

ب– المنهج الوصفي: تم الاعتماد على الوصف الدقيق والمفصل لمقومات النشاط السياحي ومتطلباته، على المستوى النظري وإسقاطه في دراسة العينات البحثية، فقد سمح الوصف بتحديد هذه المقومات ونقلها بأمانة مع وصف قدرتها على التأثير في إكساب المورد السياحي طابع التنافسية ضمن النسق التنموي.

ج- المنهج الإحصائي: من خلال تقصي المؤشرات الكمية، بغية تقريب الفهم وتسهيل التصور والإدراك، كما تعزز هذه الأداة الإحصائية حجية المدافعين عن فعالية المورد السياحي وعن قدرته في تحقيق الرقي والتطور في الدول محل البحث.

د- المنهج المقارن: رغم أن الدراسة ليست دراسة مقارنة في أصلها، ألا أن تعدد العينات فرض أن تكون هناك نوع من المقارنة التي تهدف إلى الربط بين حالات الدراسة لتشكل موضوعا منسجما، وذلك من خلال تحديد مكامن التشابه في مقوماتها السياحية المادية والبشرية وفي نفس الوقت استخراج الفوارق التي أفرزها تصور صانعي القرار والاستراتيجيات التي اقرها واضعي السياسات الحكومية لتحديد مكانة القطاع السياحي في تحقيق التنمية الشاملة داخل حيز الدراسة.

هـــ- دراسة الحالة: وتظهر من خلال التركيز على خصوصية كل وحدة من وحدات الدراسة من حيث تركيبتها الاقتصادية والسياسية، وكذا تركيبتها المجتمعية.

قمنا باستخدام كل هذه المناهج بغية إنتاج بحث متوازن وموضوعي وذي بناء نظري متكامل يستوفي شروط العمل العلمي الأكاديمي القائم على المنهجية السليمة.

*** الصعوبـــات التـــي واجهـــت الباحثة:**

يعد موضوع الأطروحة من المواضيع المتداولة في حقل البحث العلمي، مما قد يوحي بسهولة التعاطي معه، إلا أن البحث الميداني أبرز عدة صعوبات تتعلق في مجملها بالمجال المكاني للدراسة، فحالة المغرب العربي لم تلاق الاهتمام نفسه الذي حظيت به دول المشرق أو الدول الأوروبية، وهذا ما انعكس على مضامين الرصيد الأدبي الكمي الذي تناول الموضوع حيث اكتفت أغلب المراجع بدراسات جزئية.

الأدبيات القليلة التي تناولت الدول محل الدراسة بشكل عام، تمحورت في معظمها حول التأثيرات الاقتصادية المحضة، والتي تعنى بتأثير الإيرادات السياحية على ميزان المدفوعات، دون التعرض بشكل واضح للتأثير الجوهري للمخرجات الأخرى للنشاط السياحي، مثل تأثير السياسات الحكومية، النسق البيئي الثقافي. .... الخ.

هذا الشح في مرجعية أكاديمية متنوعة ووافرة، كلف مسار البحث تكلفة زمنية طويلة أنتجت انعكاسا معرقلا يتعلق بمشكلة تحيين (*Actualisation*) الإحصائيات المتحصل عليها بصعوبة نظرا لعدم توافرها بشكل كبير، بالإضافة إلى تكرار نفس الأفكار ونفس المعلومات بجل المراجع لاسيما تملك المتعلقة بدراسة الجزائر.

*** تقديـــم الخطـــة:**

تطلبت طبيعة العينات المختارة للمعالجة والمتكونة من ثلاث حالات، استخدام خطة عمل تتكون من أربعة فصول، حاولنا قدر الإمكان احترام التوازن المنهجي فيها بشقيه الكمي والكيفي منه بشكل خاص، مع إمداد الدراسة ببناء نظري يرتبط بالنماذج

الثلاث من خلال محددات رئيسية تضمنها الفصل الأول، كما آثرنا عدم إدراج فصلا مستقلا للمقارنة تفاديا للتكرار إذ ستظهر جلية في النتائج النهائية للدراسة، وعليه جاء بناء الأطروحة وفق الهيكل التالي:

الفصل الأول: التنمية السياحية وتأثيرها على التنمية العالمية

تضمن هذا الفصل استقصاء الخلفية المفاهيمية والنظرية للظاهرة السياحية، فلا يمكن أن يتطور أي نشاط معرفي دون الاستناد إلى نظريات وأسس تحكمه وتؤهله للتعامل مع كل المتغيرات التي تصادفه في محيطه، وانطلاقا من هذا الأساس تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: وتضمن مطلبين بفرعين لكل مطلب، استعرضنا من خلاله الإطار المفاهيمي للظاهرة السياحية، وتطورها من بساطة ووحدوية المعنى إلى تشعبه وتعقده حسب الحركية والتطورية التي مرت بها الظاهرة السياحية منذ أن شعر بها الإنسان كحاجة تدخل في نطاق توفير الغذاء ووسائل الحماية إلى رغبة جامحة ولا محدودة في الاستكشاف والطموح إلى فتح الأقاصي البعيدة، وقد صاحب هذا التطور، تطور في الإمكانيات والممارسات والأنواع أيضا.

هذه التغيرات أفرزت توجهات على المستوى التنظير من أجل تحديد المعالم الرئيسية لموضوع الدراسة، وعلاقته بكل التطورات والاستحداثات التي تحيط به والتي طبعت المفاهيم والنظريات المرجعية للسياحة.

المبحث الثاني: تضمن مطلبين بفرعين لكل مطلب حاولنا من خلاله الإلمام بالآليات المؤسساتية لعمل القطاع السياحي، والبنى التحتية التي يقوم عليها، والتي تمثل النواة الرئيسية لخلق صناعة سياحية متطورة وقد تجلت هذه المؤسسات في، مؤسسات الإيواء، مؤسسات النقل والشركات المنظمة للرحلات، وهي تنظيمات قد تم الاتفاق من طرف المختصين على أنها الدعامة الرئيسية للصناعة السياحية.

أما الفصول الثلاثة المتبقية فقد عولجت وفق خطة مقياسية قصد مراعاة التوازن والموضوعية اتجاه عينات البحث، فاعتمدنا الهيكلة التالية:

الفصل الثاني: التنمية السياحية في الجزائر

يتشكل من مبحثين موجهين للاطلاع على واقع السياحة في الجزائر وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: يشكل من مطلبين بمعدل فرعين لكل مطلب.

وقد تناول تشخيص الوضع السياحي بالجزائر من خلال حصر المقومات الروحية الحضارية والطبيعية، ودور هذه المقومات في تأهيل الجزائر لان تصبح مقصدا سياحيا هاما.

المبحث الثاني: بمطلبين وعدة فروع.

ركزنا فيه على تحليل الاستراتيجيات الحكومية الناظمة لقطاع السياحة بالجزائر، وتطورها باقتفاء مضامين المخططات التنموية التي اعتمدت لتطوير هذا المجال منذ

الاستقلال، بالإضافة إلى استشراف مستقبل السياحة في الجزائر بمقاربة استنباطية للمخطط التوجيهي للآفاق السياحة 2025.

ختمنا الفصل بخلاصة تضمنت النسق السياحي بالجزائر وخصوصياته وأسباب عدم نجاحه في احتلال مرتبة هامة ضمن موارد التنمية.

الفصل الثالث: التنمية السياحية بتونس

اتبعنا فيه نفس البناء الكمي المعتمد في الفصل السابق، وهو موجه لدراسة السياحة بتونس وفق الخطوات التالية:

المبحث الأول: تناولنا فيه الأسس والبنى التحتية التي تتوافر عليها تونس وخريطة توزيعها عبر الإقليم، ومدى مساهمتها في خدمة السياحة، وكيفية تسييرها، بالإضافة إلى حصر محتويات حظائر الإيواء ومعطيات النقل بهذا البلد.

المبحث الثاني: من هذا الفصل خصصناه لتحليل الإطار التشريعي المتعلق بتنظيم القطاع السياحي والخطط التنموية الموجهة لتسييره، مع عرض التصورات المستقبلية لما سيكون عليه حال السياحة بتونس لآفاق سنة 2016.

خلاصة الفصل تضمنت تحليلا لأهم العوامل المتدخلة في تشكيل صورة السياحة التونسية وتلخصت في تأثير البيئة الاقتصادية، البيئة السياسية والبيئة الثقافية الاجتماعية.

الفصل الرابع: التنمية السياحية بالمغرب

تضمن هذا الفصل تشريحا مفصلا لواقع السياحة بالمغرب.

المبحث الأول: تناول هذا الجزء استعراض المقومات الجوهرية التي تقوم عليها السياحة المغربية، من مؤسسات إيواء وشبكة نقل بمختلف أنواعه (برية، جوية، بحرية)، بالإضافة إلى ما تحتويه الرقعة المغربية من متاحات طبيعية وحضارية تعضد المملكة كمقصد سياحي جاذب.

المبحث الثاني: تناولنا في هذا المبحث الإطار التشريعي الذي سنته الحكومات المغربية للنهوض بالسياحة والآليات الرئيسة التي أقرتها هذه التشريعات، كما تضمن

المبحث في جزئه الثاني الرؤية المستقبلية لمكانة السياحة المغربية في تنمية الاقتصاد المغربي وتوجيهه.

أما خلاصة الفصل فاحتوت على استعراض أهم الاستنتاجات التي أمكن استنباطها بعد تحليل واقع السياحية بالمملكة المغربية وعلى مختلف العوامل المؤثرة في قيام صناعتها السياحية.

الخاتمة:

تضمنت أهم النتائج المتعلقة بكافة أقسام الدراسة المستخلصة بعد إتمام البحث، وانطوت على إيجاد رابط بين الحالات المدروسة من خلال تحديد أهم القواسم المشتركة بينها بناءا على تحديد أهم العناصر التي أدت إلى تباين وضع التنمية السياحية في دول الكتلة المحورية للمغرب العربي، واتصلت في أغلبها بخصوصية التركيبة السياسية الاقتصادية والاجتماعية لكل وحدة من وحدات الدراسة.

الفصل الأول

التنمية السياحية وأثرها على التنمية العالمية.

مقدمة الفصل

تعد السياحة من أهم مصادر الدخل العالمي، فهي تمثل أحد أهم مكونات القطاع الخدماتي على هذا المستوى، كما تصنف ضمن الأنشطة الأكثر قدرة على إحداث قيمة إضافية في حجم النواتج الاقتصادية المحلية، كما تملك القدرة على ضخ عوائد مضطردة من العملة الأجنبية.

تشكل السياحة أيضا صناعة راسخة ككبرى الصناعات المألوفة والتقليدية بأبعادها النظرية السياسية والواقعية المؤسساتية، بالإضافة إلى ميزتها الخاصة في ارتباطها وتعدد علاقاتها مع غيرها مع الصناعات بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

المبحث الأول: ماهية السياحة.

للإحاطة بالظاهرة السياحية بشكل علمي ودقيق من الضروري أن نتعرض للأهم المصطلحات ذات الصلة بموضوع الدراسة والتي تسمح بتحديد ماهية النشاط السياحي في ظل الظروف الحالية للساحة الدولية وذلك وفق الأجزاء التالية:

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لمجال الدراسة.

الفرع الأول: مفهوم السياحة.

1- أهم التعاريف:

بذل كثير من الفقهاء المهتمين بالمجال السياحي جهدا كبيرا في تحديد تعريف يشمل كافة العناصر المشكلة للظاهرة السياحية، بدءا من دلالة اللفظ في حد ذاته حيث:

- **لغويا:** يذكر الأستاذ "برايان ويليامز" "*Brian Williams*" وآخرون أن المصطلح الأجنبي *Tourisme* ينقسم إلى جزئين:

- *Tornare* وأصل الكلمة لاتيني.

- *Tornos* وأصل الكلمة إغريقي.

ومعنى اللفظين دائرية الحركة.

- *Isme* وتعني الحركة.

وبتركيب الجزئين يصبح معنى المصطلح الحراك دائريا من نقطة انطلاق ثابتة والوصول إلى منتهى ثابت أيضا (1).

إذا كان لفظ السياحة حديثا في اللغات اللاتينية فهو جد قديم في اللغة العربية، حيث ورد ذكره في آيات عدة منها:

1-Brian Williams and others: Global Tourism; edited by Elsnierbutterworth; 2004;P10.

﴿ بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١﴾ ﴾ التوبة: ١

﴿ ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْأَٰمِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾ ﴾ التوبة: ١١٢

﴿ عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴿٥﴾ ﴾ التحريم: ٥

وقد تم تفسير المصطلح المتصل بالسياحة في الآيات السابقة حسب الإطار الذي ورد فيه، حيث لم يقصد به السياحة في حد ذاتها أو بالمعنى المعروف بقدر ما عنى الراحة النفسية و الجسدية[1].

أما من حيث محاولات التعريف بالسياحة كظاهرة فهي عديدة ومتنوعة واتسمت بنفس الحركية والتطور اللذين عرفهما مجال السياحة بشكل عام، فقد ركزت أولى المحاولات على البعد المكاني (*La dimension spatiale*) والذي يقصد به المسافــة التي يقطعها شخص ما بهدف السفر، وعلى هذا الأساس عرفت "مفوضية السياحة الوطنية الأمريكية للموارد (*USNTRRC*)" السياحة على أنها "نشاط ينتقل من خلاله الفرد مسافة لا تقل عن 50 ميلا باستثناء النشاط الذي ينطوي على ذهاب الفرد إلى مكان عمله" [2]، وفي نفس السياق ذهب "مكتب الإحصاء السكاني الأمريكي" في وصفه للعملية السياحية بـــ: "السياحة هي مغادرة المسكن والتوجه لمسافة لا تقل عن 100 ميل شريطة المكوث في إيواء يدفع ثمنه ".[3]

ما يؤخذ على هذين التعريفين هو البساطة المبالغ فيها في التعاطي مع السياحة حيث تم إغفال جل الجوانب الأساسية الإستراتيجية التي تشكل الظاهرة محل الدراسة،

1- نعيم الظاهر وإلياس سراب: مبادئ السياحة، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص28-29.

2- عن حميد عبد النبي الطائي: أصول صناعة السياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص22.

3- عن نفس المرجع، ص ص 22-23.

بالإضافة إلى قصور البعد المكاني المذكور والمحدد في أقصاه بـــ100 ميل، فقد يحدث أن يقطع شخص ما هذه المسافة دون مغادرة بيئته الأصلية وبالتالي انتفاء الغرض السياحي من عملية الانتقال هذه، وبشكل عام يمكننا أن نحصر ما يؤخذ على التعريفين السابقين ما يأتي:

1- مسافة 50 ميلا تعتبر مسافة ضئيلة يمكن أن تقطع دون هدف السياحة المحضة سيما إذا ما قورنت بالتطور الفظيع الذي تعرفه وسائل النقل الحديثة بمختلف أنواعها البرية، البحرية، والجوية.

2- ركزت هذه التعاريف على جانب واحد من معادلة النشاط السياحي وهو جانب الطلب بينما أغفلت الجانب الضروري الآخر وهو جانب العرض، حيث أنه وبشكل آخر لا تستطيع هذه التعاريف الإجابة على الأسئلة التالية: لماذا التنقل؟ ما هو مقدار الاستفادة مما هو معروض مقابل هذا الانتقال، ماذا يحدث أثناء هذا التنقل؟

3- عمق التعاريف السابقة الذكر يهتم بالسائح وليس بالسياحة منفصلة عن عنصر السائح ومستقلة بذاته ولتدارك هذا الإغفال جاءت جهود أخرى وصفت بأنها أشمل من المحاولات المذكورة آنفا، فقد ظهر كتاب سنة 1946 بعنوان "النظرية العامة للسياحة" للسويسريين (*HUNZKIER*) و(*KRAPT*) اللذان حاولا الجمع بين كل العناصر المادية وغير المادية للظاهرة السياحية فعرفاها على أنها: "المجموع الكلي للعلاقات والظواهر الطبيعية التي من إقامة السائحين طالما أن هذه الإقامة، لا تؤدي إلى إقامة دائمة أو ممارسة أي نوع من العمل سواء كان عملا دائما أو مؤقتا".[1]

• تعريف الألماني جوبر فيلور(*Jobert Feleur*) سنة 1905 جاء فيه: "السياحة بالمفهوم الحديث، هي ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث، والأساس منها

1- عن أحمد فوزي ملوخية: مدخل إلى علم السياحة "، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2008، ص36

الحصول على الاستجمام وتغيير المحيط الذي يعيش فيه الإنسان والوعي الثقافي المنبثق لتذوق جمال الطبيعة ونشوة الاستمتاع".[(1)]

- تعريف ماكنتوش (*Mc Intosh*) وزملاؤه سنة 1994: "السياحة عبارة عن مجموعة الظواهر والعلاقات الناتجة عن عمليات التفاعل بين السياح ومنشآت الأعمال والدول والمجتمعات المضيفة وذلك بهدف استقطاب واستضافة هؤلاء السياح والزائرين".[(2)]

- تعريف الأمم المتحدة :" السياحة ظاهرة اجتماعية وانسانية تقوم على تنقل الفرد من مكان إقامته الدائمة غلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن أربعة وعشرين ساعة ولا تزيد عن اثني عشرة شهرا بهدف الترفيه أو العلاج...." .[(3)]

- تعريف "المنظمة العالمية للسياحة": "السياحة تعبير يطلق على الرحلات الترفيهية، وهي مجموع الأنشطة الإنسانية الموجهة لتحقيق هذا النوع من الرحلات، وهي صناعة تساعد على سد حاجات السائح".[(4)]

- تعريف ليبر (*LEIPER*) سنة1981: "السياحة نظام مفتوح مؤلف من خمسة عناصر جميعها تتفاعل مع البيئة الأوسع، العنصر البشري السياح، كما تتفاعل مع ثلاثة عناصر جغرافية هي: الإقليم المولد للسياحة (*Genarating Region*)، دول

1- يحياوي هادية ،السياحة والتنمية بالجزائر –دراسة حالة ولاية خنشلة- مذكرة ماجستير مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة باتنة ، السنة الجامعية 2005/2004،ص 7.

2- Mc Intosh R and others :Tourism ;principles, practice and philosophies, New York, Wiley and sons,1994.

3- محي محمد مسعد،الإطار القانوني للنشاط السياحي والفندقي ، الاسكندرية، المكتب العربي الحديث، (ب.س.ط) ص ص 61.62

4- يحياوي هادية نفس المرجع السابق، ص 8.

الطريق التي يتوقف عندها السائح خلال رحلته، وجهة القصد، العنصر الاقتصادي وصناعة السياحة نفسها".[1]

- تعريف الجعفري (*JAFFARI*) سنة 1988 الذي رغم بساطته يعد أعمق تعريف يلم بجوانب الظاهرة السياحية من حيث كل مكوناتها ويقول فيه: "السياحة هي دراسة الإنسان بعيد عن موطنه، ودراسة الصناعة التي تستجيب لحاجات هذا الإنسان ومعرفة تأثيرات الإنسان والصناعة على الدول المضيفة اقتصاديا، اجتماعيا وبيئيا".[2]

كما عرف مصطلح السائح باعتباره مصطلحا لصيقا بمصطلح السياحة تعاريفا عديدة هدفت إلى تمييزه عن مصطلح السياحة نذكر منها :

- تعريف المنظمة العالمية للسياحة :" السائح هو الزائر المؤقت إلى أي منطقة أو دولة غير الدولة التي يقيم فيها سواء للترفيه أو القيام بأعمال بما في ذلك الزوار اللذين لا يقضون 24 ساعة في الدولة المضيفة خلال زيارتهم"[1].

- تعريف نورفال (Nourfal) وهو باحث إنجليزي في مجال السياحة :" السائح هو من يدخل بلدا أجنبيا لأي غرض من الأغراض عدا اتخاذ هذا البلد محل إقامة دائمة، أو العمل في هذا البلد عملا منظما ومستمرا....[2].

- تعريف مؤتمر روما العالمي للسياحة : " السائح هو من يزور بلدا غير بلده ويقيم فيه بصورة دائمة ومعتادة لأي سبب من الأسباب عدا قبول وظيفة بأجر في هذا البلد الذي يزوره...."[3].

واضح من خلال عينات التعاريف المتعرض إليها بخصوص موضوع الدراسة أنها عرفت نفس حركية التطور التي عرفتها السياحة عبرة مختلف الأزمنة في إطار علاقة تكاملية مستمرة إلى أن شكلت في مجملها إطارا وافيا وثابتا لكافة العوامل التي تتدخل في رسم الشكل الكامل لمعطيات الظاهرة السياحية والتي يمكننا تلخيصها فيما يلي:

1– عن حميد عبد النبي الطائي: نفس المرجع السابق، ص 24.

2– عن نفس المرجع، ص25.

3- حسن الحسن، السياحة صناعة وعلاقات عامة، الدار اللبنانية للنشر والعلاقات العامة، بيروت، 1978، ص20.

1- التنقل: ومعناه مغادرة الإقليم الأصلي للسائح، وتستلزم هذه الحركة قطع مسافة جغرافية معينة على المستوى المحلي- الوطني (سياحة داخلية) أو على المستوى الدولي (سياحة خارجية).

2- الإقامة: يقصد بها مغادرة السائح لموطنه الأصلي قاصدا بيئة أجنبية مضيفة بحثا عن المتعة والاستجمام على أن لا تكتسب هذه الإقامة صفة الديمومة، فتتحرف هذه العملية عن مسارها الجوهري وتنتفي بذلك طبيعتها السياحية.

3- التفاعل: وهو الاحتكاك الذي يحدث بين البيئة المصدرة للسائح والبيئة المستقبلة له، ونميز هنا عدة مستويات للتفاعل:

- تفاعل سائح- سائح (أثناء الرحلة).

- تفاعل سائح- مضيف (أثناء الإقامة).

- تفاعل سائح- مؤطر (أثناء التحضير)، وهذا التفاعل أمر استراتيجي يسمح بتناقل الثقافات وحوار الحضارات.

السياحة صناعة قائمة بحد ذاتها حيث تستلزم العملية السياحية توفير كافة الوسائل الضرورية والمتمثلة في:

- نقل متطور مما يستوجب سياسة عامة للدولة تفرض بناء منشآت قاعدية، تسمح باستيعاب الظاهرة السياحية مثل المطارات والموانئ وشبكات النقل بمختلف أنواعه.

- مؤسسات إيواء ذات سعة استقبال واسعة وتخضع لمعايير الطلب الذي يختلف حسب دخل السائح، وحسب نوع السياحة التي تستهويه.

- اتصالات متطورة وسريعة تخدم الأجنبي ولا تجعله يشعر بقطيعة بينه وبين بيئته الأصلية.

- نظام مصرفي خاضع لآليات السوق المصرفية الدولية.

يدل ما سبق ذكره أن السياحة ظاهرة لها جذور تمتد إلى البدايات الأولى للإنسان الذي كان ينتقل بالغريزة والحاجة إلى تغيير المحيط المألوف لديه دون أن يتفطن لغريزة السياحة لديه التي تبلورت بشكل ملفت للانتباه إلى أن أضحت مطلبا ضروريا من مطالب الحياة العصرية التي أصبحت تتصف بالزخم والضغط النفسي والاجتماعي.

ومن الأهمية أن نتطرق لحركة التطور التي عرفها مجال السياحة عبر مختلف الأزمنة والحضارات البشرية والهدف من ذلك تبيان المكانة الإستراتيجية للنشاط السياحي لدى الفرد وكيف تحولت لتشكل محورا يمكن أن يحرك الاقتصاد العالمي لاسيما في ظل مفهوم العولمة الذي يختصر الدول والقارات في قرية كونية واحدة خاضعة للاستهلاك السياحة لكل الأجناس البشرية دون تمييز.

2- لمحـــة عن تطـــور السياحـــة:

لقد أشرنا آنفا لما لهذا العنصر من أهمية نظرا لما أفرزته حركة التطور التي مست المجال السياحي من مفاهيم وخصائص جعلته يواكب المستجدات على أرض الواقع، وعليه سنلخص محطات التطور في السياق الكرونولوجي التالي:

أ- السياحة في العصر البدائي:

تمتد هذه الفترة من فترة ما قبل التاريخ إلى الألف الخامسة قبل الميلاد[(1)]، حينما كان التنقل أو الانتقال غريزة لدى الإنسان، إلا أن أهداف هذه التحرك لم تكن لحاجة الراحة والاستجمام وإنما بحثا عن الغذاء والظروف الأحسن للعيش، ولم تكن ترافق الفرد في رحلاته هذه وسائل مادية متطورة، فالاعتماد الكلي كان على القوة الجسمانية الشخصية وحدها كما أن الوجهة في أغلب الأحيان كانت مجهولة، حيث لم يكن هناك ما يعرف بالحدود البرية والتنظيمات الحكومية من شأنها أن توفر الحماية فمفهوم الدولة، الجيش أو الحكومة كان غائبا غيابا تاما كما أن عنصر الزمن لم ليكن ليدخل في الحسبان فيمكن أن تدوم الرحلة عمرا بأكمله دون التفكير في الرجوع وهذا على الأساس شيوع

1- نعيم الظاهر وإلياس سراب، نفس المرجع السابق، ص1.

الملكية حيث يحق للفرد أن يمتلك حيثما شاء وقدر ما شاء لاسيما إن امتلك وسيلة دفاع عن ممتلكاته.

ففي ظل خصائص هذه الحقبة الزمنية التي غابت فيها مفاهيم التنظيم، الحدود، الملكية والبيئة الأصلية، لم يكن جائزا على الإطلاق الحديث عن السياحة كظاهرة أو كنشاط، حيث أن الأمر كان يقتصر على شكل بدائي للعيش قائم على الانتقال العشوائي دون وجهة محددة ولا زمن تقديري لهذه الحركة بالإضافة إلى غياب الهدف في حد ذاته (استكشاف، بحث عن غذاء، غزو، غريزة).

ب- عصر الإمبراطوريات الكبرى:

من المعتقد أن ظاهرة السفر بشكله المنظم ظهرت في عصر ما يعرف بالإمبراطوريات العظمى: الفارسية، الآشورية، اليونانية، المصرية والرومانية حيث عرفت هذه الحضارات ازدهارا كبيرا في حركة التجارة، الغزوات، وطلب العلم فيقول "أحمد فوزي ملوخية" في كاتبه "مدخل إلى علم السياحة" أن الفينيقيين اعتادوا الترحال بحثا عن المعرفة والعلم ولأن بلادهم كانت محصورة بين ساحل البحر في الغرب والجبال المرتفعة في الشرق كان البحر هو السبيل الوحيد للسفر فتفوقوا بذلك في صناعة السفن سيما بين القرن العاشر إلى منتصف القرن الثامن قبل الميلاد[(1)] كما تثبت الرسوم الجدارية المتواجدة بالمعابد المصرية، أن المصريون القدامى هم أول من فكر في تعبيد الطرق وتوسيعها لتخترق الصحاري مما جعل حركة التنقل أكثر سهولة وأمانا، وتنامت ظاهرة التنقل من أجل تقديم القرابين للآلهة، وتعد هذه أولى صور السياحة الدينية بالإضافة إلى سياحة التاريخ كون مصر تضم إحدى عجائب الدنيا السبع المتمثلة في الأهرامات.

أما اليونان فقد اشتهروا بالألعاب الأولمبية التي بدئ في ترسيخها في القرن الثامن قبل الميلاد وهذا شكل من أشكال السياحة الرياضية، كما قام التاريخي اليوناني

1- أحمد فوزي ملوخية: نفس المرجع السابق.

"هيرودوت" سنة 776م [1] برحلة استكشافية إلى جزر البحر الأبيض المتوسط وسواحل الشمال الإفريقي وصولا إلى طنجة بالمغرب الأقصى وحتى إقليم السند.

أما الرومان أهل الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، فقد اشتهروا بالغزوات والاستعمار مما اضطرهم إلى تعبيد الطرقات التي بلغت مسافة ثمانون ألف كيلومتر من اسكتلندا إلى غاية بيت المقدس بهدف حماية ورقابة مستعمراتهم بالإضافة إلى استحداث نظام العطل والأعياد وازدياد مدة وقت الفراغ.

ج- العصور الوسطى:

في هذه الفترة الممتدة من القرن الخامس إلى غاية القرن الخامس عشر بقي السفر على شكله البدائي وهذا نتيجة للحروب والصراعات وبروز فكرة التضاد بين العلم والدين مما نشر الإحساس بقلة الأمان والإحتراز من الطرق، ومع ذلك ظهر بعض المغامرون أمثال: "ماركو بولو" من إيطاليا خلال القرن الثالث عشر الذي بلغ الشرق الأوسط و"كريستوف كولومب" الذي اكتشف القارة الأمريكية سنة 1496م. [2]

إلا أنه وفي المقابل كانت الدولة الإسلامية في أزهى عصورها وحركة الفتوحات فيها كانت غزيرة، حيث تمكنت من فتح عدد معتبر من دول الغرب ولكنها حافظت على الموروث الثقافي لهذه المناطق وفقا لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

د- عصر النهضة:

بعد القرون الوسطى طرأت تحولات حساسة على ظاهرة السفر نتيجة عوامل عديدة منها:

- ظهور ثورة فكرية سرعت من وتيرة التنقل من أجل كسب المعرفة.

1- نعيم الظاهر وإلياس سرب: نفس المرجع السابق، ص 15.

2- الطائي: نفس المرجع السابق، ص 70.

• ظهور سياحة الجماليات لزيارة الكنائس والكاتدرائيات المنتشرة عبر العالم لما يسمى الرحلة الكبرى لدى الأثرياء (*Le grand tour*) (1).

هـــ- عصر الصناعة (1750-1850):

تميزت هذه الحقبة بانتقال المجتمعات من زراعية إلى صناعية وبالتالي تغير إقليم الإقامة لدى الفرد مما أفرز النتائج التالية:

1- استغلال الوقت بشكل مختلف من حيث القيمة فاستفحل مبدأ "*Time is Money* ".

2- ضغط النشاط الصناعي على نفسية الفرد وبالتالي تولد الحاجة إلى أوقات الفراغ.

3- وضع رزنامة للعطل والإجازات تحت ضغط الإتحادات العمالية والنقابات المهنية.

4- الحنين إلى الطبيعة ومحاولة الهروب من البيئة الصناعية المفروضة.

5- نماء صناعة القطارات، السيارات والسفن حيث كان يوم 05 جوان 1841 يـــوم تاريخ ميلاد الرحلات السياحية على يد "توماس كوك" في قطاره المشهور. (2)

و- عصر السياحة:

إن القرن العشرين هو قرن السياحة، ذلك على الرغم من أن هذا القرن قد شهد حربين كونيتين وحروب إقليمية عديدة (فيتنام، الجزائر، العراق) بالإضافة على انقسام العالم إلى معسكرين متناحرين ثم سقوط أحدهما مخلفا بذلك مفهوما جديدا للخارطة العالمية سمّي بـــ "النظام الدولي الجديد" الخاضع لميكانيزمات العولمة التي جرفت كل

1 -Gabriel Wackermann, Encyclopédie électronique universalis, (volume tourisme 08); 2003.

2- P.Pys,Tourisme phénomène économique ; les études de la documentation Française; Paris; 1992; P11.

الأنظمة القائمة القوية التي تشكل دول المركز والضعيفة التي تمثل دول المحيط، حيث فرض هذا الواقع الجديد على دول المحيط ضرورة اللحاق بركب الدول المصنعة في كل المجالات حتى تصبح جزءا لا يتجزأ ولا يشكل عبئا على القرية الكونية الجديدة التي تعتبر الاتصالات والنقل بكل أنواعه شريان الحياة، وبالتالي أصبح لزاما وآليا على رعاة هذا الفكر أن يفكروا في رفع سعة الاستقبال العالمية عبر تطوير مؤسسات الإيواء، وظهر ما يعرف بالسلاسل الفندقية العالمية والعابرة للدول مما أدى إلى زيادة حجم النشاط الاقتصاد وفي نفس السياق زاد عدد المقاصد السياحية في العالم الأمر الذي كان يقتصر على الدول المصنعة فقط، بالإضافة إلى اعتماد الدول تنويع منتجاتها السياحية داخليا ومعنى هذا توجيه كل إقليمها على اختلاف طبيعة مناطقه إلى الإستهلاك السياحي (سياحة جبلية، سياحة صحراوية، سياحة بحرية).

3- الأنماط السياحية:

إن دراسة أنماط السياحة أمر يسمح بترتيب الأنواع حسب قوتها وكثافتها في توليد الاثار المباشرة للنشاط السياحي، ويعتمد تحديد هذه الأنواع أساسا على الإجابة على السؤال الذي يهتم بالباعث الحقيقي، المتعدد أو النمطي على تعاطي السلوك السياحي أي، لماذا نقوم بأنشطة سياحية؟ هل يسعى السواح جميعهم إلى تحقيق نفس الغرض؟ وعلى ضوء هذه الإشكالية حاول المختصون في موضوع الدراسة الإجابة بوضع أنواع محددة للسياحة، إلا أن ذلك لم يتم بشكل مطلق ونهائي بسبب عدم الاتفاق على الدوافع الحقيقية لدى السائح، ومع ذلك فقد توصل الباحث "سعيد عبد الوهاب" في مقال له بعنوان "تسيير السياحة" نشر في "جريدة السياحة الدولية" سنة 1975 إلى وضع أنواع ملمة بالإطار الذي لا تخرج عنه أشكال ممارسة الظاهرة السياحية بكل معطياتها والذي سنوجزه في الآتي:

أ- السياحة الإثنية (*ETHNIC TOURISM*):

الهدف الرئيسي من هذا النوع من السياحة هو التعلم والدراسة، ويتم عادة في إطار مجموعات بشرية تختلف من حيث الطبائع، العادات، التقاليد، الهوايات ومستويات

المعيشة، وهي تختلف في هذا أيضا مع البيئة المضيفة، شريطة أن تتمتع المجوعة التي تهوى هذا النوع من السياحة بروح الاستيعاب حتى تتمكن من التعود على الطباع والتقاليد والثقافات التي تأخذ البيئة المضيفة على عاتقها تلقينها للزائرين، فمثلا عادة ما يتوجه الباحثون الأوروبيون إلى غابات الأمازون لمعاشرة قبائل مازالت تعيش حياة بدائية كقبائل "الأنكا" ويتعاطى الباحثون هذه الحياة دون محاولة التأثير فيها وفي بيئتها وتغييرها قصد الوصول إلى تقييم حقيقي لسلوك الفرد فيها ومحاولة تفسيره.

كما تنضم إلى السياحة الإثنية، السياحة الروحية (*Le tourisme spirituel*) حيث تشتركان في البيئة المقصودة ولكن تختلفان في الهدف حيث يهتم السائح الروحي كالحاج والمعتمر عند المسلمين والحاج إلى مدينة "لورد" بالنسبة للمسيحيين بالمتعة ولا يبحث عن نتائج أو دراسات علمية.

ب- السياحة التأريخية:

تتصل بمشاهدة الآثار والمعالم التاريخية التي تترجم الحياة في فترات زمنية غابرة حيث يحس بعض الأفراد أنهم ينتمون إليها ويرغبون في رؤيتها، وهذه هواية شخصية يمارسها الفرد في محاولة لمعايشة الماضي البعيد، بالإضافة إلى التحقق من البعد التاريخي للحضارات وصحة المعلومات المكتسبة سابقا ولهذا سميت بالسياحة التأريخية.

وتشكل الأماكن التاريخية ثروة للدول التي تحتويها فتهتم بها وتسن قوانين لحمايتها وتخصص لها ميزانيات لترميمها والحفاظ عليها، فقد حدث وأن شرعت الصين نصا قانونيا يمنع السياح من نقش الأسماء وأخذ قطع حجرية من سورها العظيم خشية أن ينهار السور ويضيع.(1)

1- Alain Ayache :Sélection revue N° 135 paru le 09/2002 ; P116.

إن الإحساس بالانتماء إلى الماضي ليس المحرك الرئيسي الوحيد لهذا النوع من السياحة فحب التثقف والإطلاع ورفع المستوى المعرفي لدى الفرد دافع آخر لا يقل أهمية عن التأريخ فيمتزج البعد الثقافي مع البعد التاريخي.

ج- السياحة البيئية:

يمتد هذا النوع من السياحة إلى العلاقة بين الفرد والنظام البيئي المستضيف له، فهذا الأخير عادة ما يكون محيط طبيعي لم 3تتأثر باللمسة الاصطناعية بشكل كبير حيث احتفظ بكل خصائصه الخام لاسيما تلك المتعلقة بالتنوع البيئي (*La bio diversité*) فهذا الإطار يسمح لزائريه وهم عادة من علماء الأحياء بالإطلاع على كنوز البيئة البشرية الأصلية والوصول إلى النحو الأمثل لإستغلالها، ونلاحظ هنا التداخل بين السياحة الإثنية والسياحة البيئية مع وجود الفارق الدقيق في التخصص، فالسياحة الإثنية أشمل من البيئية، كما أنه وبالتوجه إلى المقاصد السياحية البيئية عادة ما تكون استجابة للإحساس بضرورة العودة للطبيعة النقية التي تقل فيها مخاطر الحياة الصناعية.

د- السياحة الرياضية:

تتركز هذه السياحة على المساهمة، المشاهدة أو تشجيع رياضة من الرياضات التي يميل إليها الفرد، مثل رياضة كرة القدم التي تحظى بتنظيم أضخم تظاهرة رياضية والمتمثلة في كأس العالم لكرة القدم، حيث تتم التحضيرات لهذه المناسبة الرياضية طيلة مدة زمنية تسبق الأربع سنوات من التاريخ المبرمج لإجراء التظاهرة، وتمس هذه التحضيرات كافة القطاعات داخل الدولة المضيفة بدءا من مرافق رياضية، مؤسسات إيواء، وسائل نقل، برمجة رحلات شاملة *، ومقابل هذا تجني الدول المستضيفة مداخيل طائلة تساهم في تحسين ظروفها الاقتصادية، ولهذا نجد جل دول العالم تتنافس

*- الرحلات الشاملة: رحلات تنظم من طرف أو من قبل كبرى الشركات السياحية، حيث تضمن الشركة النقل والإيواء والإطعام وتبرمج هذه الرحلات بشكل عارض وبأسعار منخفضة.

بشراسة للظفر بفرصة تنظيم مثل هذه المناسبات الرياضية، بالإضافة إلى هذه المواعيد العالمية نميز أشكالا للسياحة الرياضية:

1- سياحة الصيد بمختلف أنواعه أسماك، طيــور، حيوانات برية شريطة احترام القوانين البيئية.

2- السياحة المائية: الغطس، التصوير تحت الماء، وتمارس هذه النشاطات على سواحل آمنة من الأخطار الطبيعية مثل الشواطئ غيــر المحروسة والمعروفة بالطبيعة الصخرية أو بالحيوانات الشرسة، فقد شهد ساحل البحر الأحمر بشرم الشيخ بمصر في شهر ديسمبر 2010، حوادث متكررة لهجوم أسماك القرش على سواح كانوا بصدد الاستجمام مما خلف مقتل سائحة ألمانية وإعاقة ثلاث سواح روسيتان وأوكراني. (1)

3- الرياضات الشتوية: مثل التزحلق على الثلج، تسلق الجبال، وتتكفل شركات سياحية بتأمين ظروف هذا النوع من السياحة الخطرة بشكل منتظم وموسمي وتكويني لتلقين مبادئ هذه الرياضة التي أصبحت تحظى بتنظيم مواعيد عالمية هي الأخرى.

هـــ- السياحة العلاجية

سياحة لإمتاع النفس والجسد، وشاعت هذه الممارسة لاسيما عند الأشخاص الذين يعانون من الأمراض المزمنة مثل الأمراض الصدرية كالربو والأمراض الجلدية والروماتيزمية فيتطلب العلاج تغيير المناخ والانتقال من المناخ القاسي إلى المعتدل أو من البارد إلى الدافئ، وقد ازدهر هذا النوع من السياحة في بعض الدول التي جعلت من السياحة العلاجية هويتها السياحة كإيطاليا وفرنسا والأردن وينقسم هذا النمط إلى قسمين:

- السياحة الطبية الصرفة، وتقوم على عنصر الأجانب الوافدين قصد التداوي في المستشفيات والمصحات العلاجية ذات السمعة الكبيرة في هذا المجال.

1- جريدة الشرق الأوسط الالكترونية عدد 11696 الصادر بتاريخ: 2010/12/06

• السياحة الحموية المعدنية: وتعتمد على المعالجة بالموارد الطبيعية المتمثلة في الحمامات المعدنية ، المنابع البخارية ومياه البحر[1].

ن- السياحة الدينية:

وهي سياحة شعائرية يشكل المعتنق الديني أهم باعث عليها، وهي تعمل على تهذيب السلوك وتقويمه ونشر المثل العليا بين البشر، وباعتبارها سياحة جماهيرية فهي من أقوى الأنماط السياحية في جلب المداخيل وأحسن الأمثلة على هذا حج المسلمين إلى البقاع المقدسة والمسيحيين إلى الفاتيكان التي يقوم اقتصادها على عوائد هذه الشعيرة[2] وتتوزع معالم هذه السياحة عبر العالم بأكمله فنجد:

1- الديانة الإسلامية أقرت على المسلم إن استطاع التوجه إلى البقاع المقدسة الواقعة في الدولة السعودية، حيث عادة ما يتعدى عدد المتوجهين إليها مليونا حاج سنويا بالإضافة إلى رحلات مناسك العمرة التي تنظم على مدار السنة ثم تأتي في المرتبة أقل أضرحة الأنبياء الصالحين والمزارات المقدسة المنتشرة عبر الدول العربية والإسلامية عامة والدول المشرقية على وجه الخصوص مثل ضريح النبي يحي بدمشق وضريح النبي صالح بمسقط.

2- الديانة المسيحية ورثت لمعتنقيهـــا معالـــم مقدسة تتركز في أغلب دول العالم مثل "القدس" في فلسطين، "الفاتيكان" في إيطاليا، "لورد" في فرنسا، بالإضافة إلى كنائس متناثرة بحسب تواجد الكثافة المسيحية.

3- الديانة اليهودية يتواجد رمزها الديني في القدس، وهو ما يبرر احتلالها لفلسطين ولهذا الحرم المقدس باعتباره الأرض الموعودة لليهود مع الإشارة إلى أن مدينة القدس هي مهد كل الديانات السماوية.

4- البوذية مقصد ديني يقع في الهند[3].

---

1 -Tobruk.ma ktooblog.com/935944الأنماط ابسياحية في العالم(07.01.2012)

2- محسن أحمد الخضيري،**السياحة البيئية**،مجموعة النيل المصرية،القاهرة ،2005،ص67

3 -www.discoveralexcom/retour/default/asp.(07.01.201

و- السياحة الإقتصادية:

وتسمى أيضا سياحة الأعمال وتهتم بزيارة المعارض الدولية واللقاءات الإقتصادية الكبرى بهدف البحث عن فرص استثمار ومشاريع تنموية خارج الدولة الأم أو داخلها، وقد ساهم في تنامي هذا النمط من السياحة في ازدهار السياحة، حيث الذي أصبح يشكل نسبة 20% من إجمالي الحركة السياحية العالمية كما يساهم في تطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول وظهور مفاهيم جديدة مثل الشراكة والتعاون، وتتفاعل هذه العلاقات في إطار استعراض الدول لمزاياها السياحية مثل الثروات الطبيعية، المناخ ومؤسسات الإيواء.

ك- سياحة المؤتمرات:

إن استضافة المؤتمرات العلمية بمختلف مواضيعها وأنواعها: إقتصادية، طبية، اجتماعية ودينية، التي تعد فرصة ثمينة للبلد المضيف يمكن من خلاله الكشف عن ثرواته السياحية وأن يقدم خدمات من شأنها أن تجعل الزوار المؤتمرين يكتشفون مقصدا سياحيا جديدا يفكرون في معاودة زيارته بغرض المتعة السياحية المحضة[1].

الفرع الثاني: أهمية السياحة وعوامل تطويرها

إن الحديث عن أهمية السياحة أمر في غاية من التشعب، حيث تمتد منافع هذا المجال إلى عدة جوانب من حياة الأفراد، الجماعات والدول وهذا ما يترجم الوزن الاستراتيجي للنشاط السياحي وأثره البالغ في تشكيل الممارسات الحياتية لمختلف هذه المستويات من عدة زوايا على الشكل التالي:

أ- أهمية السياحة:

أصدرت منظمة السياحة العالمية * سنة 2000 تقريرا تقر فيه أن السياحة أصبحت تشكل نظاما ذو تنظيم متميز (*Disciplined System*) يعتمد في نموه على الحركة

1-أحمد فوزي ملوخية، نفس المرجع السابق، ص73.

* أنشأت منظمة السياحة العالمية سنة 1975 ومقرها مدريد بإسبانيا ، ينتسب إليها 300 مهمتها الأساسية تطوير السياحة عبر العالم.

الحادثة داخل التجمعات البشرية على المستوى المحلي والمستوى الدولي، حيث يعمل هذا النشاط على تشجيع التطور في البنى التحتية للدول وخلق وعاء بيئي يملك القوة اللازمة لاستيعاب السائح بكل متطلباته، كما تعتبر هذه الأخيرة البؤرة المولدة للنفع السياحي والاقتصادي، كيف ذلك؟

إن السائح بانتقاله من بيئته الأصلية إلى بيئة مستضيفة يزيد من مستوى إنفاقه المعتاد، فهو يلجأ إلى الخدمات الجاهزة التي لا تكلفه جهدا جسديا بقدر ما تكلفه نفقة نقدية، فيشتري المأكل ويدفع ثمن التنقل إلى مزاراته السياحية ومقابل الإيواء في المؤسسات الفندقية،

فضلا عن رسوم الدخول إلى محمية بيئية تقع في دولة أجنبية عن وطنه الأم، فهذه المتطلبات متشعبة عبر عدة قطاعات (نقل، إيواء، تجارة ...)، هذا على مستوى الفرد والإسقاط مطلق على المستوى الدولي، الأمر الذي دفع بالدول إلى التنافس على التراتيب الأولى للمقاصد السياحية مما أفرز بلدان سياحية جديدة كانت مغمورة في السابق كالدول التي انبثقت عن سقوط الإتحاد السوفياتي.[1]

إن وضع هذه الدول الاقتصادي كان جد متردیا من كافة النواحي، فغياب القاعدة الصناعية الصلبة والتكنولوجيا الفعالة اللازمة لاستقرار أي دولة جعل هذه الدويلات بمعزل عن الحركة الإقتصادية العالمية، حيث أنها لا تمتلك مقومات المنافسة الشرسة التي تفرضها العولمة كمحرك جديد للخارطة الكونية، فلم تجد دول كأوكرانيا مثلا من ملجأ سوى قطاع السياحة كمحور جديد لاقتصادياتها المنهكة، والمرجعية في ذلك أن التكلفة لا تقوم سوى على الموارد المتاحة دون اللجوء إلى عملية الإستيراد بالإضافة إلى سهولة استقطاب الإستثمار الأجنبي على إعتبار أن هذه الدول سوق خام للاستهلاك السهل والغير مكلف وبالتالي ضمان ربحية الإستثمارات المنجزة.

1- حميد عبد النبي الطائي: نفس المرجع السابق ص 77

ولا تعتبر الدول الضعيفة المثال الوحيد عن نجاعة القطاع السياحي، حيث ناضلت الصين رغم ما تمتلكه من قوة اقتصادية، من أجل منازعة إيطاليا على مركزها الرابع التقليدي ضمن قائمة الدول العشر الأوائل في السياحة عالميا.

ورد ضمن بيانات المنظمة العالمية للسياحة(*WTO*)* أن عدد السياح الإجمالي في العالم لسنـــة 2009 قد بلـــغ 880 مليون سائح[(1)]، فما لنا سوى أن نتصور عملية إطعام وإيواء ونقل وإرضاء هذا الرقم الضخم من البشر وما يتطلبه الأمر من قوة اقتصادية رهيبة تشكل تحديا جديا للمقاصد السياحية العالمية التي تجني بالمقابل عائدات تشد بنيتها الاقتصادية لا ينضب ولا يضاهيه مورد، لاسيما وأن المعاملات المالية تستخدم العملة الصعبة، ويبين الجدول التالي الدول المتصدرة للإنفاق السياحي العالمي:

جدول رقم (01): الدول المصدرة للسياحة في العالم.

الرتبة	الدولة	الإنفاق سنويا بالمليار دولار	ملاحظات
01	فرنسا	74.2	/
02	الولايات المتحدة	54.9	/
03	إسبانيا	52.2	/
04	الصين	50.9	/
05	إيطاليا	43.2	/
06	المملكة المتحدة	28.0	/
07	تركيا	25.5	/
08	ألمانيا	24.2	/
09	ماليزيا	23.6	/
10	المكسيك	21.5	/

المصـــدر : *http://www.unwto.org./facts/eng/(2010.05.07)*

* **WTO** : World Tourism Organization.

1 -http://géotourweb.com/nouvelle page.2htm.(07.10.2011).

بالتدقيق في هذا الأثر وبترجمته إلى مؤشرات اقتصادية تحليلة داخل الدولة في حد ذاتها فإن الأمر سيتعلق مباشرة بميزان المدفوعات الذي يعرف على أنه: "مجموعة حسابات مالية تعكس الإيرادات أو المكاسب للدولة من خلال علاقاتها مع مختلف الدول الأخرى ومن جانب المصروفات من جانب آخر مدة سنة".(1)

ببساطة يعني ميزان المدفوعات الفارق بين الإيرادات والصادرات، ومنطقيا تعمل كل دولة على تحقيق تغلب الصادرات على الواردات وفي مجال السياحة فإن الهدف سهل للأسباب التالية:

1- المنتجات السياحية في أصلها منتجات محلية يمكنها أن تنافس المنتجات الأجنبية دون تكلفة كبيرة، حيث يقتنيها السائح من بؤرة إنتاجها بسعر مغري أقل من سعر اقتنائها في بلدها الأصلي (أي بعد تصديرها).

2- عملية تصدير المنتجات غير السياحية تتطلب نقل التكنولوجيا من الدول المتطورة إلى الدول النامية، بينما الأمر في المجال السياحي يختلف حيث الاحتياج إلى هذه الآلية (نقل التكنولوجيا) مما يوفر العملة الصعبة التي يمكن أن تصرف في ذلك.

3- معدل التغير بالنسبة لصناعة السياحة، معقول وغير متسارع مما يفرز استقرارا منتظما للسوق السياحية، وهذا يقلل هامش الأزمات.

4- النشاط السياحي يحقق عدالة في التنمية داخل الدولة حيث تمتد التنمية إلى أبعد المناطق عن المراكز الصناعية والمدن، حيث تمتاز هذه المناطق بالخصوصية الطبيعية الخام مما يسهل استقطاب الاستثمار السياحي والذي يساهم كذلك في توقيف نزيف الريف نحو المدن ونستشهد في هذا الصدد بالسياسة التي اتبعتها إسبانيا -و هي من الدول الرائدة في المجال السياحي- في مناطقها الجنوبية (ملاقا وكوستابرافا) التي كانت مهجورة تماما من السكان ثم تحولت إلى مناطق آهلة ومولدة للعملة الصعبة نتيجة حجم الاستثمار فيها.

ملاحظة: الجدول يعبر أيضا عن الترتيب العالمي للدول السياحية.

1- أحمد فوزي ملوخية: نفس المرجع السابق، ص 104.

5- تنمية الاستثمار بشكل سريع، حيث توصف عائدات المشاريع السياحية بالسريعة كما تمتاز عادة بتقليص هامش الإنفاق في تحقيق الفائدة، كما تسحب معها الإستثمار في قطاعات مصاحبة بشكل حتمي وهذا راجع لطبيعة النشاط السياحي المتشابك والمتداخل مع جل مجالات الاقتصاد الأخرى.

ب- عوامل تطوير السياحة:

1- تأثير العامل السياسي الاقتصادي

يؤثر العامل السياسي بشقين محوريين هما الأمن والاستقرار السياسي من جهة والسياسات العامة والقطاعية والايديولوجية التي تعتنقها الدولة من جهة أخرى، وفي هذا الصدد نفرد كل جانب بالتحليل على النحو التالي :

- **الاستقرار السياسي والأمن:** ونميز فيه مستويين

-الاستقرار والأمن العالميين:

يعتبر الاستقرار السياسي عاملا استراتيجيا وشرطا جوهريا مسبقا لقيام أية صناعة مهما كان نوعها بما في ذلك صناعة السياحة، ، فهو مسبق كدافع لتطوير البنى التحتية المطلوبة للترويج السياحي ولتوفير نوعية الخدمة السياحية المرغوب فيها، حيث يقول "ريختر ووج" وهو خبير سياحي ألماني " قد تنهار الخدمة السياحية تماما عندما تبدو الظروف غير مستقرة ويختار السواح ببساطة أماكن بديلة، ولسوء الحظ فإن كثبرا من القيادات والمخططين لا يدركون بأن الهدوء السياسي وليس جاذبية المناظر والجاذبيات الثقافية هي التي تشكل المطلب السابق الجوهري للسياحة"[1].

يعد الاستقرار السياسي مولدا رئيسيا للأمن داخل المجتمعات بما في ذلك الأمن السياحي موضوع الدراسة ، والذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالمنظومة العامة للأمن السائدة داخل البيئة المضيفة أي المقصد السياحي ويعرف الأمن السياحي على أنه:"توفير البيئة

1-مصطفى يوسف كافي: صناعة السياحة والأمن السياحي، مؤسسة رسلان للنشر، دمشق، سوريا، 2009،ص272.

الأمنية المستقرة والظروف الملائمة للسياح في البنية الأساسية للقطاع السياحي وخارجها في تنقلهم وإقامتهم منذ وصولهم وحتى مغادرتهم"[1].

وتؤكد الأحداث الأمنية التي شهدها العالم سلامة هذا الطرح، ومن الأمثلة عليها ما خلفته أحداث 11 سبتمبر 2001 من آثار وخيمة على السياحة العالمية، إذ أظهرت بيانات الطيران الدولي بأن قطاع السياحة تكبد خسائر فادحة قدرت بـــ 10 ملايين دولار في الأسبوع الموالي للتفجيرات[2]، كما انهارت قيمة الأوراق المالية للشركات الطيران في بوصة الأسهم وفقد الأشخاص إحساسهم بالأمن والأمان وعزفوا عن الترحال لاسيما وأن الطائرات المستعملة في التفجيرات أصلها طائرات مدنية تم اختطافها مما وسع من دائر الخوف وعدم الثقة،و انهارت المداخيل العالمية للسياحة بنحو مليار دولار أمريكي[3]

-الاستقرار والأمن المحلي

إن الأمن والاستقرار السياسي المحلي قاعدة ضرورية وحتمية لتحقيق التنمية السياحية فبالإضافة إلى تأثيره البالغ على تشكيل الصورة الذهنية للمقصد السياحي، فهو يلعب دورا رئيسيا في تحفيز أو تثبيط حركة الاستثمار داخل الدولة من خلال توفير بيئة مناسبة لاستقطاب رِؤوس الأموال والمستثمرين الوطنيين والأجانب.[4]

وتؤكد حالة السياحة في العراق على قوة تأثير الأمن السياسي المحلي ، فبفعل الغزو الامريكي الذي أنهكها والحرب الطائفية التي مزقتها، تحطمت مقوماتها السياحية المادية والحضارية كحدائق بابل المعلقة مقصد الملايين من السياح، وأصبح الدخول إلى هذه الدولة يعني الموت المحقق كما أن المعالم السياحية والأثرية تعرضت للنهب والتخريب

1- مصطفى يوسف الكافي ، نفس المرجع السابق،ص167.

2- world tourisme organazation,market intelligence and promotion section,the impact of the attack of 11.09.2001,(special report).p.30.

3- جليلة حسن حسنين، دراسات في التنمية السياحية،الدار الجامعية ، الاسكندرية،مصر ،2006، ص 216.

4- صلاح الدين عبد الحميد عبد المطلب: الإرهاب والنشاط السياحي، مركز البحوث، شرطة الشارقة، الإمارات، ص151

مما أقصى العراق من قائمة الدول السياحية وأدى إلى تحويل الطلب السياحي عنها صوب وجهات أخرى بديلة.[1]، والأمثلة غير العراق كثيرة كلبنان، الجزائر، مصر فكل هذه البلدان التي عانت اضطرابات سياسية ضعفت مداخيلها السياحية وانهارت سمعتها الدولية .

-**تأثير بالسياسات العامة:** يعرف "غولدنر"(*Goldner*) السياسات السياحية بانها:"حزمة من التعليمات والقواعد والأهداف والاستراتيجيات التي تشكل مجتمعة إطارا عاما توجه في القرارات العامة والفردية مباشرة للتأثير على عملية التنمية السياحية والنشاطات السياحية في منطقة الهدف"[2] يمكن أن نجمل تأثيرها في الآتي:

- ترسيخ إطار تشريعي لمنح تراخيص إنشاء المشاريع السياحية بصيغة تسمح بتحقيق عدالة بين كل القطاعات دون إقصاء للسياحة، حيث تفضل بعض الدول الاستثمار في المحروقات فقط أو الصناعة فقط مما يجعل تركيز الموارد موجه لهذه الأنشطة دون غيرها.

- دراسة نسب الفوائد على القروض الموجهة للإستثمار في مجال السياحة، فكلما خفضت النسب كلما تشجع الاستثمار وكلما اعتمدت سياسة الإعفاء الضريبي المدروس تنامت المشاريع مما يسمح بخلق أرضية صلبة للقطاع.

- تشريع نظام تكويني متخصص في المجال السياحي سواء من حيث التسيير، التنظيم أو الخدمة، سيرسخ ثقافة الاحتراف التي ترضي الطلب على المنتوج السياحي بمختلف أشكاله، كما تكسب السياحة المواصفات الدولية التي تجعلها قادرة على المنافسة القوية في هذا الميدان.

1- مصطفى يوسف كافي: نفس المرجع السابق، ص256.

2- عثمان محمد غنيم،التخطيط السياحي والتنمية السياحية،دار الصفاء للنشر والتوزيع، (ب.س.ط)، (ب.ب.ط)، ص94.

وبشكل أكيد، تؤثر السياسة العامة في النشاط السياحي من خلال درجة الانفتاح على العالم وعلى مدى الاقتناع بأن السياحة يمكن أن تكون السفير الأول الممثل للدولة والواجهة المشرفة لها حسب ما يحظى به هذا القطاع من إمكانيات وسياسات مشجعة.

2-تأثير العامل الثقافي:

تشكل السياحة مجالا واسعا للتفاعل بين الدول في إطار معادلة "سائح- مضيف" وما ينشأ بين طرفي هذه المعادلة من علاقات إنتاج واستهلاك حيث تنتج البيئة المضيفة سلعا تتمثل في عادات وتقاليد وأفكار وأخلاق وسلوكات تشكل في مجملها ما يعرف بالثقافة التي تعرف على أنها: "المعتقدات والقيم والاتجاهات والعادات وأشكال السلوك المشتركة بين أعضاء المجتمع والتي تنتقل من جيل إلى آخر"[1]، فالسائح المنتقل من موطنه الأصلي تدفعه روح الاستكشاف والتغيير، وبهذا التنقل فهو يهيئ فكره لتلقي سلوكات جديدة تكسبه معلومات تمكنه من الاستفادة المثلى من مقصده السياحي، وفي نفس السياق يتلقى المضيف سلوكا مغايرا لسلوكه فيتصرف بطريقة تنقل أفكاره وطبائعه للطرف الآخر بذكاء، وذلك لإرضاء السائح بسلاسة وتلقائية تسمحان بحدوث مستوى عالي من التكيف العلاقاتي القائم على أساس التبادل الثقافي والاقتصادي بين الطرفين.

ولا يعتبر الإحتكاك المحك الوحيد بين السائح والمضيف لإنتاج عملية التثاقف، حيث تساهم عملية الاطلاع على المزارات التاريخية والمعالم الثقافية في تنمية المعلومات لدى الزائر مما يجعله يجني أكبر قدر من النفع من ممارسة السياحة.

وهكذا أصبحت السياحة مولدا للثقافة على أساس ما يتركه السائح من أثر في البيئة المضيفة وما يلقنه إياه المضيف من عادات ومعارف تنتقل معه إلى بيئته الأصلية، منتشرة بذلك خارج حدود إقليم الدولة أو المنطقة المقصودة، مثال على ذلك اشتراك الدول المتجاورة في اللهجات والمصطلحات أو انتقال ثقافة الطبخ، اللباس، فن الديكور والفنون المعمارية من بلد إلى آخر عن طريق السياح.

1- أحمد فوزي ملوخية: نفس المرجع السابق، ص 122.

المطلـــب الثانـــي: الاستدامـــة السياحيـــة وأبعادهـــا

قبل التطرق لعلاقة السياحة بالاستدامة لابد من التعرف أولا على مصطلح الاستدامة وما يعنيه وكيف أصبح مفهوما ضروريا في عملية التنمية.

الفـــرع الأول: التنمية والاستدامـــة كتوجّـــه عالمـــي جديـــد

تعد التنمية الانسانية بمختلف مجالاتها بشرية، اقتصادية، اجتماعية أو سياسية من أكثر الاهتمامات التي تنشغل بها الدول باعتبارها الهدف الأسمى الذي تصبو البشرية إلى تحقيقه، وقد حظيت بالعديد من الدراسات العلمية في مختلف الاختصاصات التي حددت معالمها بتعريفها كالآتي:"عملية تحسين الظروف البشرية وتوسيع خيارات الناس والنظر إلى الانسان كغاية في حد ذاته في عملية التنمية وفي تحسين وسائل الانتاج"[1] من الواضح أن التنمية أضحت عقيدة عالمية تعتنقها الدول المتطورة والمتخلفة على حد السواء من أجل ترشيد استخدام الموارد البيئية التي يتوافر عليها العالم، ورغم هذا تشهد هذه العقيدة اختلالات استعصى اجتثاثها على الفكر البشري، إذ لا زال العالم يشهد تخلفا وتراجعا حتى في المكتسبات التي حققها في وقت مضى، كما نعيش في الوقت الحالي العديد من الأزمات في الموارد الطبيعية مثل المياه، المعادن .

تفطن الباحثون في بداية السبعينات إلى أن النمو السريع يتبعه في أغلب الأحيان تدهور،فكان من الضروري التفكير في آليات مفاهيمية جديدة تضمن حماية مستويات التنمية المحققة وضمان عدم حدوث التدهور من جديد فبرز مصطلح التنمية المستدامة كمفهوم يفي بهذا بأهداف هذا التوجه ، فعرفته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية* سنة 1987 على أنها:"التنمية التي تفي بالاحتياجات الأساسية للجيل الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها"[2]، ويعد التقرير الذي نشرته الوزيرة النرويجية "بروند طلاند" من أكثر الوثائق التي تمكنت من وضع إطار واضح لمجال

1- مجلة دفاتر القانون والسياسة،عبد القادر عبد العالي،التنمية السياسية والتحول الديمقراطي أو متلازمة التغيير في الوطن العربي، العدد الثاني السداسي الثاني2009،ص 33.

2- نسرين رفيق اللحام، التخطيط السياحي للمناطق التراثية (ب.ب.ط)،2007،ص45.

التنمية المستدامة بتعريفها "تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر على الاستجابة لحاجاتها أيضا"[1] وهذه فلسفة تنموية أساسها العدالة والانصاف بين البشرية أما آليات تطبيقها فتكمن في التوازن بين النمو وبين الموارد البيئية باستخدام عامل الزمن المعقلن، ويقوم مفهوم التنمية المستدامة على مبدأين رئيسيين هما :

1-التوازن بين البيئة والاقتصاد:

من مقتضيات التنمية المستدامة مواصلة البحث عن النمو البشري مع احترام التوازن بين الأنشطة الاقتصادية التي يحكمها قانون العرض والطلب والنظام الايكولوجي الذي تتحكم فيها قوانين طبيعية فهذا التضاد بين كلا المنظومتين قد يحدث خللا في العلاقة بينهما مما ينتج أضرار تعود بالدرجة الأولى على الموارد الطبيعية .

إن التنمية المستدامة في هذا الإطار تتعرض لمجموعة النشاطات البشرية وما تفرزه من آثار على المحيط، فنجد أن هذا المقترب الحديث للتنمية يجمع بين الإنسان والبيئة عبر علاقة استلزامية وثيقة لا تقبل الانفصام عبر الزمن فأينما وجد الإنسان وجدت الطبيعة لتشبع حاجاته وتحوله إلى حارس يحميها كمقابل وشرط لاستمرار تواجد الاثنين على المدى الطويل.

2- التوازن السوسيو سياسي:

عمل التنمية المستدامة على ترسيخ ثقافة التضامن الاجتماعي بين كل الوحدات المكونة للمجتمع بشكل مقياسي، عن طريق تكريس روح المسؤولية لدى الأجيال الراهنة وترسخ مبدأ العدالة لديها إزاء الأجيال القادمة فهذا المنطق يكتنف نوع من الإنصاف يورث عبر ميكانيزم تلقائي من جيل إلى آخر ضمن سياق طبيعي ينطلق من أصغر تنظيم بشري إلى أكبره، بمعنى من مستوى المجتمعات البسيطة إلى مستوى الدول المعقد، إن هذا المنطق الذي نادت به الجهود البشرية منتصف القرن العشرين

1- يحياوي هادية ، نفس المرجع السابق، ص12

أقرته الشريعة الاسلامية التي جعلت من التوازن المادي منه والروحي محورا أساسيا للحياة الانسانية، وتدل الكثير من النصوص القرآنية على هذا المفهوم منها : "**و كلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين** "[1] وفي اشارة إلى قيمة الموارد الطبيعية نجد" **وجعلنا من الماء كل شيء حي افلا يؤمنون**"[2] الملك هنا المقصود به الكون والحياة.

لاقى مفهوم التنمية المستدامة رواجا واسعا إذ عمدت الحكومات إلى تبنيه واستخدامه ضمن سياساتها العامة، إلا أن هذا لم يغن المفهوم من بعض الانتقادات التي وجهت إليه والتي انحصرت في المآخذ التالية:

- يدعو مفهوم التنمية المستدامة إلى بناء فكر مثالي يقوم على العدالة وروح المسؤلية لدى جيل هو حاضر إزاء جيل غائب عن الوجود مما يجيز الحكم على المفهوم بالغلو في المثالية.

- يذهب المفهوم في اتجاه واحد، إذ تحاول التنمية المستدامة تنميط نماذج النمو، وهذا أمر في غاية الصعوبة على أساس اختلاف العوامل المتدخلة في هذه العملية من بيئة إلى أخرى، وتتمثل العوامل في الموارد المتوفرة، مستوى التطور التكنولوجي، الوضع السياسي القائم. فمثلا نجد أن دول أفريقيا تعرف بعدم الاستقرار السياسي ونشوب الحروب الأهلية مما يجعلها وعاءا هشّا لتحقيق تنمية مستدامة بالمقارنة مع دول أوروبا المعروفة باستقرارها ورقيها.

- تدعو التنمية المستدامة في مضمونها إلى التحول نحو تفكير ديمقراطي بامتياز،حيث تطرح قضايا التوزيع العادل للموارد والريع بين مختلف الجماعات البشرية [3]إلا وأنه رغم مرور زمن طويل على ظهور هذا المقترب لم يتغير تنظيم

1- سورة الأعراف، الآية 31 .

2 - سورة الأنبيا، الآية 30.

3 M.thea sinclair ,and mike stabler, the econonomics of tourism ,routledgek london,1997, p155.

خارطة تنظيم العالم إذ بقي يعمل وفق المفهوم الكلاسيكي للتنمية الذي يميز بين دول المركز ودول المحيط .

ويرى *"INSKEEP"* في مشروع حول إستراتيجية التنمية المستدامة الذي قدمه سنة 1991 إلى المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة، أن هذا المفهوم يتأثر بالعادات والتقاليد وأنماط الحياة السائدة داخل المجتمعات، كما يتأثر بتغير البيئة في حد ذاتها، وفي هذا الصدد نستشهد بمؤشرات التغير المناخي الحاصل في العالم اليوم وما أفرزته الظاهرة من نتائج وخيمة على البيئة وأسوأها، إشكالية الاحتباس الحراري وثقوب طبقة الأزون ومدى مساهمة النشاط الإنساني في تفاقم آثار هذه الظواهر دون الإحساس بالمسؤولية اتجاه مصير كوكب الأرض الذي أصبح مهددا بشكل كبير.(1)

في ظل هذا التغير، تزداد نسبية المفهوم في حد ذاته مما يدفع إلى مواصلة الجهود لتحديد مفهوم بمعدل مستقر لمدة تتلاءم مع هذه التغيرات، حيث يذهب كل من ماكينتر *"Mcintyr"* وهاتيرنغتون*"Hetheringhton"* إلى التعمق في هذا الموضوع محددين ثلاثة عناصر:

- **النشاطات:** أي العمليات المسبقة التي تتطلبها التنمية المستدامة وكل المعطيات التمهيدية لحدوثها، بمعنى آخر توفير الشروط التمهيدية للحصول على هذا النوع من التنمية.

- **المتطلبات:** ويوجزها الباحثان في قضية التخطيط الفعال *(Active Planning)* فهذا الشرط حاسم وضروري لضمان عدم حدوث مؤثرات سلبية على مجرى عملية التنمية.

- **المخرجات:** المخرجات بلوغ النتائج الموضوعة مسبقا والتي يكون في مقدمتها حماية البيئة الطبيعية والموارد المتواجدة فيها.

1- Inskeep: Tourism Planning ;an integrated and sustainable development approach Van Nostrand Reinold; New York; 1991.

الفرع الثاني: السياحة المستدامة

إن إدماج التنمية السياحية ضمن البعد الاستدامي للتنمية بشكل عام يتطلب قاعدة أساسية وهي الحفاظ على النظام البيئي والتنوع الحيوي القائمين، وقد انكبت العديد من البحوث على تحديد مفهوم جامع للتنمية السياحية المستدامة فجاء منها :"التصنيع المتكامل والذي يعني إقامة وتشييد مراكز سياحية تتضمن مختلف الخدمات التي يحتاج إليها السائح أثناء إقامته بها وبالشكل الذي يتلاءم مع القدرات المالية للفئات المختلفة من السائحين"[(1)] كما عرفتها المنظمة العالمية للسياحة "التنمية المستدامة للسياحة هي التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل،....و يتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة"[(2)] تذهب هذه المفاهيم إلى الاتساق مع مبادئ التنمية المستدامة التي استعرضناها أعلاه، إذ تذهب كلها نحو مبدأ الكفاية في إشارة إلى كفاية الموارد الطبيعية لتلبية الطلب على الحاجة السياحية بمختلف أشكالها والتي لابد أن تستمر باستمرار الحياة وشريطة أن لا تنتج آثارا سلبية على الطبيعة، في هذا السياق ذهبت عدة مواثيق واتفاقيات دولية إلى التأكيد على معايير التنمية السياحية المستدامة، ومنها "الميثاق الأوروبي لتهيئة الإقليم" وتقرير "مانييلا" المتعلق بحماية التراث والذي جاء فيه سنة 1988: "إن السياحة قادرة بتوفر الشروط الملائمة وفي إطار الأبحاث العالمية المنجزة من طرف التنظيم الدولي الجديد على لعب دور إطار الأبحاث العالمية المنجزة من طرف التنظيم الدولي الجديد على لعب دور إيجابي في خلق التوازن والتعاون بين الدول"[(3)] .

من الواضح جليا أن مجال النشاط السياحي قد تأثر بشكل واضح بمفهوم التنمية المستدامة، حيث أصبح النشاط في هذا المجال يقوم على التخطيط السياحي المدى

1- صلاح الدين خربوطلي، السياحة المستدامة،دار الرضا،دمشق،2004،ص 23.

2 – مجلة البحوث الاقتصادية،عبد الرحمان سليم، التنمية السياحية، العدد 7، ص150. عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشروع مساهمة من أجل إعادة تجديد السياحة الوطنية، الدورة 16، نوفمبر 2000، ص57.

3- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشروع مساهمة من أجل إعادة تجديد السياحة الوطنية، الدورة 16، نوفمبر 2000، ص57.

فبالإضافة إلى اشتراط المحافظة على الموارد الطبيعية، حررت الاستدامة قطاع السياحة من السياسات الكلاسيكية التي أثبتت فشلها في تحويل السياحة إلى صناعة تملك القدرة على منافسة الصناعات الأخرى لاسيما في ظل الآليات الجديدة التي تحرك الاقتصاد العالمي.

وتذهب الدراسات الحديثة الرامية لتحقيق التنمية السياحية المستدامة إلى الربط الوثيق بين السياحة والبيئة على اعتبار أن السياحة هي أن النشاط الأكثر استخداما للبيئة الطبيعة الحساسة، وربما يكون المقصود هنا بالحساسة تلك الطبيعة القابلة للإتلاف بسرعة وبنسبة عالية مثل المساحات الخضراء، الشواطئ الرملية والمنابع المائية مما يزيد من مخاطر الهدر البيئي لهذه الموارد حيث تنتج الآثار السلبية التالية:

- تلوث المياه: عن طريق استعمال المساحات المائية من طرف البواخر واليخوت السياحية وإفراز النفايات الخطيرة فيها، مثلما يحدث في سياحة الغوص التي يهدف من خلالها في أغلب الأحيان الغواصون إلى استغلال الشعب المرجانية وهذا مساس بالنظام الأيكولوجي الذي ترتبط سلامته بوجود هذه الشعاب التي تحمي المساحات المائية من خطر العواصف الشديدة[1].

- تلوث الهواء: هذا المشكل لا تسبب فيه السياحة على سبيل الحصر، فهو مزيج من مسؤولية كل القطاعات الاقتصادية على حد سواء، وقد تكون مسؤولية الظاهرة محل الدراسة مرتفعة شيئا ما إذا ما تعلق الأمر بتزيد تعداد الرحلات البرية، الجوية أو البحرية دون أن نغض البصر عن أعداد المدخنين بين السواح.

- تلوث الرؤية: جراء تنامي النسيج العمراني بشكل فوضوي وتناقص المساحات الخضراء ومنع وصول الشمس والهواء للمساكن بسبب الإفراط في إقامة المشاريع السياحية مثل القرى السياحية والمحطات المناخية... إلخ.

1- محيا الزيتون: السياحة ومستقبل مصر بين إمكانية التنمية ومخاطر الهدر، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2002، ص285.

• فساد البيئة الطبيعية: بسبب المغالاة في تعاطي الممارسات السياحية بصيغة خاطئة كإقامة الوحدات السياحية، أماكن التخييم ومركبات التسلية في الفضاءات الخضراء، مما يقلص من المناظر الطبيعية ويتجنى على الوعاء البيئي وللقضاء على هذه التأثيرات السلبية وللوصول إلى آليات فعالة تربط بين السياحة والتنمية المستدامة أوجدت بعض المفاهيم الموائمة لمنطق التنمية الحديثة وأبرز هذه المفاهيم نجد مفهوم "الطاقة الاستيعابية" والتي عرفتها الباحثة المصرية في مجال السياحة د/"محيا الزيتون" على أنها: "وجود مستوى معين للنشاط الاقتصادي يؤدي تجاوزه إلى آثار بيئية سلبية"[(1)] وهذا معناه ضرورة وضع حد واضح تتوقف عنده الممارسة غير السوية للنشاط السياحي ويفترض أن وضع هذا الحد قاعدة لا يستثنى منها أي قطاع.

عرفت منظمة السياحة العالمية الطاقة الاستيعابية (*CARRYING CAPACITY*) سنة 1990 على أنها "المستويات التي يمكن الحفاظ عليها دون تدمير البيئة المادية ودون توليد مشاكل اجتماعية، ثقافية واقتصادية للمجتمع...."[(2)]،يشير التعريف إلى أن الطاقة الاستيعابية ليست مفهوما مقياسيا ويجوز استعماله بصفة مطلقة، إذ ينطوي على مفاهيم فرعية حسب خصوصية المجال المراد توضيحه وهي:

الطاقة الاستيعابية المادية:

المبدأ الأساسي لهذا المفهوم الفرعي يقوم تكميم الضرر الواقع على البيئة الطبيعية وبالتالي السياحة نتيجة السلوك غير السليم للسائح وللمضيف، حيث يزيد مستوى الاستهلاك عن الحد المنطقي والمعقول المفترض ، كتدمير الآثار والمعالم وقطع الأشجار لإشعال النيران في أماكن التخييم وما يؤدي إليه هذا التصرف من آثار كتلويث الهواء وإنقاص الخضرة، والضرر هنا يكون مادي قابل للقياس حيث يقاس حجم تقلص المورد الطبيعي في حد ذاته، ولتلافي هذا الأثر السلبي وضع الخبراء المختصين في هذا الجال تقنية حد الاستخدام يطلق عليها حد التغير المقبول* الذي

[1]- محيا الزيتون: نفس المرجع السابق، ص25.

[2]-نسرين رفيق اللحام: نفس المرجع السابق، ص71.

*– حد التغير المقبول: أسلوب يساعد القائمين على إدارة المناطق الواسعة الاستخدام لتحديد التغيرات الحاصلة في إقليمها.

يشكل وحدة قياس تسمح بإطلاق صفارة الانذار في حالة الاقتراب من المستوى المسموح به في استخدام الطبيعة لصالح السياحة .

الطاقة الاستيعابية الاجتماعية:

وتتعامل هذه الطاقة مع الطرفين المحوريين في مجال السياحة:

- المجتمع المضيف: وتعني له هذه الطاقة الحد الأقصى لتحمل الأجنبي وتصرفاته ومطالبه دون الإحساس بالضغط أو الإكراه أو تلقي ضررا نفسيا جراء هذه العملية، فلا يجوز مثلا لسائح الولوج للأماكن المقدسة كالمساجد والأضرحة أو الكنائس وهو في حالة سكر أو عري مظهري ساخط.
- السائح: في نفس الإطار لا يجب تسرب لدى هذا العنصر بأن عاداته ومبادئه معرضة للتأثير أو التحريف أو التقييم بأي شكل من الأشكال، فالأصل في ممارسته للسياحة هو إثراء معارفه ومعلوماته وليس التخلي وإلغاء موروثه الأصلي ومعتقداته.

فالطاقة الاستيعابية الاجتماعية هي ميثاق معنوي بين المجتمع المضيف والسائح يقضي بعدم تعدي أحد الطرفين على ثقافة الآخر وعلى عاداته وتقاليده وقدسية فكره.(1)

الطاقة الاستيعابية الاقتصادية:

ومعناها العمل على عدم تعدي النشاط السياحي على النشاطات الاقتصادية من حيث عدم التلاعب بالأسعار، المواد الأولية، عدم احتكار النقل من طرف الشركات السياحية، الإطعام، الخدمات الصحية... إلخ.

وتجدر الإشارة إلى أن الطاقة الاستيعابية بمختلف أشكالها تتأثر بالظروف المحيطة بها، وتختلف من بيئة إلى أخرى فهي نسبية ومتكيفة، إلا أن هذه النسبية وهذا التكيف لم يمنعا المفهوم من أن يصبح مؤشرا استراتيجيا في مسألة وضع السياسات العامة لقطاع السياحة، كما ساهم أيضا في إضفاء البعد الكمي على الدراسات المتعلقة بهذا المجال مثل استحداث الوحدة المثالية لكل ميل مربع من طاقة الشواطئ.(2)

1- Munashing Mohan: Protected area economics and policy linking conservation and sustainable development world; New York; 2000.

2- يحياوي هادية، نفس المرجع السابق، ص17.1999.

المبحـث الثانـي: مكانـة السياحـة فـي الاقتصـاد العالمـي

ساهم تحسن الأحوال الاقتصادية في الدول المتطورة في تنامي حجم النشاط السياحي بشكل ملفت للانتباه، حيث ارتفعت الأجور ومداخيل الأفراد فأصبح من الممكن ممارسة السياحة بشكل أفضل ولوقت أطول، وذلك موازاة مع اعتماد الدول السياحية لسياسات أكثر مرونة ومراعاة لحاجات السياح ذوي الإمكانيات المحدودة، مثل سياسة الرحلات الشاملة والطويلة (*Vol Charter*)، مما سهل الوصول إلى المقاصد السياحية البعيدة والمنتشرة عبر العالم وبأسعار منخفضة .

المطلب الأول: الأثر المالي للسياحة على الاقتصاد العالمي .

المقصود بالأثر المالي للسياحة تلك الإيرادات التي يحدثها النشاط السياحي على مستوى الدول المصدرة للسياحة عالميا وبالتالي على المستوى الدولي في حد ذاته وأبرز مظاهر هذه الإيرادات، هما: الدخل المالي ومستوى التشغيل.

الفرع الأول: المداخيل السياحية وأثرها على الناتج العالمي

إن اقتفاء هذا أثر المداخيل السياحية يقودنا إلى دراسة النشاطات السياحية المؤشرة مباشرة والمتمثلة في النشاط الفندقي بمعنى الحركية في هياكل الإيواء والإطعام والمعبر عنها تقنيا بعدد السياح والليالي السياحية.

لقد احتلت السياحة مراتب متقدمة من حيث التأثير في الناتج العالمي الخام وذلك بنسبة مقدرة بــ: 4 %سنويا[1]، فقد بلغ عدد السواح 842 مليون سائح سنة 2006 بإيرادات مقدرة بــ: 800 مليار دولار، وارتفعت المداخيل لتبلغ 942 مليار دولار سنة 2008 بتخطي عدد السواح 900 مليون سائح، غير أن هذه الأرقام انخفضت سنة 2009 إلى عائدات 852 مليار دولار أي تراجع بنسبة 6% مقارنة مع سنة 2008 كما

1- Coopération décentralisée: Tourisme responsable et solidaire et développement des territoires ; Vade-Mecum ; Paris ; France ; 2006.

انخفض عدد السواح العالمي أيضا بنسبة 2%[1] وترجع منظمة السياحة العالمية هذا التعثر إلى الأزمة المالية العالمية التي أثرت على كبرى الاقتصادات العالمية بما في ذلك اقتصادات الدول التي تحتل المراتب الأولى سياحيا.

أما سنة 2010 فقد بلغ عددالسواح وترشح منظمة السياحة العالمية ارتفاع العدد ليبلغ 1.6مليار سائح سنة 2020 بنفقات تتعدى 2000 مليار أورو[2]، حيث ستؤدي ظاهرة العولمة إلى تكثيف النشاط السياحي وإلى زيادة التبادل التجاري والانفتاح على أساس أن دور الدولة سينخفض لصالح دور الشركات المتعددة الجنسيات التي ستكتسب صلاحيات واسعة يسهل بموجبها نقل رؤوس الأموال من سوق إلى أخرى بمعدل نمو قدره المختصون بـــــ: 4,3%.[3]، ويبين الجدول التالي تزايد الانفاق السياحي العالمي:

جدول رقم (02): تزايد الإنفاق السياحي العالمي.

السنة	عدد السواح بالمليون	الإيرادات بالمليار دولار	ملاحظات
1980	465	265	/
1985	327,1	118,1	/
1990	457,2	263,60	/
1995	565,40	405,80	/
2000	698,30	475,90	/
2006	842	741	/
2007	908	857،333	/
2008	925	944،309	/
2009	880	/	/
2010	935	919	/

المصدر: www. http:// Insee.fr/thémes/tableau/reg.id

1- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025، وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، الجزائر، جانفي 2008، ص27.

2- عبد الرحمان مساوي مقال منشوربتاريخ ماي2010 على الموقع http://www.ejaztna-malaysia.com/blo

3- مصطفى يوسف الكافي: نفس المرجع السابق ص 320.

من الواضح أن عائدات السياحة على المستوى الدولي في تنامي مستمر رغم التعثر الملاحظ خلال سنة 2009، حيث انخفض عدد السواح بنسبة 4%(1) بسبب الكوارث الصحية التي شهدها العالم خلال هذه الفترة مثل إنفلونزا الطيور وداء السارس، ويدل هذا التنامي على قوة هذا المورد وعلى قدرته على منافسة باقي الموارد التي تقوم عليها اقتصاديات الدول مثل النفط، المحروقات والصناعات الثقيلة بل يمكن القول أن الأمر قد يتعدى المنافسة إلى حد التعويض في حد ذاته، فالسياحة بديل استراتجي للموارد التي يمكن أن تنضب إذا لم تستغل بعقلانية وفق شروط التنمية المستدامة.

تجدر الإشارة إلى أن توزع الأسواق العالمية للسياحة وتقسيمها يعرف ترتيبا أصبح ثابتا وتقليديا يضم في أغلبه دولا من الشمال بقيادة فرنسا تليها إسبانيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثالثة، فقد تقاسمت هذه الدول سنة 2009 ربع سواح العالم بنسبة 29 % من الناتج الإجمالي الخام، وتبقى الدول المطلة على واجهة البحر الأبيض المتوسط وعددها 21 هي الفائزة بحصة الأسد في الريع السياحي بنسبة 34% من الحركة السياحية الدولية أي 260 مليون سائح يصدرون لهذه الدول التي تجني 30% من عائدات السياحة العالمية الخام وتساهم دول المغرب العربي بقيادة تونس والمغرب بـــ 15,5.% و17,3% وبين سنتي 2004 و2006.(2)

إن استقرار وتيرة الإنفاق في الأسواق السياحية العالمية لا يعتبر أمرا مطلقا والسبب راجع لخضوع المسألة لمعطيات الساحة الدولية والشبكة العلاقاتية العنكبوتية الناشئة بين الدول الفاعلة وغير الفاعلة على حد سواء بسبب التأثر الحتمي ولا إرادي بما يجري في المحيط الخارجي ويتفق في هذه المسألة على أن أقوى ما يؤثر بالسلب على عائدات النشاط السياحي هو قضية الأمن السياحي والذي يعرف على أنه: "جميع الاجراءات المرتبطة بالأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والجنائي، لتأمين الحياة الإنسانية بمختلف صورها ..."(3)، ونميز حسب هذا التعريف مجالات عدة للأمن أهمها:

---

1 - http:// fr.wikipedia.org/wiki/tourismerecetes.(07.10.2011).

2- عبد الرحمان موساوي ، نفس المرجع السابق ،ص115.

3- عادل محمد خير: الجرائم السياحية في التشريع المصري، دار النهضة العربية، مصر، 1993، ص 08.

- **مسألة الأمن المادي:** المقصود بالأمن المادي كل ما يتعلق بسلامة الإمكانيات المستخدمة في الممارسة السياحية على جميع المستويات: البرية، البحرية والجوية، حيث يؤدي الضعف في هذه الإمكانيات إلى تخفيض حركة الوافدين العالميين، فقد ثبت أن الكوارث المتعلقة بحركة التنقل التي شهدها العالم عبر التاريخ كان لها من الأثر السيئ درجة بالغة في فقدان السياحة لجانبها الجمالي والاقتصادي، حيث بثت هذه الحوادث فكرة العزوف عن تعاطي النشاط السياحي الذي أصبح يشكل مجازفة ومغامرة يمكن أن تؤدي إلى فقدان الحياة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتوجه إلى المقاصد السياحية الحديثة والتي قد لا تمتلك الظروف الكاملة للسلامة والأمن، مثلما حدث مع الكارثة السياحية المشهورة بغرق السفينة البريطانية "التيتانيك" سنة 1912 والتي كانت تقل مئات الركاب المتوجهين في رحلة عبر المحيط الهادي والذين هلكوا جميعهم مما جعل التفكير في تعاطي مثل هذه الرحلات أمر غير مرغوب فيه، الشيء الذي أدى إلى تهاوي عدد السياح وركود الأنشطة ذات الصلة المباشرة (المؤسسات الفندقية) وغير المباشرة (النقل) بالسياحة.

ورغم التطور التكنولوجي الحاصل في هذه الوسائل إلا أن الميدان لازال يعرف بعض الضعف، وترجع الجهات المسؤولة عن هذه القضية مثل "الإتحاد الأوروبي لشركات الطيران" السبب إلى عدم احترام قواعد الصيانة والسلامة المعمول بهما دوليا بالإضافة إلى اهتراء الأساطيل التابعة للدول النامية مما يسبب تقليل عدد الرحلات وتخفيض عدد الركاب وحتى مقاطعة بعض الوجهات السياحية بشكل جدي، فقد نشر الاتحاد الأوروبي قائمة لشركات الطيران الممنوعة من دخول الأجواء الأوروبية جراء الوضع الخطير لشروط السلامة على متنها وآخر الحوادث هما حادثتي الطائرة اليمنية(*) التي تحطمت في 2009/06/30 وعلى متنها 153 راكبا والطائرة الفرنسية التي تحطمت في جوان 2009.

*- تحطمت الطائرة اليمنية بتاريخ: 2009/07/01 وعلى متنها 153 راكب منهم 66 فرنسي وتبادلت الحكومتان اليمنية والفرنسية الاتهامات بشأن الأسباب، حيث صرح وزير النقل الفرنسي أن الطائرة المعنية قد خضعت لفحص تقني من قبل طاقم الصيانة الفرنسي أسبوع قبل الحادث وشخّص الفريق عيوبا تقنية بأجهزتها.

- **مسألة الأمن من الأزمات السياسية وظواهر الإرهاب:** المشكل الذي لا يقل شأنا عن مشكل الأمن المادي حيث يتأثر النشاط السياحي بالإجراءات التي تتخذها الدول في حالة حدوث تشنجات سياسية داخل الدولة أو خارجها مثل قطع العلاقات أو جمودها أو نشوب الحروب وحدوث الاحتلال مما يفقد الدولة قيمتها السياحية، حيث تصنف في خانة الوجهات الخطرة مما ينعكس مباشرة على مؤسسات النقل بالدرجة الأولى وتليها مؤسسات الإيواء بالدرجة الموالية، فقد خسر لبنان بسبب الحرب الأهلية 95 % من قيمة اقتصاده السياحي بعدما كان يحتل الصدارة في ترتيب الوجهات السياحية في منطقة الشرق الأوسط.

كما تكبدت الجزائر والمغرب خسائر معتبرة إثر الأزمة السياسية التي حصلت بينهما نتيجة أسباب مباشرة وغير مباشرة (قضية الصحراء الغربية، تفجيرات الدار البيضاء في أوت 1994)، حيث انخفض عدد الوافدين إلى المملكة المغربية من سوق الجزائر بنسبة كبيرة، كما ألغت الشركات السياحية برامجها ورحلاتها المقررة باتجاه المملكة بعد فرض إجراء التأشيرة من طرف المغرب ورد الجزائر بغلق الحدود البرية.

وقد تؤدي ظروف الحرب والاحتلال إلى القضاء نهائيا على الصورة السياحية للدولة مثلما حدث في العراق موقع أحد العجائب السبعة في العالم (حدائق بابل المعلقة) التي أصبح الحديث فيها عن السياحة من ضرب الخيال بعد أن حولت الفنادق فيها إلى قواعد عسكرية تأوي القوات الأجنبية، كما استفحل فيها نشاط عصابات تهريب الآثار والتحف، ودمرت القصور بفعل القصف، وحذرت الدول مواطنيها من مغبة التفكير بالتوجه إلى هذا البلد الذي لم يعد آمنا، وامتدت آثار الأزمة العراقية إلى الدول المجاورة حيث عرفت الأسواق الشرق أوسطية هبوطا مريعا في إيراداتها السياحية بعد تدفق السواح الغربيون نحوها خوفا من انتقام العراقيين (1).

كما يتأثر النشاط السياحي بظاهرة الإرهاب بشكل كبير حيث تعمد الجماعات الإرهابية إلى ضرب السياحة لسببين رئيسيين:

1-جليلة حسن حسنين، نفس المرجع السابق،ص235.

• طرح متطرف قائم على أن السياحة أمر منبوذ أخلاقيا بسبب التعامل مع المسيحيين ونشر أفكار هدامة لا تمت بصلة إلى الشرع.

• السياحة تتعلق بالأجانب وبالتالي تكسب الإرهاب قناة إتصالية مع العالم الخارجي وحدوث صدى يعكس آراء الجماعات الممارسة للإرهاب.

وتعمد الآن الحركات الإرهابية في العالم إلى سياسة إختطاف السياح الأجانب من أجل المقايضة بهم لأغراض عدة أهمها طلب الفدية لضمان تمويل نشاطاتها، مما جعل الشركات السياحي تحجم التعامل مع المناطق التي تعرف هذا النوع من المشاكل على قدر الإمكان (دول إفريقيا السوداء وبعض الدول العربية مثل اليمن) كما تعاظمت في الآونة الأخيرة مشكلة الأمن الصحي التي أصبحت تهدد الحركة السياحية بشكل كبير، فانتشار الأوبئة الفتاكة والسريعة الانتشار كلف السياحة خسائر فادحة سواء على مستوى الدول المصدرة أو المستوردة للسياح فقد خلف داء "السارس" أو ما يعرف بالجمرة الخبيثة أزمة خانقة للسياحة في الصين سنة 2005، كما دفع وباء أنفلونزا الطيور وأنفلونزا الخنازير حاليا بعض الدول إلى إعلان الطوارئ عبر موانئها البرية، البحرية والجوية فيما يتعلق بالحركة اتجاه الدول مصدر الوباء فقد انخفضت كثافة المسافرين باتجاه المكسيك بنسبة كبيرة جراء تفشي الداء فيها،و عرفت السوق السياحية في هونغ كونغ نفس المصير حيث انخفضت التدفقات السياحية نحوها بنسبة 64,8 ٪ وفي تايوان بنسبة 50,7 ٪ وفي سنغافورة بنسبة 49,4 ٪ [1]، وفكرت بعض الدول مثل تونس في إلغاء رحلات متعلقة بموسم الحج المقررة لسنة 2009 رغم ما يكلفها هذا الأمر من خسائر فادحة على اعتبار أن هذه النوع من السياحة الدينية الجماهيرية يضخ عائدات ضخمة منتظمة للحركة السياحية

1- world tourism barometer ,vomlume N°1,Juin 2002,p05.

الدينية للدولة المصدرة والدولة المستقبلة مثل السعودية التي أعلنت في تراجع الحجز في فنادقها بنسبة 60% نتيجة هذه الكارثة العالمية(1)، ويمتد هذا التراجع بنفس الدرجة إلى بالنسبة لشركات الطيران.

إذا تتداخل كل هذه العوامل المتعلقة في مجملها بمسألة الأمن في التحكم بوتيرة حركة المداخيل الآتية من الاقتصاد السياحي وسياساته الخاضعة لعوامل تخرج عن نطاق التحكم المطلق فيها، والسبب في ذلك الطبيعة المتشعبة للظاهرة السياحية في حد ذاتها والتي تقوم على تعاطي العلاقات مع الساحة الدولية بشكل حتمي مفروض قائم في الأصل على العلاقات الإيجابية غير العدائية التي تشجع على التبادل الحضاري والحوار السلمي والمضي نحو عالم خال من النزاعات والصراعات التي تزيد من عمق الهوة بين دول هذا الكون.

الفـــرع الثانـــي: السياحة وأثرها على قطاع التشغيل

يعد التشغيل من أهم الآثار التنموية التي تنتجها التنمية السياحية في الوضع التنموي العالمي، حيث تفرز قوة النشاط السياحي قوة تضاهيها بل تتفوق عليها من حيث امتصاص البطالة وخلق مناصب شغل ، فهي بذلك تساهم في التخفيف من أكبر معضلة تعاني منها جل دول العالم.

إن أهم ما يميز المهنة السياحية من حيث كونها مولدا مدرا لمناصب العمل هو أن عملية التشغيل فيه لا تعرف الطابع التجانسي الذي تعرفه مجالات أخرى مختلفة فعملية التوظيف هنا تخضع لمجموعة من المعايير يشترط فيها أن تراعي طبيعة الوظيفة السياحية، فهذه الأخيرة تتسم بالارتباط المباشر وغير المباشر بعدة مجالات قد تخرج عن حقل النشاط السياحي في حد ذاته، فنجد أن وظيفة المرشد السياحي بالإضافة إلى التأهيل العلمي المطلوب والتمكن من المعطيات الجغرافية لمعالم الإقليم الذي يعمل ضمنه، تتطلب مستوى معين من إجادة اللغات الأجنبية وتقنيات الاتصال وهنا يبرز دور الجامعات ومعاهد التكوين المتخصصة والتي تقع عليها مسؤلية إدارج

1- جريدة الخبر: الصادرة في: 2009.07.04 .

التخصصات السياحية ضمن برامج عروض تكويناتها، ومراعاة نوعية التكوين بالتنسيق مع الشركاء المهنيين والاجتماعيين.

ونظرا للطبيعة المتشعبة للظاهرة السياحية فإنها تتميز بالقدرة على إنتاج نوعين من مناصب الشغل، مناصب عمل حقيقية وهي تلك الوظائف القارة ضمن نشاط القطاع وأخرى إسمية وهي تلك الوظائف التي تستحدث مؤقتا بفعل متقتضيات زمنية معينة كذروة المواسم[1]، ويختلف النوعان من حيث مستوى الاحترافية والتأهيل فتطلب المناصب القارة أو المباشرة توصيفا معينا وشروطا خاصة تتعلق بالتخصص في المجال السياحي من حيث التكوين والمعارف المهنية.

أما فيما يتعلق بفرص العمل الإسمية فهي تلك الوظائف التي ينتجها قطاع السياحة بطريقة غير مباشرة وفي ظروف معينة تنصب على المواسم الزمنية وعلى المناسبات إذ يستعين قطاع السياحية بكم من العمالة الظرفية كمناسبة الحج أو المواعيد الرياضية العالمية، كما تنشأ هذه الوظائف غير المباشرة أيضا عن طريق شبكة العلاقات التي تربطه بالقطاعات الأخرى والناجمة عن احتكاك السواح الوافدين بالمجتمع المضيف عبر معاملات عديدة كاقتناء المشتريات والتنقل والتثاقف واستهلاك الخدمات الخاصة كتلك المتعلقة بالاتصال، التجميل...الخ، فمثلا تضخ الأعداد الضخمة من الجزائررين الذين يتوجهون سنويا الى تونس والمقدر عددهم بـــ: 950 ألف سائح سنويا[2]، مداخيل مرتفعة في السوق والمجتمع التونسي من خلال تأجير المنازل، التسوق والتنقل.

من المميزات المعروفة عن صناعة السياحة أنها من أخصب الصناعات توليدا لمناصب العمل وقدرة على امتصاص البطالة، إذ تتيح مجالا واسعا للتشغيل لمختلف المستويات والتكوينات العلمية والأيادي المؤهلة وغير المؤهلة.ويقوم النشاط السياحي

1- عيد العزيز بن محمد الهزاع،مساهمة قطاع السياحية في تنمية الموارد البشرية،السياحية، الهيئة العامة للسياحة والآثار،السعودية،2012،ص4.

2- http://www.algeriepyreenes.com article 15496893html07/10/2010

على العنصر البشري والمعاملة المباشرة بصفة أساسية ، على خلاف المجالات الانتاجية الأخرى التي يمكنها أن تستعيضه بالوسائل التكنولوجية المختلفة .

وفي هذا الاطار أكدت الدراسة التي قام بها المكتب الدولي للعمل على كل أن سرير ينشأ في قطاع السياحة يصاحبه خلق من 0،5 إلى 01 منصب شغل إضافي[1] فقدرة التنمية السياحية على إحداث أثر مضاعف يمتد إلى 70 قطاع ترتبط بقطاع السياحة في علاقة غير مباشرة، إذ أن كل شخص يعمل مباشرة في قطاع السياحة يشكل فرص عمل إضافية بتشغيل 3,5 شخص بصورة غير مباشرة في القطاعات الأخرى [2]، كما أصدر المجلس العالمي للسياحة ضمن بيان له جاء فيه: "إن السفر هو الصناعة الأولى في العالم وله قدرة كبيرة على خلق مناصب شغل "[3] وهذا اعتراف صريح بقوة الأثر الذي تنتجه الظاهرة السياحية كمورد للتشغيل مما جعلها تستحق بأن توصف بالصناعة الأولى في العالم حيث بلغ عدد العمالة فيه نسبة مهمة من إجمالي اليد العاملة العالمية، حيث تشير الإحصائيات إلى أنه من كل 12 مناصب شغل يكون منصب واحد من نصيب السياحة وبشكل ثابت مما جعل مستوى التشغيل يرتفع بمعدلات ثابتة فقد أحصت المنظمة العالمية للسياحة نحو 230 مليون منصب عمل سنة 2006، أي ما نسبته 8 % من التشغيل العالمي.[4]

لاشك أن خصوصية الظاهرة السياحية ساهمت بشكل جوهري في تنامي ضخ عدد متزايد من فرص العمل في الاقتصاد العالمي، فالاعتماد على الإنسان بشكل مطلق

1-جامعة الدول العربية ،التعاون العربي في قطاع السياحة ، الفصل الثاني عشر ، 2007،ص224.

2- أ.د بربيش السعيد وأ.شـابي حليمـة، دور التنويـع الاقتصـادي مـن خـلال الصـناعة السـياحية فـي الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة. مداخلة ملقاة خـلال ملتقـى اسـتراتيجية الحكومـة فـي القضـاء على البطالة وتحقيق التنمية المسـتدامة، كليـة العلـوم الاقتصـادية وعلـوم التسـيير،جامعة المسـيلة 15-16 نوفمبر 2011،ص8.

3- يحياوي هادية،نفس المرجع السابق، ص24.

4- قويدري محمد ودولي سعاد، نحو صناعة سياحية في إطـار رؤيـة تنمويـة مسـتدامة ومسـؤولة، الملتقـى العلمي الدولي الثالث: منظمات الأعمـال والمسـؤولية الاجتماعيـة، 15/14/ فيفـري 2011، جامعـة بشـار، ص3.

وعلى مهارته في إحداث منتوج تتجاذبه الطبيعة المادية والمعنوية التي تجمع بين توفير رفاهية ومتعة جسدية من جهة للسائح وبين الراحة النفسية والاسترخاء الذهني من جهة أخرى فهذا المنتوج لا يمكن أن يكون من صنيع اختصاص واحد فهو يتعدى إلى مجال التعدد في والتنوع في الاختصاصات.

المطلب الثاني: الآليات المؤسساتية للعمل السياحي

إن تحقيق الإيرادات التي تعرضنا لها سابقا يتم عبر آليات ثابتة تتمثل أساسا في البنى التحتية التي يعمل وفقها النشاط السياحي، وسنحاول في هذا الجزء أن نستطلع هذه المؤسسات على النحو الآتي:

الفرع الأول: مؤسسات النقل

تشكل هذه المؤسسات وسيلة اتصال ضرورية بين الشعوب بالنظر إلى شساعة العالم الذي نعيش فيه كما تعتبر مؤشرا فعالا عن تطور الدول، حيث تكتسي دورا هاما في الحياة الاقتصادية باعتبارها واجهة لاستثمارات ضخمة تدر عائدات مهمة من شأنها حماية ميزان المدفوعات من العجز حيث يقدر الحجم المالي لنشاط النقل الجوي بملايين الدولارات، وعلى هذا الأساس توجه الدول جزءا كبيرا من مواردها لتمويل اقتناء الأساطيل الجوية، العملية التي تتطلب عقد اتفاقيات بين الدول المصدرة لهذه العتاد وهي دول الشمال المصنعة والدول المستوردة لها وهي دول الجنوب، بالإضافة إلى استيراد تقنيات الصيانة وتسيير العتاد المتعلق بالمطارات والموانئ الجوية.

تذكر د. محيا الزيتون أن مؤسسات النقل بشكل عام ومؤسسات النقل الجوي على وجه التحديد تمثل رمزا من رموز السيادة الوطنية الواجب احترامها بشكل مقدس، رغم أن هذا لا يعني أن ملكية الأساطيل تعد حكرا على الدولة فقط فإمكانية الترخيص بالعمل في هذا الميدان ممكن، فالاقتصاديات الحديثة تقوم على فتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة وفق شروط معينة تفرض احترام قواعد العمل وتخضع لرقابة أجهزة قد تكون خارجية كالاتحاد العالمي لشركات الطيران الذي يفرض حماية الأجواء من الاعتداءات التقنية أو البيئية حيث تصدر هذه المنظمة سنويا قائمة من شركات

الطيران المطالبة بتحسين أسطولها الجوي وصيانته وعدم الامتثال للوائح المنظمة يعرض الشركات المعنية للمنع من دخول أجواء الدول المتضررة من الأساطيل المهترئة ومثال ذلك حادثة الطائرة اليمنية* جوان 2009 التي اعترضت فرنسا دخولها أجوائها ومطاراتها والتي قدرت أنها لا تتمتع بالصيانة الكافية.

رغم قوة المؤسسات الجوية ووزنها في اقتصاديات الدول إلا أن استقلاليتها بذاتها أمرا ليس مطلقا، إذ تعمل في إطار نسق منسجم مع أنشطة أخرى وفق مقترب تكاملي بالشكل التالي:

- **التكامل الأفقي:**

ويراد به: "توجه شركات طيران إلى تكوين تحالفات مع أنشطة أخرى في نفس المجال"[(1)] والمقصود هنا "بأنشطة أخرى في نفس المجال" تلك الخدمات التي تتداخل مع خدمات الطيران ولكنها تختلف عن الخدمات السياحية المحضة، مثل خدمات بيع بعض المنتوجات المحددة دون فرض رسوم جمركة الاستيراد عليها، الإجراء الذي يسمح بممارسة بعض الأنشطة التجارية كبيع العطور المستوردة، السجائر والتذكارات على متن الطائرات حيث تكتسب الطائرة هنا خصائص المناطق التجارية الحرة، كما نجد خدمات النقل البري بمختلف أشكاله، صرف العملة الصعبة، خدمات البريد وشحن البضائع والنقل الصحي.

كما تمتاز مؤسسات النقل الجوي بنوع آخر من التكامل يتحول في غالب الأحيان إلى تحالف مجسد عن طريق توحيد رؤوس الأموال والإمكانيات المادية المتاحة للشركات قصد تحقيق هامش ربح أوفر من الهامش المحقق في ظل العمل الانفرادي، كما يحقق هذا التحالف حماية أكبر للشركات الصغيرة فقد حدث أن انخفض عدد شركات الطيران في الولايات المتحدة الإمريكية من 40 شركة إلى 08 شركة، كما ظهر نوع آخر في شكل منافسة خطيرة عرفت باسم المنافسة الاحتكارية التي نجم عنها

*- أنظر هامش الصفحة 53 من نفس الفصل.

1- محيا الزيتون، نفس المرجع السابق، ص 166.

ما يعرف بــ: المطارات المحورية* (*HUB AIRPORTS*)[1]، التي تتحول لشريان النقل الجوي في الدولة حيث تغطي

كل الاتجاهات دون استثناء وبشكل منتظم على خلاف المطارات الأقل حجما التي تعمل على رحلات محدودة واتجاهات محددة حسب قوة الطلب.

وتكتسب مؤسسات النقل الجوي من خلال التكامل الأفقي قوة دافعة لحجم العمل، واستقطاب أكبر للمستهلك الذي ينشأ لديه مستوى إحساس عالي بالرضا والتعود على التنقل عبر وسيلة الطيران مما يضخ مزيدا من الأموال في رصيد الشركات الممتهنة لهذه الحرفة.

- **التكامل العمودي:**

في هذا النوع من التكامل يرتبط عمل مؤسسات النقل الجوي بالأنشطة السياحية الأخرى التي تختلف عن عملية النقل في حد ذاتها، إذ تتعداه إلى توفير خدمات من نوع آخر ولكنها مكملة له –للنقل– فهي خدمات ما بعد النقل مثل الإيواء، الإطعام، الحجز الإلكتروني، فقد أنشأت شركة الخطوط الجوية الفرنسية السلسلة العالمية للفنادق "الميريديان" ذات التصنيف العالمي.[2]

كما أظهر التطور الحاصل في مجال الإتصالات، تأثيرا بالغا في تفعيل نشاط مؤسسات النقل الجوي، فأصبح من الضروري أن تمتلك الشركات العاملة في هذا المجال وسيلة قوية للصمود أمام المنافسة الشرسة التي تفرضها ميكانيزمات النشاط السياحي العالمي والقائمة على عنصري السرعة والفعالية لكلا طرفي معادلة السوق العارض والطالب اللذان يبحثان عن أقل تكلفة في المال والزمن، الأمر الذي فرض

*- مطار محوري: هو مطار ذي الصبغة التجارية ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الثمانينيات، ويصنف بالمحوري نتيجة احتوائه لتمثيليات أكبر شركات الطيران، كما تختاره هذه الأخيرة كمقر لصيانة عتادها، بالإضافة إلى ميزة هذه المطارات في ضمان الرحلات المنتظمة (Les correspondances) نحو أكبر قدر من الوجهات.

1- نفس المرجع السابق ص167 .

2- نفس المرجع السابق.

على شركات النقل الجوي الاستثمار القوي في اكتساب نظام الكتروني متطور يضمن لها وفاء الزبون ويفعل تسويق منتجاتها السياحية، بشكل يوائم متطلبات التطور الحالي لميدان السياحة ومن هذا المنطلق تلجأ الشركات بشكل عام إلى استخدام الشبكات المعلوماتية المتمثلة أساسا في الانترنيت عبر موقع خاص بها لتزويد زبائنها بشتى المعلومات التي من شانها أن تفيدهم في تنقلاتهم مثل الأسعار، عناوين الفنادق، الخرائط الدليلة للمواقع السياحية، أحوال الطقس والتغيرات المناخية، نسب صرف العملات... إلخ.

وقد أثبتت الإحصائيات المستقاة من أرض الواقع نجاعة التكامل العمودي الذي تمارسه شركات النقل الجوي والمتعلق خاصة بوسائل الاتصال، إذ أعلنت شركة الخطوط الجوية الفرنسية التابعة للبلد السياحي الأول في العالم عن معدلات مذهلة لولوج موقعها الإلكتروني عبر شبكة الإنترنيت، ويعتبر هذا مؤشر وافي لقياس حجم نشاطها وإثبات حاجتها الملحة لهذه الوسيلة.

إن شركات النقل الجوي تبقى الآلية الأكثر إستراتيجية في بناء الأرضية الصلبة لممارسة النشاط السياحي حسب ما تقتضيه متطلبات التنمية الحديثة، ثم تليها المؤسسات الفندقية كمكمل ضروري لاستيفاء المتطلبات اللازمة والتي تسمح بالحديث عن سياحة محترفة وقابلة للمنافسة.

الفـــرع الثاني: مؤسســـات الإيـــواء

تعتبر هذه المؤسسات واجهة استراتيجية للسياحة من كافة جوانبها، كما أنها المعيار الأكثر تعبيرا عن حجم النشاط السياحي، على خلاف مؤسسات النقل الجوي التي قد لا يعبر استخدامها حتما على ممارسة السياحة بمعناها الحقيقي، ويطلق على النشاط الفندقي مصطلح الليالي السياحية وهي "الليالي التي يقضيها السائح فعلا خلال الفترة التي يمكثها في البلد المضيف"(1) القابلة للقياس بشكل دقيق مما يجعل الاعتماد عليها

1-كامل محمود، السياحة الحديثة علما وتطبيقا، الهيئة المصيرة العامة للكتب، القاهرة، مصر،1975، ص14.

في إحصاء الوافدين على المستوى المحلي، الوطني، أو العالمي أكثر دقة من المعايير الأخرى (مؤسسات النقل الجوي، الشركات المنظمة للسياحة).

إن الأصل في ظهور هذا النوع من الهياكل هو البحث عن الخدمات التي توفر الراحة والاستجمام والابتعاد عن بذل المجهودات الجسمانية المتعبة مما يوفر الإحساس بالتغيير والرفاهية، وانطلاقا من هذا المبدأ أصبح من الضروري أن تتمتع المؤسسات الفندقية بكافة الشروط التي تسمح بتوفير هذا الشعور وبالتالي تحقيق الغاية الأسمى للنشاط السياحي وتنشأ هياكل الإيواء بشكلين:

أ- الانطلاق من فكرة الاستثمار كإطار ابتدائي تجريدي وتحضير الصورة الأمثل التي يتجسد فيها المشروع وتوفير الصيغة الواقعية لتواجده في شكل منتوج قابل للاستهلاك بطريقة تسمح بتصنيفه في خانة المنتجات السياحية التي تحكمها قوانين ممارسة العمل السياحي المحترف، مما يستوجب توظيف مختصين في دراسة رغبات العنصر الوافد، وقد تكتسب هذا النوع من المشاريع سمعة عالمية ويتطلب تنفيذه تكلفة زمنية ومالية ضخمة وفي بعض الأحيان شراكة أجنبية بحثا عن الخبرة والتمويل. يحدث هذا في الدول التي تتسابق لاحتلال المراتب الأولى ضمن قائمة الدول المصدرة للسياحة في العالم، ومن الأمثلة على ذلك "برج العرب" في إمارة دبي وتشكل ضخامة هذه المشايع دليلا قاطعا على أن السياحة صناعة قائمة بكل مقوماتها.

ب- استعادة سلاسل فندقية قديمة أصابها الإفلاس، وتتم إعادة تهيئتها البنيوية وصياغة قواعد تسييرها بطريقة جديدة ومحاولة إضفاء صبغة عليها محل الصورة القديمة التي كانت عليها بقصد ترسيخ الاقتناع بقابليتها للاستهلاك من جديد وتفادي كل ما من شأنه أن يؤدي إلى إفلاسها مجددا، كما سوقت فكرة أخرى لتجديد وترميم بنايات تاريخية وأثرية وتحويلها إلى فنادق، فقد اتخذت البنوك في فرنسا قرار تسهيل القروض الموجهة لترميم القصور القديمة للاستغلال الشخصي أو تحويلها إلى إقامات مميزة.

و في سياق تسويقي ذكي تعمد الشركات السياحية إلى إنشاء سلاسل فندقية تتمركز في كبريات الأسواق السياحية بغية السيطرة من جهة ومن جهة أخرى خلق نوع من الارتباط بين هذه الشركات والزبون الذي تعود على استهلاك منتوجها لخصوصياته التي قد تكون حصرية والأمثلة عن هذه النماذج كثيرة وناجحة: سلسلة الميريديان، الرجنسي، الهيلز *...(1)،

و على هذا الأساس تختار الشركات السياحية العالمية عواصم الدول لتشييد فنادقها وتجدر الاشارة هنا إلى أن الدول النامية تمثل فرصة سانحة للاستثمار بفضل انخفاض تكلفة الاستثمار واليد العاملة وانخفاض قيمة العملات المحلية ، وبهذا ازدهرت وفي هذا الصدد يقول محيا الزيتون: إن أهم الأسباب التي تدفع الدول النامية إلى التعامل مع الفنادق العالمية هي:

- اكتساب اسم تجاري ذو سمعة عالمية بغية استقطاب عدد أكبر من سواح الأعمال والأثرياء.
- إمكانات التسويق واستخدام الإمكانيات المتوفرة لدى الفنادق الأم المركزية.
- تدريب الإطارات المحلية وإكسابها الخبرة اللازمة لتسيير مثل هذه المؤسسات الحسابية التي تقتضي إدارتها نوع من التكوين والتأهيل يمزج بين المعارف الإدارية الرسمية والمعارف الثقافية غير الرسمية.
- البحث عن مورد مالي للفنادق المحلية التي تكتسب حماية مالية من طرف الشركة الأم التي تعمل على حماية سمعتها وسمعة فروعها.(2)

رغم أهمية مؤسسات الإيواء العالمية في كونها مصدرا هاما للنقد الأجنبي الذي تجنيه من التعامل مع الأجانب، فهي في نفس الوقت تشكل خطرا على الاقتصاديات

---

* الميريديان، الهيلز، الرجنسي: سلاسل فندقية منشرة حول العالم وهي مؤسسات مصنفة ضمن المؤسسات السياحية العالية الجودة من تصنيف الخمس نجوم.

1- أبوقحف عبد السلام: إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.ص 96.

2- يحياوي هادية، نفس المرجع السابق، ص27.

المحلية حيث تفرض سياسة عمل صارمة اتجاه الدول النامية منها التكاليف الباهظة لصيانة الهياكل الفندقية وتفضيل العمالة التي تقتنيها من الدول الأم على اليد العاملة المتوفرة محليا سيما فيما يتعلق بمهام التسيير، والأخطر من ذلك تستحوذ الشركات الأم على نسب غير عادلة من عائدات الفروع من النقد الأجنبي، والمقصود هنا بغير عادلة، أن هذه الشركات تجني أرباحا لم تساهم في تحقيقها بالقدر الذي يتوافق مع نسبة النتائج المحققة، وهذا لا يفسره سوى منطق شمال- جنوب الذي يحكمه الفكر القاضي بضرورة المحافظة على الصورة الحالية للعالم والتي ترسخ الدول الصناعية الكبرى كمحور ثابت للتنمية الكونية وحصر دور الدول النامية أو السائرة في طريق النمو في التحول للأسواق مستهلكة كونها تفتقر لتقنية الإنتاج ولا تستطيع امتلاكها إلا في إطار ما تسمح به إدارة الدول المسيطرة على التنمية في العالم.

تجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى الآليتين التي سبق ذكرهما في مجال الإطار المؤسساتي لقطاع السياحة هناك مؤسسة بمثابة همزة الوصل بين مؤسسات النقل الجوي ومؤسسات الفنادق وهي الشركات المنظمة للرحلات (*PACKAGE TOURS*) وميزة هذه الشركات أن تجمع عددا من الخدمات السياحية في وحدة واحدة كالنقل والإقامة والإطعام والجولات السياحية، وتختص هذه الشركات عموما بضمان سياحة الجماهير عبر تقديم أسعار مناسبة تتيح السياحة للطبقات الوسطى وعامة الجماهير مما جعلها تسيطر على أسواق السياحة في العالم، ففي ألمانيا التي ترتفع فيها القدرة الشرائية لدى الفرد تسيطر شركة(*TUI*)* على نسبة 30% من حجم النشاط السياحي في هذا البلد كما تمتلك هذه المؤسسة فروع فنادق في كل من: تركيا، كينيا والمغرب بمعدل آلاف الغرف، وقد تم إحصاء عدد 9000 شركة سياحية في أوروبا تضم 30.000 موقع سياحي ويمكننا تصور حجم اليد العاملة التي تنشط ضمن هذا النوع من المؤسسات [1].

* شركة TUI للسياحة شركة ألمانية انشأت سنة 1968 يبلغ رقم أعمالها 16,35 مليار أورو وعدد عمالها 62.947 عامل وتملك 285 فندق بسعة 63.000 سرير واسطول جوي مقدر بـــ 100 طائرة (احصائيات 2005

1- أحمد فوزي ملوخية: نفس المرجع السابق.

رغم أهمية هذه الشركات المنظمة للرحلات إلا أن تطورها في الدول النامية لازال بطيئا نظرا لتدني مستوى الدخل لدى الأفراد في هذه الدول، كما أن التفكير في تعاطي النشاط السياحي ليس من الأولويات التي تتصدرها أهميات أخرى مثل: العمل، السكن والصحة، كما أن السياسات المعتمدة لدى الدول النامية لا تعمل على ترسيخ السياحة الجماهيرية فنجد مثلا الطبقات الوسطى في دولة سياحية كمصر لا تملك إمكانية السياحة إلا مرة واحدة في السنة والتي غالبا ما تتركز في سياحة الشواطئ والتخييم ولا ترتكز على الإقامة في الفنادق فالليالي السياحية لا يمكن حصرها بسبب الإقامة عند الأقارب أو اكتراء المنازل الخاصة والتي لا تدخل قي سياق المؤسسات السياحية الرسمية فهي تشكل آلية موازية للآلية المفترضة للسياحة.

خلاصة الفصل:

تضمن هذا الفصل بحثا في البعد النظري للظاهرة السياحية وفي تطوراتها عبر مختلف الأزمنة، كما قدم تحليلا لتأثيرها في تنمية الشعوب من جوانب مختلفة اقتصادية،سياسية وثقافية مما سمح باستخلاص النتائج التالية:

1-أحدثت السياحة ثورة حقيقة في مفهوم الصناعة، حيث تحولت بهذا المفهوم من حيز الماديات البحتة والمنتجات الثقيلة ذات الاستهلاك الضيق (السيارات، الكهرومنزليات، مواد البناء....إلخ) إلى منتوج غير مادي يعنى بالراحة النفسية للفرد وبإنعاش الطاقات الراكدة لديه بفعل التراكم والضغوطات التي تضج بها المجتمعات المصنعة، فنجد الأنماط السياحية على اختلاف أهدافها (راجع المبحث الأول من هذا الفصل) تعمل على التحسين من نوعية حياة الفرد وو تنميته بشريا بنوع من الرفاهية الإيجابية التي تمكنه من تجديد طاقاته ومعلوماته واستفادته من أوقات راحته، فأصبحت السياحة مكونا رئيسيا ضمن خريطة الاحتياجات المجتمعية العامة التي لا تتمايز بشأن اقتنائها الفئات .

2- لقد أثبتت الدراسات (كتاب أحمد فوزي ملوخية ،مدخل إلى علم السياحة) أن السياحة المعاصرة قناة فعالة في مجال تنمية المجتمعات فكريا بترسيخها لثقافة الانفتاح وبتوسيعها لمدارك الفرد وثقافته الشخصية والمجتمعية، فهناك تلازم طردي بين السياحة وزيادة الثقافة، فاستقبال المغرب أو تونس لملايين السواح سنويا (10 ملايين سائح بالنسبة للمغرب و7 مليون سائح بالنسبة لتونس) سمح لمجتمعاتهما المحلية أن تستفيد بعد الاحتكاك بهذه الكتلة الوافدة باكتساب اللغات (الفرنسي، الانجليزي،الاسباني والألماني لغات شائعة الاستعمال داخل المجتمعين التونسي والمغربي) ونسج علاقات إيجابية مع محيطات أجنبية مما يسمح بتطوير المعارف وإثراء الرصيد المعلوماتي للأفراد، كما تتأثر الكتلة الوافدة بالمجتمعات المضيفة من خلال الاطلاع على الثقافة المحلية سواء بزيارة المآثر التاريخية من متاحف ومزارات أو بمعايشة الحياة اليومية للمضيف، مما يزيد من مستوى معارف الطرفين.

3-السياحة علم قائم بحد ذاته، إذ تتوافر على العديد من الأسس والقواعد والنظريات العلمية التي تفسر وتحكم تصرفات الأفراد وسلوكاتهم باستخدام مناهج وطرائق سليمة فنظرية العرض والطلب أو نظرية التخطيط والعديد من المفاهيم كمفهوم حد التغير المقبول،الطاقة الاستيعابية وغيرها من المفاهيم الأصيلة للمجال السياحي (راجع المبحث الثاني من الفصل الأول) مستمدة في عمقها من المقاربات الكمية التي تتيح قياس الظاهرة السياحية بدقة فمثلا تمكنني هذه المفاهيم من القيام بمقارنة كمية بين العينات البحثية المحددة في نطاق هذه الدراسة، كما يتفرع علم السياحة إلى عدة تخصصات معترف بها أكاديميا فنجد: الاقتصاد السياحي، التخطيط السياحي، التسويق السياحي، الإدارة السياحية، الارشاد السياحي والجغرافيا السياحية وهي تخصصات تدرس في الجامعات والمعاهد وتتوج بشهادات علمية أكاديمية.

4-تصنف السياحة ضمن أهم الموارد التنموية الاقتصادية العالمية، فهي أولى صناعة في العالم بإنتاجها لنسبة 5,8٪ من اقتصاد العالم، وهذا دليل قاطع على قدرة وقوة هذا المورد في دفع المسار التنموي العالمي الذي ينتج عنه تنمية الاقتصاديات القومية، لاسيما اقتصاديات الدول التي تمتلك المقومات الأساسية والقاعدية لبناء صناعة سياحية تنافسية، كما أن بناء هذه الصناعة منخفض التكلفة إذا ما قورن ببناء الصناعات العالمية الكلاسيكية، حيث تنبني أسسها على المقومات الطبيعية الموهوبة مجانيا.

الفصل الثاني

التنمية السياحية في الجزائر.

مقدمة الفصل

كغيرها من الدول تسعى الجزائر إلى بناء اقتصاد متطور، انطلاقا مما تتوافر عليه من موارد وثروات طبيعية تمكنها من ذلك في إطار سياسات واستراتيجيات تحكم كل المجالات بما فيها المجال السياحي، الذي أصبح يشكل موردا مهما وذي قدرة عالية على دفع عجلة التنمية داخل الجزائر، سيما وأنها تملك المقومات الطبيعية لبناء صناعة سياحية قوية.

من هذا المنطلق ارتأينا تخصيص هذا الفصل من البحث للإطلاع على وتيرة السياحة في الجزائر التي تشكل إقليما استراتيجيا في منطقة المغرب العربي.

المبحـــث الأول: تشخيـــص القطاع السياحي بالجزائـــر

إن دراسة السياحة بشكل عام تقتضي بصفة أساسية تحديد المقومات الطبيعية والمادية الصناعية المتوفرة في هذا البلد، حيث تشكل هذه المقومات البنى التحتية الضرورية للحديث عن سياحة حقيقية، كما تحدد -أي المقومات- أيضا حجم النشاط السياحي وحجم تأثيره على الاقتصاد الجزائري، وعليه سنخصص هذا الجزء لدراسة المقومات السياحية بالجزائر وفق العناصر التالية:

المطلـــب الأول: المقومات الطبيعية والروحية الحضارية للسياحة بالجزائر

الفـــرع الأول: المقومـــات الطبيعيـــة

تتميز الجزائر بتنوع هائل من حيث المعطيات الطبيعية فهي فسيفساء غنية بالطبوع الجغرافية المنتشرة عبر العالم من جبال، هضاب، سهول، شواطئ وصحاري متربعة على إجمالي 2.381.000 كم^2، وهي أكبر مساحة في إفريقيا، يحدها شمالا ساحل البحر الأبيض المتوسط وجنوبا مالي والنيجر، أما من الشرق فتحدها تونس وليبيا كما تحدها من الغرب المملكة المغربية وموريطانيا، وتعرف هذه المساحة الضخمة تركيبة طبيعية مشكلة من مناطق تختلف اختلافا جوهريا من حيث التكوين الطبيعي فنجد:

- **الجبال:**

تقع في الجزائر عدة سلاسل جبلية تمتد من الشرق إلى الجنوب مرورا بالوسط، وقد اكتسبت هذه التضاريس بعدا تاريخيا لما لعبته من دور أثناء ثورة التحرير الكبرى، حيث شكلت درعا واقيا وحصنا منيعا لجيش التحرير الوطني، ففي المنطقة الشرقية نجد جبال "الأوراس" وأعلى قمة بها "شلية" وبالتحديد "رأس كلتوم" بارتفاع يبلغ 2328م وهي تمتد من ولاية سطيف إلى غاية ولاية تبسة، أما سلسلة "جرجرة" فهي تغطي منطقة القبائل الكبرى بالوسط والشمال تعلوها قمة "لالا خديجة"[(1)] بـــ 2309م،

1- http://www.m3.geo.alg.(23.03.2009). جغرافية الجزائر

بالإضافة إلى مرتفعات الشريعة وتيكجدة التي تعرف بمعدل تساقط الثلوج الكثيف مما يؤهلها لتطوير السياحة الجبلية التي تهتم بالرياضات الشتوية مثل التزحلق والتسلق، أما في الجنوب فنجد كتلة "الأطلس الصحراوي" بمنطقة الأهقار حيث نجد قمة "التاهات" بارتفاع مقدر بـــ: 2918م[1] تعد هذه السلسلة الجبلية تحفة جبال الجزائر فقد لعبت عوامل الطبيعة من رياح، وعوامل الحت في صقل هذه الكتل وترصيعها بالصخور التي طبعت عليها آثار تاريخية تدل على نمط الحياة البشرية البعيدة، وعلى بعض الحيوانات المنقرضة كالديناصورات.

- **التـــّلال والسّهـــول:**

تمتد من الشمال، الوسط إلى غاية الشرق وأشهرها سهول "متيجة " بالوسط وتعتبر رئة الجزائر ومضخة الأوكسجين فيها، كما تشكل أرضا خصبة لإنتاج أجود أنواع الخضر والفواكه وزراعة الكروم وتتخللها الأودية والمجاري المائية مما جعل معدل الخصوبة فيها يرتفع، ويمكن أن تشكل فضاء للسياحة التخييمية والتي تجذب هواة الغذاء الطبيعي الصحي والجو النقي الخالي من شوائب الحياة في المناطق العمرانية والمدن.

- **السواحــــــل:**

يمتد الساحل الجزائري على طول 1200كم وهو بذلك من أطول السواحل الإفريقية، ويمتد من أقصى الشرق بالقالة إلى أقصى الغرب ببني صاف مع حــدود المغرب الأقصى وتمتاز شواطئ الجزائر بالطبيعة الخام غير الملوثة والسبب في ذلك قلة تصنيع الشواطئ والاقتصار علـــى عـــدد منخفض من الموانـــئ الصناعيـــــة مما يقلص خطر النفايات الصناعية. وتستقطب هذه الشواطئ عددا متزايدا من السواح الوافدين على قصد التمتع بأشعة الشمس المعتدلة، أما الميزة الرئيسية الطبيعيـــة للساحـــل الجزائـــري فهي كون جل شواطئه رملية مع وجود بعض الشواطئ

1- الدليل الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1989، ص 347-348.

الصخرية ولكنها قليلة بالمقارنة مع الشواطئ الرملية وهي تستقطب هواة سياحة الغطس والغوص في الأعماق والصيد.

- **الصحراء:**

وتنقسم إلى قسمين صحراء الشمال الغربي بسلاسل الأطلس المتموجة وصحراء الجنوب الشرقي بسلسلة الهقار والطاسيلي[1] تشكل 80% من إجمالي مساحة الدولة يتخللها العديد من الواحات المنتشرة بنخيلها الكثيفة عبر كل الولايات الصحراوية: بسكرة، ورقلة، غرداية، تمنراست، وادسوف، أدرار، إليزي وتمنراست. حيث تشكل هذه الواحات ثروة زراعية هامة في إنتاج التمور التي تصدر إلى الدول الأجنبية، إلا أن أهم ما يميز صحراء الجزائر فهي منطقة "الطاسيلي"* دون منازع، فلهذه المنطقة من السحر الطبيعي ما أهلها لأن تكون قبلة السواح الوافدين لمشاهدة ما يعرف بالغروب التهاتي بولاية تمنراست، زيادة لما سلسلة الأطلس من مميزات جمالية حيث تشكل جبالها تحفة فنية طبيعية صقلتها عوامل الحت والرياح الحاملة للرمال الذهبية، بالإضافة إلى الأحجار الصخرية التي تحمل شواهد على أزمنة غابرة من حياة الانسان مما جعل "منظمة اليونسكو" تصنفها ضمن التراث الأثري والتاريخي للعالم[2]،

1- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر،خالد كواش،العدد الأول،السداسي الثاني،2004، ص218.

*- صنف الطاسيلي الجزائري سنة 1982 كمنطقة أثرية بعد دراسة قامت بها منظمة اليونسكو.

2- Office national du tourisme, guide touristique de l'Algérie, collection touring.

شكل رقم (01): الخريطـــة السياحيـــة للجزائـــر:



المصدر: www.alg.geo.org

الفــرع الثانـــي: المقومـــات الرّوحيـــة والتاريخيـــة.

إن الجذور التاريخية للجزائر ضاربة في عمق التاريخ، فقد تعاقبت عليها حضارات عديدة أشهرها الحضارة الرومانية والحضارة العثمانية زيادة على الدول التي أقيمت في هذه المنطقة مثل: الدولة المرابطية، الدولة الأموية، الدولة الحمادية. فقد ترك مرور هذه الدول على المنطقة بصمات واضحة على نمط الحياة لدى المجتمعات المحلية سواء من حيث العادات والتقاليد أو من حيث العمران الذي تدل عليه المواقع الثرية التي لازالت قائمة لحد الساعة والتي تكتنفها مصالح الدولة المسؤولة عن قطاع الثقافة بالحماية التي تحفظها من الإندثار.

إن إحصاء المعالم التاريخية والحضارية في الجزائر، أمر في غاية الصعوبة نظرا لتناثرها عبر المساحة الشاسعة للقطر الجزائري بطريقة لا تسمح باكتشافها وبالتالي تعدادها، حيث لازالت الكثير من المناطق تضم آثارا مغمورة أو معزولة يتطلب التكفل بها ميزانية باهظة، وتبقى المعالم التي سيلي ذكرها والمصنفة في أغلبها هي التي تشكل الإرث التاريخي والحضاري الرسمي للجزائر وهي كالآتي:

- حي "القصبة" الذي يقع في الجزائر العاصمة وقد وصفه (*CORBUSSIER*) بقمة الهندسية المعمارية(1)، ويعود تشييده إلى الدولة العثمانية خلال القرن السادس عشر، ويشتهر هذا المعلم بهندسته المعمارية البارعة من حيث القيمة الجمالية والقيمة العملية، كما يطل هذا الحي على مساحة واسعة كانت سوقا تجاريا للقرطاجيين خلال القرن الرابع قبل الميلاد(2) ويشكل حي القصبة مزارا رئيسيا للسواح الوافدين على الجزائر العاصمة.

1- Marc Cote : L'Algérie paysages et patrimoines ; medias plus ; Algérie ; 1996 P :16.

2- نقلا عن صليحة عشي: الآثار التنموية للسياحة –دراسة مقارنة – مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، معهد العلوم الاقتصادية بجامعة باتنة، الموسم الجامعي 2004\2005.

ملاحظة: كل الآثار المذكورة في هذه الصفحة مصنفة ضمن التراث العالمي من طرف اليونسيكو سنة 1982.

- المدينة الأثرية "تيمقاد" في الشرق واسمها الأصلي "ثاموقادي" وهي مساحات شاسعة من المعالم التي تركتها الحضارة الرومانية فهي تضم مسرحا ضخما بسعة استقبال تصل إلى آلاف المتفرجين، بالإضافة على سوق تجارية تعود للعهد البيزنطي، وبعض الشواهد العسكرية للقائد "تراجان"، وهو القائد العسكري للمنطقة آنذاك.

- المدينة الأثرية "جميلة" وكانت تسمى قديما "كويكول"، موقع تاريخي يشهد على مدينة نوميدية وهي تشبه آثار تيمقاد في تكوينها.

- المدينة الأثرية بمدينة تبسة التي سميت قديما "تيفست" تضم أثارا متنوعة تركها الرومان في أقصى الشرق الجزائري.

- قلعة "بني حماد" تقع في ولاية بجاية الساحلية فيها خليط من الآثار الرومانية، الإسلامية لحضارة الموحدين وقد سبق هذا الموقع المواقع الأخرى من حيث التصنيف الذي قامت به منظمة اليونسكو سنة 1980.

- جامع "كتشاوة " بالجزائر العاصمة وقد بناه الأتراك منذ أربع قرون خلت وقد حاول الاستعمار طمسه بتحويله إلى كاتدرائية إلا أنه أعيد إلى أصله كمسجد بعد الإستقلال.

- "الجامع الكبير" بناه المرابطون في نهاية القرن الحادي عشر ويعد أكبر مساجد العاصمة الجزائرية.

- موقع "الطاسيلي" بأقصى الجنوب الجزائري وهو كنز جيولوجي وتحفة طبيعة (أنظر الفرع السابق).

وبالإضافة إلى هذه المعالم التاريخية الأثرية فقد عمدت الجزائر إلى إنشاء سلسلة ثرية من المتاحف التي حاولت من خلالها جمع الشواهد التاريخية المادية المحمولة (لوحات مرسومة، حلي، قطع نقدية، ألبسة وأواني) قصد حمايتها من التلف والضياع وتتوزع هذه المؤسسات الثقافية كالتالي:

- المتحف الوطني "سيرتا" بقسنطينة وهو أقدم المتاحف الجزائرية شيد في بدايات منتصف القرن الثامن عشر (1852) ويضم كل المكتشفات المتعلقة بالمنطقة الشرقية.

- متحف "باردو" المتواجد بالعاصمة وتوجد به حفريات عن أصل الشعوب البشرية.

- متحف الجهاد يقع بالعاصمة أيضا يحفظ كل ما يتعلق بتاريخ الثورة الجزائرية من شواهد ووثائق عن الكفاح السياسي والعسكري، ويقع بالمجمع الثقافي التجاري رياض الفتح.

- المتحف الوطني للفنون الشعبية يقع بالعاصمة وبالقصبة بالضبط يهتم بعرض الصناعات التقليدية التاريخية. (1)

- المتحف الوطني للفنون الجميلة بالعاصمة وفي حديقة الحامة بالضبط يعرض كل الفنون المتعلقة بالنحت والنقش والرسم والتشكيل.

- متحف المتحف الوطني "زبانة" يقع في عاصمة الغرب وهران يحفظ آثارا عن الحضارات التي تعاقبت في الغرب.

- متحف "هيبون" بالساحل الشرقي للبلاد في ولاية عنابة يعرض آثارا عن مرور النوميديين والرومان.

- متحف "تيمقاد- يقع بمدينة تيمقاد التابعة إداريا لولاية باتنة ويعرض قطعا أثرية صغيرة وتماثيل وقطع نقدية.(2)

من الواضح أن الجزائر تحوي إرثا تاريخيا ماديا وروحيا ضخما والدليل على هذا عدد الحضارات والدول التي تعاقبت وانتشرت في كافة أنحاء القطر فجل المناطق تضم آثارا تعبر عن محطات من حياة جماعات بشرية رابضت فيها ورسخت عادات وتقاليد بقيت سارية إلى غاية اليوم مثل مناسبة "يناير" في منطقة القبائل والعاصمة، مناسبة عيد "الربيع" في الأوراس.

1- صليحة عشي: نفس المرجع السابق.

2- Marc Cote : Opcit .

المطلــب الثانـــي: المقومـــات الماديـــة والتسييريـــة

الفـــرع الأول: الطاقـــة الإيوائيـــة

إن المقومات المادية في مجال النشاط السياحي هي كل الوسائل التي تساهم في بناء الصناعة السياحية المحترفة والمتمثلة بشكل أساسي في المؤسسات المحورية التي توجه القطاع والتي سبق وأن تناولناها في الفصل الأول وهي مؤسسات الإيواء، مؤسسات النقل الجوي، والشركات المنظمة للرحلات.

الطاقة الإيوائية:

تتجلى هذه المؤسسات في طاقة الاستقبال وعدد الأسرة التي يتوفر عليها القطاع والتي تعد مصدرا أساسيا في حساب الليالي السياحية، وفي الجزائر بلغ عدد الأسرة أثناء فترة الاستعمار 5922 سرير[1] متمركزة في معظمها في المدن الكبرى الساحلية والتي تشهد كثافة الجالية الأوروبية بشكل كبير، وبعد الاستقلال واستعادة السيادة الوطنية، اعتمدت الجزائر سياسة اقتصادية جديدة ضمنتها روح تجديد كافة هياكل الدولة على حد سواء بما فيها هياكل القطاع السياحي التوجه الذي عبرت عنه المواثيق والمخططات التنموية التي تم تشريعها آنذاك.

1-المخطط التنموي الثلاثي 1967-1969:

هو أول مخطط تنموي يوضع في عهد الاستقلال وحاولت الدولة من خلاله تحقيق نوع من التنمية القائمة على التصنيع الثقيل ومحاولة عدم تهميش القطاعات الخدمية مثل السياحة التي احتلت المرتبة الماقبل الأخيرة ضمن ميزانية الدولة، فتم تحديد هدف رفع قدرات الاستقبال إلى 13.081 سرير موجهة للسياحة الساحلية والسياحة الصحراوية على وجه الخصوص، إلا أن بلوغ هذا الهدف كان ضربا من المستحيل بالنظر إلى الإمكانيـــات المتاحة فعلا على أرض الواقـــع، حيث لم تغط الميزانية

1- Belkacem Haddar : Rôle socio-économique du tourisme en Algérie ; édition OPU ;P48

المخصصة لهذا المشروع والمقدرة بـــ:285 مليون دينار سوى إنجاز 2576 سرير وزعت بين محطات شاطئية هي : موريتي، زرالدة وتيبازة وأخرى صحراوية وأي حوالي هي : فندق المهري بورقلة، فندق القايد ببوسعادة وفندق مرحبا بالأغواط فلم تتعد نسبة الانجاز 22% بتكلفة قدرت بــــ49,25٪ أي نصف الميزانية [1]، ويرجع الاقتصاديون آنذاك هذا الإخفاق إلى عدم التوازن بين الإمكانيات المتوفرة وبين الآفاق المأمولة، مع نقص الخبرة المؤهلة لتنفيذ مثل هذه المشروعات الضخمة ، ويبين الجدول التالي تطور طاقة الاستقبال في قطاع السياحة بين 1967-1969:

جدول رقم (03): الطاقة الاستيعابية لقطاع السياحة بالجزائر إلى غاية 1969.

مناطق العمليات المبرمجة	عدد الأسرة المبرمج	النسبة المخصصة	النتائج المحققة سنة 1969	النسبة المئوية	نسبة العجز في الأسرة	نسبة العجز في الإنجاز
المحطات الساحلية	6766	51,7	2406	35,5	4360	64,5
المحطات الحضرية	1650	12,6	254	15,4	1396	84,6
المحطات الصحراوية	1818	13,9	286	15,7	1532	84,3
الحمامات المعدنية	2847	21,8	00	/	2847	76,20
المجموع	13.081	100	2946	22,5	10.135	77,5

المصدر: يحياوي هادية، نفس المرجع السابق.

1 – أبركان فؤاد،السياسات السياحية و التنمية بالجزائر –مثال ولاية بومرداس– مذكرة لنيل سهادة الماجستير تخصص العلوم السياسية و العلاقات الدولية فرع السياسات العامة ،جامعة الجزائر،2010/2009،ص82.

من خلال البيانات المذكورة في المرجع أعلاه يتضح جليا أن:

- المخطط لم يستند في تصوره العام إلى دراســة الاحتمالات الممكن تحقيقها فعليا من حيث التكلفة والخبرة المطلوبة للإنجاز.
- عدم التناسب بين مستوى الأهداف المسطرة والظروف السياسية والاقتصادية السائدة في تلك الفترة.
- الأهمية الضعيفة للقطاع السياحي لدى القادة السياسيين بعد الاستقلال، إذ احتل المرتبة ما قبل الأخيرة ضمن سياساتها التنموية وضمن ميزانيتها العامة.

2- المخطط الرباعي الأول 1970-1973:

رغم عدم بلوغ أهداف المخطط السابق لأسباب سياسية واقتصادية تمفصلت أساسا حول حداثة الاستقلال وعدم الاستقرار السياسي وضعف الموارد المالية، إلا أن الإصرار على تكريس الرفع من قدرات الاستقبال تواصل من خلال المخطط الرباعي الأول الذي ارتقى بالأهداف إلى ضرورة بلوغ 35.000 سرير خلال هذه الفترة موزعة في أغلبها على المحطات المعدنية بميزانية إضافية بـــ 120 مليون دينار، ويفسر هذا الارتفاع في مستوى الأهداف إلى تنامي الوافدين على الجزائر بعد رحيل المستعمر وعودة الكثير من المهاجرين، إلا أن نسبة الإنجاز بقيت متواضعة ولم تتعد 35% موزعة على المشاريع التالية:

-توسيع بعض المحطات السياحية التي أنجزت خلال المخطط السابق (موريتي) أو التي هي قيد الانجاز (الأندلسيات بوهران وسيدي فرج غرب العاصمة).

- توسيع حظيرة الإيواء في الصحراء.
- إنجاز ثماني(08) محطات معدنية.
- إعادة تهيئة نادي الصنوبر [1].

1- Ahmed Tessa : Economie touristique et aménagement du territoire ; OPU ;1993.p.11

3- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:

يعتبر هذا المخطط امتدادا من حيث السياسات للمخططات السابقة بتكريس نفس الأيديولوجية المتعلقة بقطاع السياحة والقاضية بمواصلة رفع التحدي الخاص بمضاعفة قدرة الإستقبال والاحتفاظ بالأهداف السابقة مع زيادة مقدرة بـــ: 26.000 سرير مع ضرورة بلوغ 60.000 سرير قبل حلول سنة 1980 بتغطية مالية مقدرة بـــ: 28 مليون دينار، وبعد نهاية الفترة المحددة للإنجاز بلغت الزيادة في عدد الأسرة 8820 نسبة النتائج المحققة 35%[1] الأمر الذي اعتبر إنجازا كبيرا.

4- المخطط الخماسي الأول :1980-1984

تضمن هذا المخطط توجها جديدا في السياسة السياحية للدولة التي ارتأت ضرورة تطوير السياحية الداخلية بناءا على زيادة الطلب عليها، إذ ارتفع الدخل الفردي نتيجة توافر العائدات النفطية، وقد بينت دراسة قام بها الديوان الوطني للسياحة أن الزيادة في الطلب كانت على نمط السياحة الشاطئية فجاءت أهداف المخطط ملائمة لهذا التوجه باستهداف رفع الطاقة الإيوائية على الشريط الساحلي ومحطات التخييم بـــــ19.500 سرير جديد وتم رصد مبلغ 3,4 مليار دينار لتحقيق هذه الأهداف، غير أن تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1986 حالت دون الانجاز[2] ويلخص الجدول التالي الأهداف المادية لهذا المخطط :

جدول رقم (04) الأهداف المادية للبرنامج الخماسي 1980-1984

النوع والهدف	ساحلي	صحراوي	مناخي	حضري	تخييم	معدني	مجموع
عدد المشاريع	02	01	05	32	40	09	89
عدد الأسرة	3300	2350	1150	6900	1200	1650	16.550

المصدر: وزارة السياحة، تقرير قطاعي ،1980

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية،تقرير من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية،،2000،ص30.

2 - Ahmed Tessa : Economie touristique et aménagement du territoire ; OPU ;1993.p13

5- المخطط الخماسي 1985-1989:

لقد تعرض هذا المخطط للسياحة بشكل عام دون التركيز على الطاقة الإيوائية ويرجع السبب إلى تراجع مداخيل النفط في هذه الحقبة والأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد، والأحداث التي شهدتها وهي أحداث أكتوبر 1988 والتي أدت إلى تثبيط وتيرة العمل بسياسة المخططات، وحظيت السياحة بغلاف مالي قدر بــ 3,5 مليار دينار وقد وصف هذا المبلغ بالضئيل إذا ما قورن بالاعتمادات الموجهة للاستثمار الكلي بالجزائر والمقدرة بــ550 مليار دينار[1] أنه ورغم هذه العوامل فقد ارتفعت قدرة الاستقبال في المؤسسات الفندقية الجزائرية إلى 53.812 سرير منها سنة 46,47٪[2] للقطاع الخاص وقد يفسر هذا الإنجاز تراكم الوسائل والاعتمادات الموجهة لتنمية القطاع السياحي طيلة المخططات السابقة[3]، يتضمن الجدول التالي تطور طاقة الاستقبال في هذه الفترة.

جدول رقم(05) تطور عدد الأسرة خلال الفترة 1985-1989

القطاع / نوع المشروع	العام	الخاص	المجموع	النسبة المئوية
بحري	12182	1145	13327	27,60
صحراوي	3731	2250	6331	13,10
معدني	3588	1528	5116	10,60

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية، تقرير قطاعي بعنوان سنة 1985.

1-محمد بلقاسم حسن بهلول،سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، 1999،ص 1771

2 -CNES, contribution pour le redéfinition de la politique nationale du tourisme,session novembre,2002.

3- Ahmed Tessa : Opcit.p65

من الواضح أن السياحة الساحلية واصلت تفوقها على الأنماط السياحية الأخرى، إذ استحوذت على النصيب الأكبر من عدد المشاريع مع ملاحظة ظهور القطاع الخـــاص كشريك قوي في تجسيد طموحات هذا البرنامج الخماسي.

وفي مطلع التسعينيات عرفت الجزائر تحولات جوهرية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية حيث زال قطب الأحادية الحزبية، كما تم التخلي عن الـــنهج الاشـــتراكي الموجه والتحول نحو اقتصاد السوق الحر القائم على تقلص تدخل الدولة في التعاملات الاقتصادية وفتح المجال واسعا أمام القطاع الخاص وعززت برامج الحكومـــات التـــي تعاقبت على مؤسسات الدولة في الفتـــرة الممتـــدة مـــن 1990-2003 هـــذا الاتجـــاه بإصدارها توجيهات واضحة تشجع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبـــي للعمـــل فـــي مجال السياحة فقد ورد في أحد البرامج الحكومية التصريح الحرفي التالي: "إذا كان لا بد على المتعاملين الوطنيين والأجانب الاستثمار في السياحة فعلى الدولة أن تتخلى عن التسيير عبر تطبيق استراتيجية الخوصصة الكاملة والقائمة على التنـــازل عـــن إدارة المؤسسات السياحية" [1]، كما صادق المجلس الشعبي الوطني يوم 2003.01.06 علـــى مشروعي قانون للسياحة المستدامة بالجزائر[2] وبوتيرة متباطئة أحيانا ومتوسطة أحيانا أخرى حسب تطور الأوضاع السائدة سيما الأمنية منها التي استمر ســـوءها لعشـــرية كاملة أتت على كل مقومات السياحة في البلد، وبصعوبة شديدة وفي سنة 2006 بلـــغ عدد الأسرة 84.870 سرير موزعة على 1064 مؤسسة فندقية مركزة في معظمها في الشريط الساحلي بنسبة 48% تليه المناطق الحضرية بـــ 32%[3] ونستعين بالجـــدول التالي لتلخيص نمو طاقة الإيواء بالجزائر.

1-Hachimi Madouche: Le tourisme en Algérie, Jeux et enjeux; édition houma; Alger, 2003, P55.

2- زيد سلمان عبوي: السياحة في الوطن العربي، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2008، ص248

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025، ص72.

جدول رقم (06): تطور طاقة الإيواء بالجزائر 1969-2006.

السنة	عدد الأســـرة	معدل التغير
1969-1967	2946	-
1973-1970	9.000	-
1977-1974	11.000	-
1989	42.000	-
1990	53.812	-
1991	54.986	2,18
1992	55.924	1,70
1993	57.290	2,44
1994	60.235	5,14
1995	62.000	2,93
1996	64.695	4,35
1997	65.704	1,56
1998	70.981	8,03
1999	76.000	7,07
2000	77.424	1,63
2001	72.485	6,16
2002	73.48	4,24
2006	84.870	-

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية والديوان الوطني للإحصاء والتخطيط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025.

واضح من بيانات الجدول أن تقدم معدل ارتفاع طاقة الإيواء متوسط ولا يعبر عن تنمية ملموسة بل على العكس نلاحظ تراجع في عدد الأسرة بين سنتي 2000 و2001 وهذا راجع لسقوط عدد من الفنادق من قائمة التصنيف بسبب عد استيفاء المقاييس المطلوبة لذلك.

من المفيد أن نشير إلى أن الشطر الأكبر من النتائج المحققة كانت من نصيب القطاع العام، ولم يحصل الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي على الفرص الحقيقية للعمل في هذا المجال سوى بعد تحول الجزائر نحو اقتصاد السوق وتقلص تدخل الدولة في الاستثمارات بصفة عامة، كما يبقى المشكل المتعلق بتصنيف المؤسسات المنشأة والذي يشترط خضوع مؤسسات الإيواء الجزائرية إلى المعايير المعمول دوليا قائما، وتبلغ نسبة المؤسسات المصنفة كفنادق بنجوم 35,44%[1] ويشير الجدول التالي إلى توزيع التصنيف الفندقي بالجزائر

جدول رقم: (07): توزيع الطاقة الفندقية في الجزائر إلى غاية 2009

التصنيف	عدد المؤسسات	عدد الأسرة
غير مصنفة	1057	4590
نجمة واحدة (*)	2521	3383
نجمتان(*)	42	14.857
ثلاثة نجوم (***)	62	5415
أربعة نجوم(****)	67-	2315
خمسة نجوم(*****)	22	51.474
المجموع	910	82.034

المصدر: www.wikipédia.org/tourismeenalgerie

1- وزارة السياحة والصناعات التقليدية، تقرير القطاع بعنوان سنة 2005.

إن الإحصائيات المذكورة آنفا تخلق الانطباع عن وجود إشكالية متعلقة بالقدرة الإيوائية التي تتوفر عليها سوق السياحة في الجزائر، ومن مؤشرات هذه الإشكالية:

- توزع الطاقة الإيوائية بشكل غير عادل مع تركيزها في الشريط الساحلي بنسبة 48%.

- عدم الاهتمام بقدرة الفنادق المنجزة على تلبية حاجيات شريحة معينة من الوافدين بغرض سياحة الأعمال وسياحة المؤتمرات بسبب عدم الاستجابة لمعايير التصنيف العالمية.

- العجز المتواصل للقدرة الإيوائية في حد ذاتها والتي لا تغطي سوى 30 % من احتياجات السياحة في الجزائر.

إن استغلال الطاقة الإيوائية الفعلية المحصاة بالجزائر لم يؤد بالضرورة إلى مساهمة فعالة في ضخ ناتج مغل للربح وداعم للميزان الاقتصادي للدولة بخلق مورد متزايد للعملة الصعبة، حيث تدل الأرقام التي تؤشر عن عدد المقيمين في الفنادق الجزائرية ووحدتها الليالي السياحية على أن مردودية المؤسسات الفندقية بالجزائر وبكل أنواعها بقيت دون المستوى المفترض بالنسبة للقاعدة السياحية وذلك لأسباب متعلقة في معظمها بعدم الاستجابة للمعايير العالمية في هذا المجال مثل الاحترافية ومستوى الخدمات والتسعيرة المطبقة، ويترجم الجدول التالي مساهمة المؤسسات الفندقية من خلال تعداد الليالي المقضية فيها:

جدول رقم (08): تطور تعداد الليالي السياحية في الفنادق الجزائرية إلى غاية 2008.

السنوات	عدد الليالي	ملاحظات
1999	3.438.93	الوحدة : ألف ليلة سياحية
2000	3.748.13	
2001	4.028.28	
2002	4.128.57	
2003	4.324.238	الوحدة: الليلة
2004	4.543.057	
2005	4.705.637	
2006	4.905.216	
2007	5.119.940	
2008	5.346.343	

المصدر: إحصائيات عن وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة (جانفي 2009).

تفيدنا البيانات السابقة الذكر أن الطاقة الإيوائية بالجزائر ظلت تنمو ببطء ولم تنتعش بشكل كبير في أية فترة من الفترات بالقدر الكافي حيث بقي تسجيل العجز حاضرا عبر كافة المخططات، فكان من المنطقي أن يتأثر قطاع التشغيل الذي يرتبط نموه بزيادة الوحدات السياحية بهذا الوضع (راجع الفصل الأول)،حيث مرت العمالة في قطاع السياحة بالجزائر بالمراحل التالية:

• قبل صدور قانون الاستثمار لسنة 2001: حيث تطور عدد المستخدمين في القطاع السياحي من 8163 عامل سنة 1985 إ لى 13.508 عامل سنة 2001، حيث كان التطور بطيئا جدا ويوضح الجدول التالي ذلك:

الجدول رقم (09): تطور عدد العمالة في القطاع السياحي في الجزائر 1985-2001

السنوات عدد المستخدمين	1985	1995	2000	2001
في القطاع العام أو الحكومي	7706	7920	8390	8708
في القطاع الخاص	907	3118	4730	4800
الإجمالي	8613	11038	13120	13508
معدل التغير %	-	28,15	18,86	2,96

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، 2003.

يدل معدل النمو المعروض ضمن الجدول عن حركية شبه معدومة في مساهمة السياحة في امتصاص البطالة بالجزائر والعوامل في هذا متعددة أمها الأزمة الأمنية والركود الاقتصادي الذي عرفه البلد خلال هذه الفترة.

• بعد صدور قانون الاستثمار: سمحت عودة الاستقرار الذي شهدته الجزائر بعد الألفينيات بانتعاش القطاع السياحي، كما سمح تشريع الاستثمار الذي سنراه لاحقا في تسجيل عدد من المشاريع التي رافقها ضخ قيمة إضافية في العرض بسوق العمل قدرت بـــ 10.544 منصب عمل [1].

1-عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة-دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علوم التسيير ،فرع علوم التسيير ،جامعة باتنة،2010/2009،ص89.

الفرع الثاني: مؤسسات النقل بالجزائر

إن مرور الجزائر بفترة استعمار فاقت القرن ونصف القرن، كان عاملا رئيسيا في عدم القدرة على بناء أسطول نقل قوي، كما اقتصرت فترة الحكم العثماني على امتلاك الأساطيل البحرية الرائجة آنذاك، كما أن بدايات النقل الجوي لم تتجسد سوى مع بدايات القرن العشرين.

خلال الفترة الاستعمارية عمدت السلطات إلى بناء بنى تحتية للنقل الجوي، البحري والبري وصفت بالهشة غير الكافية موجهة أساسا لخدمة الأوروبيين المقيمين بالجزائر، حيث لم يتعد عدد المطارات والموانئ البحرية وشبكات النقل البري ثلاثة محطات لكل نوع من أنواع النقل ،بعد رحيل المستعمر وتبني الجزائر للنهج الاشتراكي القائم على التخطيط الشامل والاقتصاد الموجه، كان من المنطقي أن تحتكر الدولة مجال النقل الجوي والبحري باعتبارهما رمزا من رموز السيادة الوطنية المستردة، والإبقاء على بعض المرونة فيما يتعلق بالنقل البري.

تقتصر الجزائر على شركة نقل جوية وطنية وحيدة تعود أصول إنشائها إلى الحقبة الاستعمارية سنة 1947 حينما تشكلت الشركة العامة للنقل (*C.G.T*) التي للأسباب معينة اقتصادية اندمجت مع الشركة الجوية للنقل (*C.A.T*) في شهر جوان من سنة 1953 لتكوين ما سمي بـــ: "الشركة الجوية الجزائرية العامة للنقل" التي تنامى نشاطها ببطء إلى غاية سنة 1955 التاريخ الذي تم خلاله اكتشاف حقول النفط بصحراء الجزائر، الاكتشاف الذي دفع بسلطة المستعمر إلى التخطيط الجدي في تطوير شبكة النقل الجوية داخل المستعمرة سيما في اتجاه دول الميتروبول المهتمة بالثروة السوداء المكتشفة.

بعد الاستقلال وبالتحديد في سنة 1963 استعادت السلطات الجزائرية الشركة الجوية بنسبة 51% من رأس المال، ثم تطورت الأوضاع إلى أن ارتفعت النسبة إلى 83% سنة 1970 بفضل تحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع سعر البترول إلى أن تمت استعادة الشركة بشكل كامل وشراء الأسهم الباقية بحوزة الشركة الفرنسية للطيران

والمقدرة بـــ:17%[1] فاستعادت الجزائر سيادتها الكاملة على مؤسسة ملاحتها الجوية سنة 1972 واستقلت بسن السياسات المتعلقة بهذا المجال، وقد ساهمت هذه المؤسسة بشكل فعال في امتصاص البطالة بالدولة فوظفت 6.900 عامل ضمن أسطول جوي مقدر بـــ: 66 قطعة طيران.[2]

لقد خضعت شركة الخطوط الجوية الجزائرية للسياسات المعتمدة في إطار الاقتصاد الموجه والتي نصت في هذا الإطار على احتكار الدولة لمجال النقل الجوي الذي استمر إلى غاية تحرير التعامل فيه عام 1998، مما سمح للمتعاملين الخواص الاستثمار في هذا القطاع فظهرت بذلك أول محاولة للمنافسة وهي شركة الطاسيلي للطيران* وشركة الخليفة للطيران* التي سرعان ما جمد نشاطها لأسباب تعود إلى مخالفات قانونية اقتصادية قامت بها الشركة الخاصة، مما أعاد الوضع إلى ما كان الوضع عليه بسبب إحجام المستثمرين عن المغامرة في اقتحام هذا المجال.

وتغطي شبكة النقل الجوية الوحيدة في الجزائر 96.400 كم وتنقل ما يقارب ثلاثة ملايين مسافر سنويا على الخطوط الدولية نحو 30 وجهة عير العالم، بالإضافة إلى ما يزيد عن 120 رحلة داخلية وخارجية منتظمة يوميا، فالجزائر تغطي 45 % من السوق الخارجية التي تنطلق من الجزائر نحو 35 محطة دولية[3]، وقد بلغ عدد المسافرين 3.5 مليون مسافر سنة 2010.

1- http://fr.wikipedia.org/wiki/air-algc3%a9rie

2- نفس المرجع الإلكتروني السابق.

*- شركة الطاسيلي للطيران: أنشأت سنة 1998 بشراكة بين الخطوط الجوية الجزائرية بـــ 49 % من الأسهم وشركة سوناطراك بـــ 51 % من الأسهم، ثم حازت سوناطراك كافة الأسهم بعد عرضها للبيع سنة 2007 وسخرت نشاطها على نقل مستخدمي قطاع المحروقات التابعين لها.

*- شركة الخليفة للطيران: أنشأت سنة 1999 بأسطول جوي مقدر بـــ: 31 قطعة لتغطية وجهات دولية وداخلية، ثم حلت بحكم قضائي بعدما يعرف بـــ " فضيحة الخليفة" سنة 2003.

3-هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر و آفاق تطويرها،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، جامعة الجزائر 2007/2006، ص143.

رغم هذه الإحصائيات التي من المفروض أم تنم عن قوة المؤسسة إلا أن الواقع يتحدث بغير هذه اللغة فالخطوط الجوية الجزائرية تعرف عجزا كبيرا قدر سنة 2007 بـــاثنى عشرة مليار دينار أي ما يزيد عن مليون أورو[1] ويرجع الاقتصاديون هذا العجز إلى ساسة الدولة المتعلقة بدعم تذاكر الرحلات الداخلية لفائدة الأسلاك الخاصة.

إن مساهمة مؤسسة نقل جوية في نفس ظروف الخطوط الجوية الجزائرية في إنعاش القطاع السياحي أمر أقل ما يقال عليه أنه نسبي بالمقارنة مع الوضع العام الذي يفترض أن تكون عليه كل شركات النقل الجوي والذي تعرضنا له في الفصل الأول من هذه الدراسة، فهي تفتقر إلى الخصائص التي تتطلبها السوق الدولية الحالية في هذا المجال حيث أن:

- الأسطول المستعمل لا يغطي الاحتياجات الحقيقة لسوق النقل الجوي في الجزائر وقد انخفض من 66 قطعة سنة 1983 إلى 42 قطعة في الوقت الحالي.
- الوسائل المستعملة تتطلب التجديد واستقدام أساليب صيانة حديثة تضمن الحفاظ على الأسطول المزمع امتلاكه.
- سياسة الرحلات الشاملة المعتمدة غير كافية، فهي لا تخدم سوى نمطا واحدا من السياحة وهي السياحة الدينية خلال موسمي الحج والعمرة.
- عدم العمل على ترسيخ ثقافة اقتناء التذاكر والحجوزات عبر شبكة الانترنيت، حيث تميل شبابيك المؤسسة إلى استقدام الزبون إلى مقراتها.
- تسييس الخطوط الجوية الجزائرية، حيث عهد بتسييرها إلى غير المختصين في التسيير الاقتصادي.
- غياب العمل بطريقة المطارات المحورية فلا تملك الجزائر سوى مطارين محوريين: مطار الجزائر العاصمة–مطار وهران.

1- http://www.dzaero.com/aviation -civile-r2.html

بالإضافة إلى الخطوط الجوية الجزائرية تتعامل مع الجزائر مجموعة من شركات الطيران من الدول الأجنبية : تونس –فرنسا– المملكة المغربية– ليبيا– مصر–إسبانيا– قطر–السعودية–ألمانيا–إيطاليا وتركيا، فهذه الشركات تساهم في الطيران المدني الجزائري بموجب اتفاقيات تحدد شروطا تقضي بعدم تشكيل خطر على الخطوط الجوية الوطنية.

زيادة على النقل الجوي، تستعين السوق الجزائرية النقل بصفة عامة وسوق سياحة بشكل خاص بوسائل نقل غير جوية يتصدرها النقل البحري المشكل من 05 موانئ بحرية: الجزائر، وهران، الغزوات، بجاية، سكيكدة وعنابة، تستحوذ في مجملها على 33% من حجم حركة النقل الحاصلة في الجزائر وهي نسبة معتبرة ويعود السبب في ذلك إلى التسعيرة المطبقة والتي تعتبر اقل تكلفة من تكلفة النقل الجوي وذلك بأسطول بحري يتكون من ثلاث بواخر حديثة في انتظار استكمال الأسطول بباخرتين سنة 2012 وذلك لتغطية الوجهات المنتظمة التالية:

- فرنسا نحو كل من مرسيليا، سيت، تولون.
- إسبانيا نحو أليكانت وبرشلونة[1].

كما يكمل وسيلتي النقل السابقتين، وسيلة النقل البري بنوعيه الطرق البرية والسكك الحديدية حيث تمتد شبكة الطرقات في الجزائر على طول 109.452 كم موزعة على كافة التراب الوطني، بينما لا تغطي السكك الحديدية سوى 4500 كم من ضمن شبكة النقل الوطنية بـــ: 200 محطة مركزة أغلبها في الشمال[2]، وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر تشهد تطورا ملحوظا في مجال النقل البري المتعلق خاصة بمنشآت الطرق عبر تسجيل مشاريع ضخمة الطريق: السيـّــار شرق – غرب الذي يمتد على طول 3200 كم[3]، طريق الساحل والطريق السريع للهضاب العليا التي ستسهل بالتأكيد

1– www.wikipedia.org/wiki/النقل البحري بالجزائر.

2– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المخطط التوجيهي للسياحة بالجزائر آفاق 2025، نفس المرجع السابق.

3–هدير بلقاسم ، نفس المرجع السابق،ص143.

تحقيق بنية تحتية صلبة للنشاط السياحي بالجزائر الذي يعتمد في الوقت الحالي بشكل كبير على السياحة الوافدة من الحدود البرية (تونس وليبيا)، السياحة التي تتطلب تطوير المنشآت الطرقية من حيث طول الشبكة ونوعها فالأفضلية للطرق الوطنية التي تتسم بالتغطية الجيدة والتعبيد الحديث والسعة المنطقية.

وقد سجلت مؤسسات النقل الجزائرية بمختلف أنواعها تدفقا للمسافرين موزع بطريقة غير متوازنة، حيث تجنح الكفة لصالح الخطوط الجوية الجزائرية بشكل صريح حيث تسجل مضاعفة نسبة ارتيادها خلال 12 سنة فقط، مع ملاحظة ارتفاع اللجوء إلى النقل البحري بشكل محسوس كما يبين ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (10): تعداد المتنقلون إلى الحدود.

	السياح الأجانب	الجزائريين المقيمين بالخارج	المجموع
2000	175.538	690.446	865.984
2001	196.229	705.187	901.416
2002	251.141	736.917	988.060
2003	304.914	861.373	1.116.287
2004	368.662	865.157	1.233.719
2005	441.206	1.001.884	1.443.090
2006	478.358	1.159.224	1.637.582
2007	511.000	1.230.000	1.740.000
2008	556.697	1.215.052	1.771.749

المصدر: نقلا عن: دليلة مسدوي: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نمو وترقية القطاع السياحي،–دراسة حالة ولاية بومرداس– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تسيير الموؤسسات الصغيرة والمتوسطة،جامعة بومرداس، 2009/2008.

الفرع الثالث: تنظيم القطاع السياحي بالجزائر.

يستند العمل السياحي في الجزائر إلى تنظيم على المستويين: الوطني والمحلي بالإضافة إلى التأطير عن طريق المتعاملين مع القطاع والحركات الجمعوية.

1- التنظيم على المستوى المركزي:

لم تعرف السياحة في الجزائر استقرارا من حيث الهيكلة، فقد عرف القطاع وصاية عدة وزارات: الثقافة، الصناعة، الصناعات المتوسطة والخفيفة، البيئة وتهيئة الإقليم.

ونظرا لتنامي الاهتمام بالاقتصاد السياحي على الصعيد العالمي وتأثر الجزائر بهذا الاهتمام كان لزاما عليها أن ترسخ تنظيما يسمح للقطاع بمواكبة حركية هذا المجال وأن يسمح بتوفير فعالية مرتفعة من خلال تزويد هذا التنظيم بإطار قانوني يضمن التحكم والتصرف السليم، وتتبع الجزائر إطارا تنظيميا توجد في ذروته وزارة السياحة والصناعات التقليدية والسياحة الذي ألحقت به مؤخرا بموجب المرسوم رقم **10/254** المؤرخ في 2010.10.20[1] بعد أن كانت وصايتها تحت وزارة مستقلة، ويعلل هذا الإجراء بقوة العلاقة التي تربط بين السياحة والصناعات التقليدية والشكل الحديث للسياحة والذي لا يعترف بالفصل بينهما، كما تعتبر الصناعات التقليدية القاعدة الأساسية والمحور المركزي للنشاط السياحي المحترف.

تنسق السلطة المركزية للسياحة (السياحة والصناعات التقليدية) مع تنظيمات وطنية فاعلة في نفس المجال مجسدة في المؤسسات التالية:

- الديوان الوطني للسياحة ويهتم بترقية المؤسسات السياحية حيث أنه مكلف بـــ: "تصور وتنفيذ الترقية السياحية والترويج للعلاقات العامة".[2]

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم : 254/10المؤرخ في: 2010.010.20 المضمن إنشاء وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

2- يحياوي هادية، نفس المرجع السابق،ص 44 .

- مؤسسات التكوين وتتمثل في ثلاث مؤسسات رئيسية: المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية، المدرسة الوطنية العليا للسياحة ومركز الفندقة والسياحة.

- الوكالة الوطنية للتنمية السياحية: تضطلـــع بتسيير مناطق التوسع السياحي، إنجاز الدراسات السياحية للمـــواقع المراد استغلالها في النشاط السياحي، التعامل مع المرقين فيما يخص منح العقارات، بيعها أو تأجيرها.

- شركة تسيير مساهمات الدولة عن طريق ثلاث أجهزة: الديوان الوطني للأنشطة السياحية، مؤسسة التسيير السياحي ومؤسسة التسيير الفندقي.

- شركات السياحة الخاصة والجمعيات السياحية وتمثلان القطاع الخاص من خلال التكتل في اتحادات وطنية هي: الاتحادية الوطنية لوكالات السفر، الاتحادية الوطنية لدواوين السياحية المحلية، الاتحادية الوطنية للفندقيين، جمعية المرشدين السياحيين وجمعية حماية المواقع السياحية والحظائر الطبيعية.

إن شكل التنظيم المؤسساتي الإداري المعتمد بالجزائر ينم عن محاولة في تحقيق توازن بين كل الفاعلين في هذا المجال من حيث تنويع شبابيك التعامل حسب طبيعة النشاط مما يوحي تحقيق كفاية إنتاجية عالية، إلا أن الواقع يتحدث عن انطباعات مغايرة لهذا الإيحاء، حيث تعرف مشاريع الاستثمارات المسجلة، عراقيل بيروقراطية متنوعة بسبب عدم توحيد الشباك وعدم تمتع المؤسسات التنظيمية السالفة الذكر لصلاحيات حقيقية تؤمن المرونة والفعالية المطلوبتان لتسيير القطاع.

2- التنظيم على المستوى المحلي:

هو امتداد للتنظيم على المستوى الوطني، حيث توجد على مستوى كل ولاية مديرية للسياحة محدثة بموجب مرسوم تنفيذي يحدد هياكلها ويكلفها بالمهام التالية:

- رقابة ومتابعة المؤسسات الفندقية الواقعة بإقليم ولايتها من خلال عمليات التفتيش والمعاينة فرض تقارير إحصائية تقدمها المؤسسات الفندقية دوريا.

• ترقية الاستثمار بخلق جو مناسب ومحفز عن طريق توفير المعلومات وممارسة سياسة الجذب السياحي بدعائم إشهارية واتصالية لتسويق المقومات المتوفرة محليا.

• متابعة المشاريع الاستثمارية المسجلة وإعداد دفاتر الشروط الخاصة بها وتوفير كافة التسهيلات التي ينص عليها القانون الساري المعمول به في هذا المجال.

وتشارك مديريات السياحة الولائية في هدفها المتمثل في ترقية القطاع السياحي دواوين السياحة المحلية والجمعيات المحلية التي تساهم في الإعلام والترقية وتسويق المنتج السياحي المحلي وتنظيم التظاهرات الموسمية والمهرجانات.(1)

المبحث الثاني: السياسات السياحية بالجزائر.

رغم القدرات الضخمة للجزائر في المجال السياحي والمقومات الطبيعية والمادية التي تمتلكها، إلا أنها لم تفلح في فترة من الفترات وجهة مصنفة ضمن المقاصد السياحية العالمية وتعزى هذه المفارقة بالدرجة الأولى لمسألة التسيير والإستراتيجيات المطبقة والتي سنحاول الإلمام بها في هذا الجزء من الدراسة.

المطلب الأول: سياستي الخوصصة وترقية الاستثمار في السياحة بالجزائر.

الفرع الأول: الخوصصة ودواعيها في السياحة بالجزائر.

شهدت السياحة الجزائرية تدهورا رهيبا نتيجة الاضطرابات والأزمات السياسية التي عرفتها البلاد مطلع التسعينات، فقد تراجع عدد الوافدين من 359.895 إلى18.000 (2)وافد، كما عرف الوضع الاقتصادي العام تقهقرا كبيرا بسبب تراجع أسعار النفط نهاية الثمانينات ،فكان لزاما على الدولة البحث عن استراتيجيات جديدة قادرة على إعادة المنظومة الانتاجية إلى المستوى المطلوب بترسيخ نسق قائم على

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المرسوم التنفيذي رقم : 10/257 المؤرخ في: 2010.10.20 المتضمن إنشاء المصالح الخارجية لوزارة السياحة والصناعات التقليدية.

2- بلقاسم هدير،نفس المرجع السابق،ص166.

الانفتاح والتحرر من عبئ الاقتصاد الموجه، فطرح خيار الخوصصة كقناة قوية لتجسيد هذا التحول الجديد بناءا على المنطلقات التي تعتبر أن :

- الخوصصة هي الإطار الأمثل لتحريك المنافسة بين المؤسسات، إذ ترسخ لثقافة تحسين نوعية الخدمات مما سيسمح بالرفع من مستوى الاستهلاك والدخل في آن واحد.
- تعتبر الخوصصة قناة من قنوات الانفتاح على الأسواق العالمية ولتمرير الخبرات التجارية والإدارية من هذه الأسواق.
- اقتصاد السوق الحر يعتمد في جوهره على رأس المال الخاص الي يولد الرقابة الذاتية على نوعية الانتاج بهدف الربح.
- تفادي التدعيم المالي الذي تنفقه خزينة الدولة على المؤسسات العاجزة والتي بلغ عددها في القطاع السياحي 13 مؤسسة. (1)

بناءا على هذا التوجه النوعي الجديد في السياسات العامة للدولة، عمد القائمون على صناعة القرار في الجزائر للتسويق لإعادة هيكلة الاقتصاد من خلال سياسة الخوصصة على مرحلتين رئيسيتين هما:

- **مرحلة الترويج السياسي:** ويتجسد في تأكيد السلطات على اعتماد سياسة الخوصصة، وإعداد برنامج وخطة عمل صارمين لتجسيدها، وتكتسي هذه الخطوة وزنا استراتيجيا في إنجاح عملية الخوصصة، ويتجلى هذا أساسا في كون الخطاب الرسمي عن هذه المتضمن توضيح السياسة من أحدى الوسائل الرئيسية للتوصل لإقناع الراغبين في خوض غمار الاستثمار في الجزائر، حيث تعبر هذه الخطوة عن الإرادة الجادة للدولة في التعامل مع هذه السياسة بشكل فعال مما يقلص من هاجس المغامرة أو المجازفة الشائع لدى المستثمرين بشكل عام في الجزائر والذي يترجمه إحجام العديد من أصحاب رؤوس الأموال عن الاستثمار في الجزائر أين تتميز البنية الاقتصادية

1- هدير عبد القادر، نفس المرجع السابق،ص 167.

بنوع من الهشاشة وتفضيل نقل نشاطاتهم إلى أسواق أكثر أمانا، وفي الحقيقة لا ينطبق هذا الواقع على الجزائر فقط بل يتعداه إلى البلدان العربية التي تهجرها رؤوس الأموال الخاصة بشكل عام لصالح الأسواق الغربية التي تتميز بقوة السياسات العامة التي تنتهجها هذه الدول والمثال الحي على هذا الواقع هو نجاح رجل الأعمال المصري المعروف "محمد الفايد"* في ولوجه قائمة أثرياء بريطانيا العظمى نتيجة استثماراته الضخمة التي تعبر عنها سلسلة أسواق وفنادق "هارودز" الشهيرة بإنجلترا والتي تدر أرباحا بأغلى العملات الصعبة (الجنيه الإسترليني) والتي لن تتأثر إذا ما فكر المستثمر في الاستثمار في بلده الأصلي.

- **مرحلة التنفيذ التقني:** وهي خطوة تقنية تنفيذية أكثر منها سياسية وتتمثل أساسا في وضع منظومة إنتاجية قائمة على ضرورة التخلي عن المعايير السطحية والهشة المعمول بها آنفا (طبيعة المنتوج، المعيار الجغرافي) والاستناد إلى معايير أكثر فعالية وعمقا وذات طابع اقتصادي مالي بحت، بمحاولة تحديد الحجم الحقيقي للمؤسسات السياحية من خلال دراسة مردوديتها وقدراتها في تحقيق الكفاية الإنتاجية المطلوبة وتوازن فوائدها مع تكلفة نشاطها ومدى خضوعها للأساس العلمي وللقوانين والنظريات الاقتصادية التي تضمن النجاح، وهذا تكريسا لضرورة الاعتماد على مبدأ الدراسات العلمية المسبقة لإنجاز المشاريع الاستثمارية الضخمة ويؤدي التشخيص الفعال للمؤسسات السياحية إلى تحديد الخلل والمسؤوليات في تردي أوضاعها إن كانت كذلك، وقد كشفت طريقة العمل هذه عن سوء الوضع في الجزائر بالكشف عن مدى هشاشة البنى التحتية للقطاع والتي كانت تحت مسؤولية التسيير العمومي مما يفرض منطقا اقتصاديا يقوم على ضرورة إعادة النظر في دور الدولة في الحياة الاقتصادية وضرورة تحجيم تدخلها في القطاعات التي تستدعي المبادرة الخاصة بشكل كبير.

*- **محمد الفايد** (1933/01/27 بالإسكندرية، مصر) ميلياردير مصري ورجل أعمال عالمي، أحد مؤسسي عمران إمارة دبي، إشترى سنة 1983 محلات "هارودز" الشهيرة ببريطانيا ثم أعاد بيعها للشركة القابضة القطرية في 2010/05/08 بمبلغ 1.3 مليار جنيه استرليني ما يعادل 1.7 مليون يورو، له استثمارات ضخمة في المجال الفندقي (الهيلز)، غادر بريطانيا نتيجة سوء تفاهم مع العائلة الملكية واستقر بسويسرا.

أما عن الابداع القانوني للمشرع الجزائري في هذا المجال فقد توزع على مجموعة من النصوص التي حددت طرق وصور الخوصصة لتحفيز الإقبال على شراء المؤسسات الإيوائية الوطنية وهما قانون الاستثمار لسنة 1995 والقانون المكمل لسنة 2001 واللذين حددا صور الخوصصة على النحو التالي:

1-التنازل عن طريق السوق المالية:و تعتمد هذه الصورة من الخوصصة على مؤسسة البورصة، إذ تعمد الدولة إلى طرح قيمة مؤسساتها الفندقية المراد خوصصتها في شكل أسهم موجهة للبيع في هذه السوق أو توجه للبيع العمومي بسعر ثابت كم يجوز الجمع بين الطريقتين،حيث يشترك ملاك العينة بالأسهم والسعر النقدي.

2-الخوصصة بالمناقصة الوطنية أو الدولية وبدفتر شروط حالة توضح الحالة الصحية للمؤسسة العينة التي نوي الدولة خوصصتها بالتنازل عن أصول ملكيتها المنقولة بشكل جزئي أو كلي.

3-خوصصة التسيير دون التنازل عن الملكية الأصلية وهذا بمناقصة وطنية أو دولية مفتوحة أو محدودة[1].

4- عقد التسيير حيث يحدد دفتر شروط لتسيير عينة الخوصصة، فيستقل المتعاقد بمسألة التسيير ويتلقى على ذلك مقابلا ماليا دون حصوله على ملكية الأصل العقاري للمؤسسة.

5-المساهمة العمالية وحددها المشرع بـــــ10٪ من رأس مال المؤسسة على الأكثر لصالح العمال على أن تبقى ملكيتهم على مستوى التنفيذ ولا ترقى لمستوى التأطير والتحكم، حيث لا يجوز لهؤلاء التمثيل في مجالس الإدارة[2].

لقد حاول المشرع الجزائري من خلال هذا البناء القانوني أن يحفز الإقبـــال علــــى اقتناء المؤسسات السياحية الجزائرية وذلك بطرح مفهوم يقوم على أن الخوصصــــة لا

1-المادة 27 من الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 21 أوت 2001 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 47.

2-هدير بلقاسم،نفس المرجع السابق ص170.

تعني بالضرورة التخلي الكامل للدولة عن مؤسســـاتها، وإنمـــا تفـــويض جـــزء مـــن مسؤولياتها لصالح متعاملين خواص بهدف الرفع من جودة خدمات ومردوديـــة هـــذه المؤسسات، على أن تحتفظ إجباريا بالمهام الآتي ذكرها:

- ترقية الاستثمار.
- تنظيم المهن السياحية.
- التنسيق بين كل الأطراف المعنية بالنشاط السياحي (البيئة، النقل، الصحة...).
- التكوين والاعلام.

في هذا السياق توصلت اللجنة المكلفة بإعداد العروض إلى طرح نماذج عروض تضمن عينات من مؤسسات فندقية تمايزت فيما بينها من حيث الانجاز وحالة النشاط فكانت العروض كالتالي:

1-عرض فوري: تضمن مجموعة من 05 مؤسسات الفندقية قاربت على نهاية الانجاز عن طريق مناقصة دولية[1] ويبين الجدول التالي تكوين العرض:

1 -ONT ,Privatisation et investissement dans le tourisme en Algérie,p85.

جدول رقم (11) : عينة الخوصصة الفورية

المشروع	نوع السياحية	طاقة الإيواء	التصنيف	معدل الانجاز
الفندق الدولي	حضري	660 سرير	04 نجوم	٪90
فندق اللوس بالوادي	صحرواي	300 سرير	03 نجوم	٪90
فندق بجاية	حضري	300 سرير	03 نجوم	٪50
فندق مسيلة	حضري	300 سرير	02 نجوم	٪85
فندق شاطوناف بوهران	حضري	600 سرير	04 نجوم	٪60

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية 1994.

إن هذا العرض رغم توازنه من حيث نوع المؤسسات التي تضمنها والتي تميزت بنسب إنجاز متقاربة تتراوح بين 50٪ و90٪ وتوزيع متنوع من حيث التصنيف فهو عرض منسجم من حيث تمثيلية العينة التي جمعها، إلا أنه لم يحقق النتائج المأمولة، إذ لم يخوصص سوى مؤسسة واحدة هي فندق الشاطوناف بوهران والسبب المرجح كان عائق الوعاء العقاري الذي كان ملكا عموميا ولا يجوز التنازل عنه.

2-عرض تكميلي :ضم مجموعة جد متمايزة من حيث المردودية والصحة المالية والمأمول من استغلالها وذلك بتصنيفها في مجموعات حسب قوة استقطابها للمستثمرين :

- فنادق مقبولة يعبر عنها بالصنف (أ).
- فنادق متوسطة يعبر عنها بالصنف (ب).
- فنادق في وضع متردي يعبر عنها بالصنف(ج).

فأعطى العرض التشكيلة التي يعبر عنها الجدول التالي:

جدول رقم (12): تصنيف المؤسسات القابلة للخوصصة.

المعيار	مؤسسات الصنف – أ-	مؤسسات الصنف – ب-	مؤسسات الصنف- ج-
الموقع	مقبول	مقبول أو متوسط	متوسط أو رديء
الاحتياطي	مقبول	مقبول	متوسط أو ضعيف
النتائج المتوقعة	مقبولة	مقبولة	متوسطة أو ضعيفة
المردودية في السنوات السابقة	مقبولة -متوسطة أو ضعيفة	مقبولة – متوسطة أو ضعيفة	سيئة

المصدر: يحياوي هادية، نفس المرجع السابق

من الواضح ان اللجنة التي سهرت على تشكيل العرض عملت وفق منطق يحاول التركيز على استقطاب أكبر كم من المستثمرين باختلاف قدراتهم وطموحاتهم في النشاط بالمجال السياحي، إلا أن الفشل بقي حليف هذه الاستراتيجية، حيث لم تخوصص الجزائر من فنادقها سوى فندق الشاطوناف بوهران.

الفرع الثاني: ترقية الاستثمار في القطاع السياحي بالجزائر

بذلت الجزائر جهودا جبارة في مسألة إعادة هيكلة منظومتها الاقتصادية بفتح السوق أمام راس المال الخاص الاستثمار من أجل ضمان أفضل لجعل السوق الجزائرية أكثر تنافسية وأعلى جذبا[1]، لاسيما بعد فشل الدولة التي هيمنت على دواليب الاقتصاد إبان فترة الاشتراكية، حيث جل المنجزات الضخمة من نصيب القطاع العام الذي ارتأى آنذاك ضرورة الاستثمار في تشييد المشاريع الثقيلة فانشأ في القطاع السياحي عدة فنادق من الطراز العالي ذات سعة استقبال عالية مثل فندق "المتاريس" بتيبازة، مؤسسة "المنار" بسيدي فرج، "الزيانيين" ببجاية، مركب الأندلسيات بوهران، إلا أن الأزمات الاقتصادية والسياسية التي ضربت الجزائر عدة مرات كأزمة النفط في سنة 1986 والعجز الذي خلفته في ميزان المدفوعات والأزمة السياسية التي انفجرت مباشرة بعد ذلك في بداية التسعينيات والتي خلفت بدورها أزمة أمنية رهيبة قضت على النشاط السياحي وقادت إلى ضرورة إعادة النظر في السياسات المنتهجة من طرف الدولة بما في ذلك سياسة الاستثمار التي كان لابد من عصرنتها وفق مقتضيات المتغيرات المستجدة.

إن هذا التصور الجديد المطروح يقوم على فكرة أساسية هي ترقية السياسات الاقتصادية الجزائرية إلى مصاف السياسات الحديثة بخلق فاعلين جدد قادرين على تحريك التنمية الانتاجية،في هذا السياق حظي الاستثمار السياحي بجملة من التدابير التي حددت تنظيم الاستثمار فيها والمدعمة بآليات مؤسساتية تتكفل بالتنفيذ واحتفظت الدولة في هذا ببعض المهام التي رأت فيها اختصاصا أصيلا لا يجوز تفويضه وهي:

– التشريع الأساسي، لاسيما المتعلق بتوفير الوعاء القانوني الضروري والمتجدد طبقا لمتطلبات وخصوصية الاستثمار في السوق الدولية والوطنية.

1– مجلة بحوث عربية اقتصادية،عبد القادر خليل، الحوكمة و ثنائية التحول و تفشي الفساد–دراسة حالة الجزائر– العدد 46. 2009

– العمل على ترقية نوعية المنتوج السياحي بتحديد مواصفاته ومعايير صناعته من أجل مواكبة التنافسية الحاصلة في السوق السياحية العالمية.

–ضمان التكوين والتأهيل للعاملين بالمجال السياحي بوضع سياسة تكوينية متوازنة ومعصرنة تهدف إلى الرفع من مستوى الآداء الخدماتي.

–مواصلة الحفاظ على مناطق التوسع السياحي وتطويرها.(1)

قامت الأرضية القانونية المحورية للاستثمار السياحي بالجزائر على إصدارات رئيسية هي:

• القانون رقم 10/90 المؤرخ في 18 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، وميزة هذا القانون هو تحرير الاستثمار الأجنبي، إذ تنص المادة 183 منه على السماح لغير المقيمين بالجزائر بنقل أموالهم إلى الجزائر بغرض الاستثمار داخلها ويعد هذا الإجراء مؤشرا قويا على عزم الدولة على ترسيخ الاقتصادي الانفتاح الفعلي، كما تضمن هذا التشريع تنظيم حركة رؤوس الموال التي أصبحت أكثر حرية ويمكن تحويلها إن رغب أصحابها في استعادتها، مع تحديد دور النظام المصرفي الذي كلف بتشجيع الاستثمار في مختلف المجالات مع فتح شباك وحيد للحد من البيروقراطية ولتسهيل مقتضيات الاستثمار شريطة أن تلتزم الاستثمارات بالشروط الآتي ذكرها:

–خلق فائض في العملة الصعبة.

–التخفيض من استيراد الأجهزة والعتاد من الخارج.

–ضمان النشاط للنشاطات التابعة للنشاط السياحي كالنقل ،الاتصال وغيرهما.

1–مجلة الباحث، هواري معراج و محمد سليمان ،السياحة و أثرها في التنمية الاقتصادية العالمية–دراسة حالة الجزائر– ،العدد الثالث،2005،ص24.

• القانون رقم 93/12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتضمن تنظيم ترقية الاستثمار بالجزائر، وميزته الأساسية كمنت في توسيع نطاق حرية المستثمر واستقلاليته في تسيير مشاريعه وفقا للتنظيم المعمول به بالجزائر والتمييز بين المستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي بالإضافة إلى تمكينه من المزايا الآتي ذكرها:

1- النظام العام: ومميزاته عديدة:

-الإعفاء من الفوائد للحصول على العقار.

-تخفيض على القيمة الثابتة بنسبة 0,5%.

-تحرير الضريبة على القيمة المضافة على السلع والخدمات.

-الإعفاء من ضريبة الجمركة بنسبة 3%.

-المساعدة في الانجاز.

2- **نظام المناطق الخاصة والمناطق الحرة:** وهي المناطق التي تعرف بمناطق التوسع الاقتصادي المنصوص عليها ضمن المخطط الوطني وتتميز هذه الأماكن بمساحات غير محددة من حيث الأنشطة التجارية والصناعية التي يمكن أن تمارس عليها.(1)

بالإضافة إلى المميزات المتوفرة في النظام العام نجد:

-حرية توظيف العمالة الأجنبية وحرية وتحديد الأجور.

-الإعفاء الضريبي والشبه ضريبي على التجارة الخارجية.

-تخفيض مستحقات الضمان الاجتماعي من 24 ٪على 7٪.

-الاستفادة من الاتفاقيات الدولية والوطنية.

1- للاطلاع على القانون راجع الجريدة الرسمية رقم 64 لسنة 1993.

3- نظام الجنوب الكبير: يتشكل الجنوب الكبير من الولايات التالية: أدرار، إليزي، تمنراست، تندوف. ميزة الاستثمار في هذه المناطق عقارية بالدرجة الأولى، حيث تتوفر الاستفادة من اكتساب العقار عن طريق البيع بالدينار الرمزي لأملاك الدولة بالإضافة إلى الميزات التي يضمنها النظام العام:

-تخفيض نسب الفوائد على القروض البنكية بنسبة 50%.

-تكفل الدولة بمستحقات الضمان الاجتماعي لمدة 05 سنوات.[1]

• القانون 01-03 الصادر سنة 2001 الذي إلى جانب الاحتفاظ بالامتيازات المقررة في النظام العادي، أحدث هذا القانون امتيازات إضافية لصالح المستثمرين ترتبط هذه الإضافات بموقع المشاريع الاستثمارية، حيث أفرد المشرع بعض المناطق الجغرافية بامتيازات استثنائية حسب نصت عليه الاستراتيجية الوطنية لترقية الاستثمار وتمثلت هذه أهمها فيما يلي :

-الاعفاء على ضريبة القيمة المضافة بالنسبة لتجهيزات والسلع المستخدمة في إنشاء الاستثمار

-الإعفاء من رسوم نقل الملكية على عقارات الاستثمار.

-وجود تعويض عادل في حالة المصادرة الإدارية للمشاريع.

-الاعفاء من الضريبة على أرباح المشاريع الاستثمارية لمدة 10 سنوات[2].

تبدو الأهداف التنموية التي صبا الاستثمار السياحي في الجزائر جد نوعية ويتطلب تحقيقها دعم أكثر للمستثمر وذلك بإدماج المؤسسات البنكية في المسار الاستثماري بسن

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،قانون رقم: 18/83 مؤرخ في: 1983/08/13 المحدد لامتيازات الاستثمار بالجزائر.

2- مجلة بحوث اقتصادية،،مفتاح صالح و ياسمينة دلال،،واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر- العدد 43، 2008،ص9-10.

سياسة القروض المالية بأنواعها: قصيرة، متوسطة أو طويلة المدى حسب أهمية وحجم الاستثمار أو عن طريق القروض الدولية التي تحكمها اتفاقات ومواثيق دولية وهو موجه لنوعين من العمليات:

• **تمويل مشاريع جديدة:** ويمتاز هذا الاستثمار بالتكلفة المالية والزمنية المرتفعة، فمتوسط إنشاء مؤسسة فندقية من الطراز الذي يستجيب للمقاييس العالمية، وهو نوع المؤسسات المطلوبة في مجال الاستثمار السياحي بالجزائر – انطلاقا من بناء الهيكل إلى غاية بلوغ مستوى الاستغلال لا يقل عن 06 سنوات.(1)

• **تمويل ترميم الفنادق القديمة:** تمكن البنوك مالكي الفنادق القديمة التي هي قيد الاستغلال وفي حالة بنائية متدهورة من قروض متوسطة المدى قصد إعادة تأهيلها وتهيئتها لتستجيب للمقاييس المفترض العمل بها في قطاع يمثل الواجهة الأولى للدولة ويشترط في تمويل مثل هذا الاستثمار أن يستجيب الترميم لطبيعة المنطقة، حضرية، ساحلية، معدنية، مناخية أو صحراوية.

إن أخذ الدولة مسألة التمويل على عاتقها يعبر عن إرادتها الجادة في النهوض بقطاع السياحة وجعله قادرا على الصمود أمام المنافسة على الساحة الدولية في هذا الميدان، زيادة على أن خيار الاستثمار وتمويله رغم تعب الخزينة العمومية يستند إلى ثلاث مراجع رئيسية:

1- الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي تسمح بتزايد نفقات الدولة على نحو يضمن الكفاية الإنتاجية المستقبلية.

2- تهدف التكلفة المنفقة في الاستثمار إلى تحسين الإطار العام للنشاط وتنويعه وبالتالي رفع مستوى الاستهلاك ومستوى الدخل في آن واحد.

3- سياسة تمويل الاستثمارات هي أسلوب عالمي لتحقيق تنمية عصرية مستدامة.

1- يحياوي هادية،نفس المرجع السابق،ص 64.

4- الاستثمار في القطاع السياحي من شأنه أن يساهم في امتصاص البطالة إذا افترضنا أن كل منصب شغل في السياحة يؤدي إلى خلق ثلاث مناصب شغل في قطاعات أخرى متصلة بالنشاط السياحي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فقد ذكر محمد دويدار أن الطبقة الشغيلة بالقطاع السياحي بالجزائر بلغت 11% من مجموع القوى العاملة[1].

بالإضافة إلى دوافع اعتماد سياسة تمويل الاستثمارات من قبل الخزينة العمومية فلهذه السياسة أهداف نوعية وكمية:

الأهداف النوعية:

- تثمين الثروات السياحية التي تحتويها الجزائر.
- تلبية حاجة المواطن الجزائري في مجال السياحة والتي هي في تزايد مستمر.
- ترقية المنتوج الجزائري وتسهيل تسويقه[2].

الأهداف الكمية:

- الرفع من قدرات الاستقبال على مرحلتين:
- إلى غاية 2005 بلغ زيادة مقدرة بـــ: 20.000 سرير.
- ما بين 2006 –2010 بلوغ زيادة مقدرة بـــ: 20.000 سرير،على أن تبلغ الزيادة المفترضة 50.000 سرير بحلول سنة 2010[3].
- الرفع من حجم الاستثمارات السياحية.

1- محمد دويدار: واقع وآفاق القطاع السياحي بالجزائر وبالعالم العربي، عن الموقع الالكتروني: http://magra.mountdamoslim.com

2- يحياوي هادية ، نفس المرجع السابق،ص 67.

3- يحياوي هادية ، نفس المرجع السابق.

- تحسين التدفق السياحي ببلوغ 2.5 مليون سائح سنة 2015 و20 مليون سائح سنة 2025[1].

وقد صاحب هذا الرصيد التشريعي الموضوعي رصيدا موازيا متعلقا بالإطار المؤسساتي المشرف على تنفيذ استراتيجية الخوصصة والتي حددها في الهياكل التالية:

1-وكالة دعم وترقية الاستثمارات APSI والتي أنشأت بموجب القانون رقم 93/12، والذي جعل منها الشباك الوحيد لمرافقة المستثمر في القيام بالإجراءات القانونية المختلفة لاستيفاء الشروط المطلوبة.

2-المجلس الوطني للاستثمارCNI هيئة استشارية لدى رئاسة الحكومة، مهمتها الأساسية اقتراح كل التطويرات التي تمكن من تحسين الاداء الاستثماري من مزايا وآليات.3-الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارANDI أنشأت سنة 2001 حلت محل وكالة دعم وترقية الاستثمار واعتبرت المتعامل الوحيد مع المستثمر تفاديا لتشتيت جهوده، وأوكلت لها مهمة التنسيق بين مختلف القطاعات المتدخلة في النشاط السياحي[2].

رغم الجهد التشريعي الذي بذلته الجزائر من أجل ضمان إنجاح سياسة الاستثمار التي كرستها، إلا أن المسألة لم تؤت أكلها، حيث لم يراوح الاقبال على السوق الجزائرية مستواه المتدني، ولم تشذ السياحة عن هذا الوضع حيث شهدت عزوفا كبيرا من قبل المبادرة الخاصة رغم إعلان الدولة عن أن السياحة من القطاعات القابلة للخوصصة وهذا لعدة أسباب منها:

-في بداية الاستثمار سجلت السياحة حضورا متواضعا بـــــ 1778 مشروع أي بنسبة 4٪ من أجمالي الاستثمارات وأوعز بهذا الضعف إلى الأزمة الأمنية التي طبعت هذه الفترة(2000/1990)، ثم لم تسجل السياحة سوى 409 مشروع أي نسبة

---

1 - http://www.algerie360.com/algerie /développement du tourisme en algérie.

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،تقرير عن وضعية الاقتصاد خلال الثلاثي الأول لسنة 2004.

0,86٪[1] من الاستثمارات الاجمالية وهذا رغم تراجع تحسن الأوضاع الأمنية مما يدل على مشاكل أخرى ناتجة عن أسباب من نوع آخر و في اعتقادنا تعود هذه الأسباب إلى ضعف المنظومة القانونية التي تغاضت عن بعض الإشكاليات الجوهرية في مسألة الاستثمار السياحي كتوضيح الوصاية الحقيقية على العقار السياحي، فهناك تعارض صارخ بين قانون الاستثمار بشكله العام وبين القانون المسير للعقار السياحي والمتمثل في الأمر رقم: 66-62 المؤرخ في: 1996.03.26 وكذا المرسوم التنفيذي رقم: 66-75 المؤرخ في: 1966.04.04، حيث تؤكد هذه النصوص على وحدوية الوصاية على العقار السياحي من طرف وزارة أملاك الدولة بينما ينص مرسوم إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار الصادر في سنة 1993 على صلاحية هذه الأخيرة في منح العقارات الموجهة للاستثمار في حدود سلطتها التقديرية، مما أدى إلى ازدواجية في الصلاحيات خلقت إشكالية صلبة من الصعب تخطيها.

كما واجه قانون الاستثمار السياحي إشكالية من نوع آخر وهي تسجيل عدد كبير من المشاريع خارج مناطق التوسع السياحي، على الرغم من أن هذه المناطق ذات أولوية رئيسية في احتواء هذه النشاطات، كما تسببت البيروقراطية الإدارية في عزوف عدة مستثمرين من العيار الثقيل عن التفكير الجدي في نقل جزء من رؤوس أموالها إلى السوق الجزائرية، فقد حدث أن سحبت سلسلة الفنادق العالمية "أبونواس" عرضها للاستثمار في سوق الإيواء بالجزائر وتوجهت به إلى دول مجاورة بغرض الاستثمار في خلق 24 فندق في الجمهورية التونسية.[2]

إن الاستراتيجيات التي وضعت لتجسيد آلية الاستثمار في السياحة الجزائري استندت على صورة مبالغ فيها للمؤسسات المصرفية ،فهذه الأخيرة تفتقر لنوعية المنتوج الذي يلائم طبيعة الاستثمار في النشاط السياحي والمتمثل في القروض التي تتطابق مع

1-الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار على الموقع الالكتروني: www.andi.dz.

2- http://actualite.el-annabi.com/article.php?id-artile=7344.

مستوى الاستغلال المفترض أن تصله المشاريع حتى تستطيع البدء في تسديد مستحقات القروض، أي بصيغة أخرى عدم مرونة السياسات البنكية في منح القروض.

رغم هذا الوضع الحرج لسوق الاستثمار في الجزائر ونتيجة تأثير البيئة العامة السياسية، بذلت جهود لمحاولة تحسين الصورة الخارجية للجزائر على الساحة الدولية، والعمل على تكثيف اتفاقيات التعاون مع التنظيمات الدولية ومحاولة الانضمام إلى تكتلات اقتصادية مثل "المنظمة العالمية للتجارة" وتوسيع دائرة التعاون مع دول القارات الخمس مع التركيز على التعاون العربي–عربي لاسيما مع دول الخليج، استطاع القطاع السياحي أن يجذب شركات أجنبية تعتبر أقطابا عالمية في مجال الاستثمار مثل "إعمار" الإماراتية التي قدمت عرضا بعمليات استثمارية تصل قيمتها إلى 9 مليارات أورو موجهة لمشاريع تخدم السياحة الايكولوجية بصفة خاصة في المناطق الوسطى والساحلية، كما قدمت شركة إماراتية أخرى "القدرة" عرضا تبغ قيمته 2 مليار دولار ويشترك العرضان في رفع عدد الأسرة في الجزائر بنحو 40.000 سرير.(1)

إلا أنه ولأسباب تتعلق حسب تصريح المجمعان الاستثماريان "إعمار" و"القدرة" بمسائل بيروقراطية بالدرجة الأولى، ورغم الجهود التي بذلتها المجموعتان في الترسخ في السوق الجزائرية من خلال فتح فروع وتوظيف عمالة وضخ جرعات استثمارية ضخمة، قررت المجموعتان الانسحاب وتحميل المسؤولية الكاملة للسلطات الجزائرية التي أكدت أن الأسباب الحقيقة لتراجع المجموعتان تتعلق بمخالفات تقنية محضة.

إن ملف الاستثمار الخليجي في الجزائر عبر "إعمار" و"القدرة" أعطى للاستثمار في الجزائر بعدا سياسيا أكثر منه اقتصاديا وهو الوضع الذي سينعكس بالسلب على عنصر الجذب في السوق الجزائرية التي حاولت سياسات الاستثمار فيها أن تخلق آليات قادرة على استيعاب رِؤوس الأموال الأجنبية بشكل مرن، مستقل وخاصة مستقر لأن عامل

---

1 – نفس المرجع الالكتروني السابق.

الاستقرار يسمح بالتوقع المدروس للنتائج على المدى الطويل الأمر الذي يشكل ضمانا ولو نسبيا للمستثمرين.

المطلب الثاني: الفروض المستقبلية للسياسات السياحية بالجزائر

الفرع الأول: المفهوم الجديد للسياحة بالجزائر

إن السياسات السياحية التي سيرت القطاع السياحي الجزائري والتي قامت على محاولة تفعيل المبادرة الخاصة من خلال تشجيع الاستثمار وتطبيق سياسة الخوصصة عبر آليات مرنة، لم تؤد إلى تحقيق النتائج الإيجابية المرجوة الوضع الذي أثبتته الإحصائيات المذكورة في الجزء السابق والمتعلقة بالنسبة المرتفعة للمشاريع الاستثمارية المجمدة وقلة الطلب على المؤسسات المعروضة للخوصصة ومنطقيا يرجع هذا الإخفاق إلى:

- الاستناد إلى مفهوم للسياحة لا يتماشى مع المعطيات الأساسية لمفهوم السياحة في الوقت الراهن والمتداول على الساحة الدولية وجوهره تحقيق التنمية المستدامة، ورسم الإطار المثالي للتنمية.

- ضعف السياسات في حد ذاتها، من حيث الإطار القانوني وعدم الوضوح في التخصصات مع مصالح أخرى (التناقض بين قانون الاستثمار والقانون المنظم للعقار).

وفي اعتقادنا يشكل السبب الأول أصل المعضلة، فضعف السياسات ناجم عن الاستناد إلى مفهوم ضعيف غير قادر على إنتاج آليات تسيير قوية، ومن هنا كان من الضروري السعي لتطوير المفهوم ووضع تصور حديث لاستدراك الفارق الموجود بين السياحة العالمية والسياحة الوطنية، وهو الإطار الذي حاولت الدولة تكريسه من خلال ترسيخ رؤية جديدة للسياحة الجزائرية في إطار المفهوم الحديث للتنمية المستدامة والذي شملته استراتيجية السياحة بالجزائر لآفاق 2013 (1) وفقا المبادئ التالية:

1- مجلة الجزائر سياحة، إستراتيجية التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2013، العدد 26، 2004.

1- التموقع في السوق السياحية العالمية، عن طريق تنويع وطرح منتوج سياحـــي قابـــل للمنافسة ومتوفر على عنصر الجذب بنسبة عالية.

2- العمل على بناء سياحة نوعية بامتياز، من خلال ترقية العرض السياحي الوطني برفع مستوى الاحترافية ، والانفتاح على التكنولوجيات الحديثة.

3- تفعيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في إطار شبكة علاقات عمل منسجمة، مرنة ومحترفة تقوم على الاقتناع بترقية المنتوج السياحي في حدود الاختصاصات.

4- العمل على توفير مصادر تمويل للمخططات العملية بساهمة كل الفاعلين في القطاع من مرقين، مستثمرين، خزينة عمومية وقروض دولية.(1)

إن هذا البناء المختلف وغير التقليدي للإطار النظري للنشاط السياحي في الجزائر، يقوم على تفكير نوعي يحاول خلق ثورة حقيقية في مجال الأفكار التي تضمن الخروج من حالة القصور التي كان يعرف بها الطرح المفهوماتي لمجال السياحة الوطنية، حيث حاول الارتقاء بهذه الأخيرة إلى مصاف الموارد التي يمكن أن تشكل بديلا حقيقيا وثابتا للموارد القابلة للنضوب (المحروقات) وبالتالي تحرير الجزائر من الهاجس الذي يجعلها رهينة خيار وحيد أو منتوج واحد.

وتقوم قوة هذا التصور على قابلية تطبيقه بالنظر إلى المقومات التي تمتلكها الجزائر في ميدان السياحة وذلك من الناحية الطبيعة، الروحية والتاريخية (سبق وأن تعرضنا لها في المبحث الأول من هذا الفصل)، وبالتعمق أكثر نجد أن المفهوم يعتمد اعتمادا بالغا على المورد البشري من حيث ضمان التحول النوعي للسياحة الجزائرية ويقصد بالمورد البشري الفئات الفاعلة في مجال السياحة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وهي:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025، نفس المرجع السابق.

• **السياح الوافدون:** وتشكل هذه الشريحة المستهلك الرئيسي للمنتوج السياحي، ويشترط في عملية الاستهلاك أن لا تكون سطحية كأن يفد للجزائر أجانب من باب عوامل الصدفة والإجبار، فالفعالية في هذا العنصر تتمثل في رغبة الوافد الأجنبي في التوجه إلى السوق السياحية الجزائرية دون غيرها وشعوره بحالة من الرضا والإشباع باقتنائه منتوجاتها الأصلية (مؤسساتها الفندقية، مقوماتها الطبيعية، موروثها الحضاري...).

• **المستثمرون والمرقون الناشطون في مجال السياحة:** ويقع عليهم عبء الاقتناع بثقافة النوع دون الكم، بمعنى خلق توازن بين نوعية الاستثمارات وبين تكلفة تسويقها التي تتطلب استجابة فعلية لا شكلية للمقاييس العالمية للنشاط السياحي، وهنا لا بد أن نشير إلى قوة النصوص القانونية وثراءها من حيث ضمان هذه الاستجابة، فلحد الآن يخضع تسيير المؤسسات الفندقية والنشاطات السياحية في الجزائر إلى نص قانوني صدر في 1985 وهو المرسوم التنفيذي رقم: 85-12 المؤرخ في: 26 جانفي 1985 يحدد الأعمال السياحية والفندقية وينظمها[1]، فهل هذا معناه أن مقاييس العمل السياحي لم تتغير طيلة 26 سنة رغم ظهور مفاهيم جديدة موجهة في هذا الميدان سيما من ناحية النوعية حيث تقوم السياحة المستدامة على أنه لكل شخص الحق في التمتـــع من الأنشطة السياحية التي يـــدفع ثمنها بالقـــدر الذي يولد لديه الشعور بالإشباع والرضا والاستمتاع بالقدر الذي يضاهي التكلفة المقدمة لتلبية هذا الطلب، فهذا التوازن من شأنه أن يخلق نوعا من الوفاء لدى الزبون المستهلك.

• **موجهوا الحركة السياحية:** من شركات نقل وتنظيم رحلات التي تشكل المؤسسات التوجيهية في حقل السياحة وهي المسؤولة الأولى عن تشكيل الصورة الخارجية للجزائر من خلال وضع أنظمة تسيير مرنة وفعالة للاستيعاب الطلب المطروح في السوق الاستهلاكية.

1- إسماعيل مرزوق، دور البرلمان في تقنين وترقية السياحة في الجزائر، مجلة الفكر البرلماني، عدد13، الصادر في 2006/06/13.

- المواطن العادي الذي لا يعتبر طرفا مباشر في استهلاك المادة السياحة المعروضة، ورغم ذلك فهو عامل مؤثر في تهيئة البيئة الملائمة لمثل هذا النشاط، حيث يلعب دور المؤشر الرئيسي في جلب الوافد الأجنبي الذي يبحث عن اكتشاف ثقافة هذا الفرد.

بالإضافة إلى تثمين المورد البشري، تمخض الإطار الجديد للسياحة الجزائرية عن طرح تصور جديد متعلق بالبنى التحتية والمنشآت القاعدية التي تشكل الوعاء المادي الأمثل لتطبيق المفهوم الجديد ويعبر عنها بـــ: "القرى السياحية بالامتياز" ***(VTE)***[*] وهي مساحات مصممة لاحتواء الاستثمار السياحي بشكل يتناسب مع الطلب الدولي من حيث التوافر على المساحات الخضراء، البيئة النقية، التغذية الصحية، وقد حاولت السلطات الوصية أن تعمم مفهوم القرى السياحية بالامتياز على جميع الأنماط السياحية التي يمكن أن تتفوق فيها الجزائر فبلغ التخطيط لها نسبة مرتفعة:

- قريتين سياحيتين بالامتياز بولاية الطارف.
- قرية سياحية مميزة واحدة بولاية عنابة.
- قرية سياحية مميزة واحدة بولاية بجاية.
- ثلاثة قرى سياحية مميزة بولاية بومرداس.
- سبع قرى سياحية مميزة بالجزائر العاصمة.
- أربعة قرى سياحية مميزة بولاية تيبازة.
- قريتين سياحيتين مميزتين بولاية تلمسان.

*– VTE: Village touristique par excellence.

- قرية سياحية مميزة واحدة بتيميمون.[1]

إن تكريس مبادئ مفهوم السياحة الجديدة في الجزائر وارتكازه على قاعدة الجودة والنوعية يفترض أن يجعلها تدخل مرحلة جديدة من التموقع الجيد في السوق السياحية العالمية، فقد ذكر تقرير "*Euro Monitor International*" المنشور في نوفمبر 2007 أن الجزائر أصبحت تحصى من بين الوجهات السياحية المفضلة لدى مستهلكي السياحة الإيكولوجية الطبيعية.[2]

وقد أكدت الحكومة الجزائرية عن تمسكها بهذا التوجه وحاولت ترويجه له من خلال مشاركاتها في اللقاءات الدولية مثل الصالون الدولي للسياحية الذي نظم بباريس سنة 2007، بالإضافة إلى تدعيم هذه السياسة من باستراتيجيات تضمنتها المخططات القطاعية التالية:

1- المخطط الأزرق الموجه لتطوير السياحة الساحلية الجزائرية في الولايات التالية: عنابة، جيجل، بجاية، بومرداس، الجزائر العاصمة، تيبازة، مستغانم وتلمسان.

2- مخطط السياحة المدنية الرامي لتنمية سياحة المدن والأعمال ويخص عنابة، قسنطينة، العاصمة، وهران وغرداية.

3- مخطط السياحة العلاجية الصحية عبر الولايات التي تتوفر على المراكز المعدنية والمنابع الطبيعة: قالمة، بسكرة، البليدة، عين الدفلى، معسكر وسعيدة.

4- مخطط السياحة الصحراوية: إليزي، تمنراست، بسكرة.

تتم المخططات عن نظرة شاملة للنشاط السياحي المراد تطويره، حيث حاول هذا التصور احترام العدالة بين الأنماط السياحية، وتنويعها حسب الطلب المسجل في

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المخطط التوجيهي للسياحة الجزائرية، نفس المرجع السابق، الكتاب الثاني، ص 19.

2- نفس المرجع السابق.

السوق الجزائرية والأجنبية ومحاولة الاستجابة للأحد أهم مميزات التنمية المستدامة وهو التخطيط الفعال والناجع (راجع الفصل الأول) الذي سيسمح حسب الدراسات المنجزة أن يخلص الجزائر من هاجس السعة الاستقبالية، حيث أنه على الأقل ستوفر القرى التي انطلقت فيها أشغال الانجاز ومجموعها ستة، 5986 سرير و8000 منصب شغل.[1]

لقد حاولت الجزائر في إعادة هيكلتها للإطار النظري لسياحتها الوطنية والدولية أن تجعل من الجزائر وجهة سياحية من الطراز العالي مقصودة ومرغوب فيها وذلك من خلال الرفع من مستوى الجذب الفعال عبر تثمين ثروات منجمها الطبيعي والإيكولوجي المتفردة والمتميزة التي طالما لم تحصل على مكانتها المنطقية والحقيقية ضمن المفاهيم التقليدية التي اعتمادها في بناء سياساتها السياحية إبان الفترات السالفة.

الفرع الثاني: السياحة بالجزائر آفاق 2025.

لقد عانت السياحة الجزائرية في الأوقات السابقة من إنعكاسات الوضع الأمني الذي ساد في البلاد زهاء عقد كامل من الزمن، والذي فرض حالة من العزلة والتراجع في الميادين الاقتصادية التي تقوم على المعاملات الخارجية، ويتمثل الأثر المباشر لهذا الوضع في السمعة الحرجة للجزائر كمقصد سياحي عالمي، ومن هنا حاولت التشريعات المتعلقة بهذا الميدان أن تعالج هذه الإشكالية من خلال مخطط يتمفصل حول حركيات ذات أهداف تعمل على إعادة بناء الصورة الخارجية للسياحة الجزائرية من خلال تجميع كل الطاقات المادية والبشرية المتوفرة بشكل يسمح باسترجاع الفعالية الاقتصادية والاجتماعية لقطاع السياحي، عملت السلطات الوصية على التخطيط لهذا القطاع أن تكون برامج العمل شاملة ونوعية وتم التركيز على أهداف رئيسية تقوم على الحركيات الخمس التالية:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المخطط التوجيهي للسياحة الجزائرية: نفس المرجع السابق.

1- تسويق وجهة الجزائر كمقصد سياحي: والمقصود هو تثبيت سمعة الجزائر كوجهة سياحية كاملة من حيث النوعية، الابتكار، الأصالة وخاصة الاحترافية وذلك وفقا لإستراتيجية إشهار وإعلام قوية تهدف إلى:

- التركيز على تسويق الهوية الجزائرية المميزة عن هوية الوجهات المجاورة.
- إبراز المميزات الجوهرية للجزائر.
- العمل على ترسيخ آلية اتصال مكثفـــة مع الفاعلين السياحيين في الدول الأجنبية مثل الوكالات السياحية.
- التكييف الواسع للعرض حسب الطلب الدولي والوطني.
- تكوين صورة سهلة القراءة عن الجزائر.
- طرح علامة مميزة للمنتوج السياحية الجزائري مزودة بشعار حصري للسوق الجزائرية.

إن مرافقة عملية تحسين الصورة الخارجية للجزائر بسياسة إعلام فعالة، ضرورة من شأنها أن تسرع وتيرة التسويق التي ترى الوصاية على السياحة الجزائرية أنها لن تكتمل دون توفر أسواق معدة لاستهلاك آثار هذه السياسة[1] وقد أكد المخطط التوجيهي للسياحة الجزائرية أنه يجب التمييز بين: السوق الأجنبية التقليدية، السوق المحلية، السوق المستقبلية الواعدة.[2]

- الأسواق التقليدية: وهي الأسواق الموفدة للسياح للسوق الوطنية وهي مجموعة مشكلة من: فرنسا، إسبانيا، إيطاليا وألمانيا ولا تحتاج هذه الأسواق سوى إلى إعادة الثقة في المنتوج الجزائري ذي المميزات التي تجذب هذه المجموعة وهي: العوامل

---

1 -Boudi A., marketing of tourism, a marketing stratgy for Algeria's tourist product, these de master on marketing, university of strathclyde, glasgow, 1988, p 64.

2- وزارة السياحة الجزائرية: مجلة الجزائر سياحة، افتتاحية رئيس التحرير، عدد10، جانفي 2008.

العاطفية التاريخية (بالنسبة لفرنسا)، العوامل الطبيعية مثل سحر الصحراء (ألمانيا وإسبانيا) سياحة الأعمال والمؤتمرات.

- الأسواق المحلية والوطنية التي تمد السوق السياحية الوطنية بالسياح الجزائريين سواء مقيمين بالجزائر أو جزائريين مقيمين بالخارج اللذين يستهلكون العرض السياحي في إطار العلاقات العائلية وصلات القرابة بالنسبة للجالية المقيمة في المهجر، أو المستهلكون المحليون الذين يفضلون الوجهة المحلية بسبب قربها وانخفاض تكلفتها.

- الأسواق الواعدة: وتتشكل من مجموعة الدول بريطانيا، هولندا، النمسا والدول الأسكندنافية التي تتميز بالبحث عن سوق سياحية تتميز بمناخ معتدل وشواطئ ناعمة، بحثا عن الحمامات الشمسية التي يفتقدونها ببلدانهم الأصلية بالإضافة إلى محاولة منافسة دول الجوار (تونس) التي تتوفر على نفس المقومات الطبيعية والروحية التي تتمتع الجزائر.

- الأسواق المستقبلية: حيث يستهدف المنتوج الجزائري استقطاب مستهلكين جدد من دول آسيا مثل الصين، اليابان ودول الخليج وروسيا وأمريكا الشمالية التي يزيد طلبها على سياحة الأعمال والسياحة الموسمية كالصيد في الصحراء الجزائرية والسياحة التجارية الاقتصادية والتي أصبحت شائعة لدى الدول الآسيوية. *

ومن المنطقي أن يصاحب هذا التصور الاقتصادي، تفكيرا تنظيميا جسده المخطط التوجيهي في اقتراحه لهيكل تأطيري جديد هو "دار الجزائر" التي تكتسي مؤسسة ذات طابع إعلامي محض حيث تعمل على توفير المعلومة وبثها عن بعد عبر شبكة الانترنيت، بالإضافة إلى مراقبة حركة الأسواق من حيث العرض والطلب وتنظيم وتكثيف مشاركة الجزائر في المعارض السياحية الدولية.

---

*- احتل الصينيون الوافدون إلى الجزائر المرتبة الثانية بعد الوافدين الفرنسيين سنة 2009 بـــ 20.000 سائح صيني، نقلا عن الموقع الالكتروني: jouwala.com/le tourisme en algérie (13.03.2011).

بالإضافة إلى "دار الجزائر" عمد المخطط السياحي الجزائري إلى مواكبة الحركة المتطورة للسياحة عبر خلق ما يسمى بالنظام الوطني لرصد ومراقبة السياحـــة (SPOET) (•)، الذي يعتبر أداة إرشاد وتوجيه للسياسة السياحية الجزائرية.

2- **الأقطاب السياحية للامتياز**(*POT*): وهي مشاريع أولوية بامتياز انطلق العمل بها منذ سنة 2008[1] كنماذج معتمدة من قبل السوق السياحية الدولية وتعرف على أنها "تركيبة من القرى السياحية للامتياز، في رقعة جغرافية معينة، مزود بتجهيزات الإقامة، التسلية، الأنشطة السياحية، والدور السياحية".

من خلال تعريفها تظهر الأقطاب السياحية كآلية متعددة الوظائف فهي تعمل على تلبية حاجات تتعدى الإطار السياحي إلى الإطار الاجتماعي من خلال ترسيخ المتطلبات الأولية لسكان الأقطاب المعنية في تقاطع ضروري بين عدد من الميادين ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بالقطاع محل الدراسة مثل: الصحة، الثقافة، وتقوم نشاطات الأقطاب على المادة الخام التي توفرها القدرات السياحية الجزائرية انطلاقا من دراسة الطلب على أنماط سياحية معينة والتي عادة ما تتمحور حول:

- السياحة الشاطئية الاستجمامية.
- سياحة الأعمال (التسوق، التسلية، المؤتمرات).
- السياحة الصحراوية (سباق المهاري).
- الأشكال السياحية الأخرى (السياحة الرياضية، السياحة البيئية).

• SPOET : système permanent d'observation et d'évaluation touristique.

1-عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة-دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علوم التسيير ،فرع علوم التسيير ،جامعة باتنة،2010/2009،ص135.

وقد قرر المشرع الجزائري في بحثه عن الصيغة المثلى لتحقيق هذه النهضة النوعية في القطاع السياحي، وضع خطة مضاعفة* تمتد بين 2005-2015 للتركيز على ستة أقطاب لها الأفضلية في عملية التنمية وهي:

- القطب السياحي للامتياز شمال-شرق يضم: عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، سوق أهراس، تبسة.
- القطب السياحي للامتياز شمال-وسط وضم: الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو وبجاية.
- القطب السياحي للامتياز شمال-غرب ويضم: مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس وغليزان.
- القطب السياحي للامتياز جنوب-شرق ويضم الواحات: بسكرة، غرداية، الواد، المنيعة.
- القطب السياحي للامتياز جنوب-غرب ويضم: أدرار، تيميمون وبشار.
- القطب السياحي للامتياز للجنوب الكبير ويضم: إليزي، جانت، تمنراست.(1)

إن الفكرة الأساسية التي حاول المشرع تكريسها من خلال خارطة الأقطاب المعروضة، تتبلور حول نشر الصناعة السياحية بطريقة متوازنة عبر كافة التراب الوطني بشكل يسمح بالاستغلال العقلاني للموارد المتاحة في إطار سياسة تقوم على مبدأ التكامل بين الأقطاب التي يجب أن ينفرد كل واحد منها بتنمية نمط سياحي معين دون الأنماط الأخرى، ولكن دون التخلي عن مبدأ الامتياز في النوع الواحد، بصيغة تفعيل الأنشطة السياحية بطريقة ذكية ترتب النشاطات على حسب الكفاية الإنتاجية المتوقعة من تطويرها.

*- خطة مضاعفة تعني خطة مشكلة من خماسيين

1- عامر عيساني ، نفس المرجع السابق،ص137 .

إن المغزى من مبدأ التركيز على تطوير على نشاط سياحي دون غيره، هو تحديد هوية هذا القطب السياحي وتصنيفه (ساحلي، صحراوي، حضري وإيكولوجي) مما يستلزم ضرورة تنويع الأقطاب لضمان الاستجابة النوعية للطلب على المنتجات السياحية التي أثرت فيها حركة العولمة وقولبتها حسب الذوق المتشعب لكافة شعوب العالم التي تملك نفس الحق في درجة الإشباع والرضا دون تمييز.

3- مخطط السياحة النوعية: إن الفلسفة الحديثة للتفكير السياحي أصبحت تقوم بشكل أساسي على منطق النوعية والجودة كمعيار رئيسي لتصنيف المقاصد السياحية العالمية في هذا المجال، ومن هذا المنطلق عمل المشرع الجزائري على مطابقة هذا المبدأ من خلال إقرار مخطط عملي يضمن هذا الميزة للسياحة الوطنية وهو "المخطط النوعي للسياحة" والذي عرفه بأنه: "التطبيق الجيد والمثالي لتحسين النوعية وتطوير العرض السياحي عن طريق منح رؤية جديدة للمحترفين".[1]

يوحي التعريف بالصورة المثالية التي يبحث عنها المشرع والتي لن تتأنى حسبه إلا من خلال رفع نوعية المنتوج الوطني بكامل أصنافه: مؤسسات إيواء، مؤسسات نقل سياحي، مؤسسات إطعام وشركات الرحلات، ويمكننا تفسير مصطلح النوعية بالاستجابة لشروط الجودة التي تفرضها السوق السياحية العالمية، الرهان الذي يتطلب توحيد الجهود بين أربعة شركاء رئيسيين هم:

- المؤسسات الفندقية.
- وكالات السفر والسياحة.
- المطاعم المصنفة.
- الدواوين السياحية المحلية والوطنية.

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المخطط التوجيهي للسياحة: نفس المرجع السابق، ص 49.

وتتم الشـــراكة بين هذه الأطراف عبر آليات شاملة تعمل على ترسيخ الثقافـــة الاحترافية القائمة على العمل وفق الأساليب العلمية التي تنبني على التطور التكنولوجي الحادث في العالم سيما في مجال النظم المعلوماتية والاتصال، حسب ما تتطلبه الإرادة السياحية العالمية، ويحصر المخطط التوجيهي للسياحة الجزائرية هذه الآليات في آلية تكوين النوعية انطلاقا من تكوين المورد البشري المسؤول عن تنفيذ كافة المخططات التنموية المتعلقة بالقطاع، وذلك من خلال إثراء القدرات التنظيمية، القيادة المحترفة وكفاءات التأطير، بالإضافة إلى إثراء البرامج البيداغوجية الموجهة للتكوين.

وقد وضعت الوصاية على القطاع خارطة تكوين جديدة تدعيما للخارطة القديمة (أنظر المبحث الأول من هذا الفصل) ويكمن الاختلاف بين الخارطتين في تشارك وزارتي البيئة والسياحة وتهيئة الإقليم، ووزارة التكوين والتعليم المهني في مدارس متخصصة في الحرف السياحية.

يعد الاتصال عصب من أعصاب السياحة انطلاقا من كونها:"عملية استخدام وسائل اتصال مختلفة ينتقل بها الفرد..."[1]، كان من الضروري توسيع ونشر استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تسويق المنتوج السياحي الوطني وتسهيل اقتناءه مثل الحجز عبر الأنترنيت وأسعار الخدمات وخرائط التوجيه السياحي وتقوم هذه العملية أساسا على تثبيت برامج تسيير إلكتروني تسوق النشاطات التالية:

- إدارة الرحلات عبر الشبكة الإلكترونية.
- إدارة الفنادق والاستقبال فيها.
- إدارة المطاعم.

ونشير إلى أن الهدف الجوهري من التعمق والاحتراف في استعمال الشبكة الإلكترونية، وخلق بنك معلومات خاص بالنشاط السياحي في الجزائر من كافة

1– فاتن عبد الكريم الأحمد، العولمة والهوية، تحرير ومراجعة أبو أصبع عز الدين مناصر محمد عبيد الله، منشورات جامعة فيلادلفيا، 1999.

جوانبها: التاريخية، الطبيعة والتنظيمية الجهد الذي سيسفر منطقيا عن عملية تسويق كاملة العناصر وذات فعالية عالية تظهر من خلال قياس نسبة ارتياد الموقع الإلكتروني من الزوار الوطنيين والأجانب واقتراحات إثرائه، والتركيز على تجديد محتوياته قصد تحسيس المستهلك بالاهتمام به وبطلباته التي يرجى تلبيتها، وبالتالي كسب وفاء المستهلك الزبون وفي رأينا هذا هو المستهدف بالدرجة الأولى.

الخارطة الجديدة لمدارس التكوين السياحي بالجزائر:

- تحديث المدارس القديمة: المدرسة العليا للسياحة، المعهد الوطني لتقنيات الفندقة والسياحة والمعهد الوطني للفندقة والسياحة.

- فتح مدرستين جديدتين: المدرسة السياحية بتيبازة، المدرسة السياحية بعين تموشنت.

- فتح سبع مدارس تكوين مهني تابعة لوزارة التكوين المهني بكل من: تلمسان، الطارف، عين البنيان، بومرداس، تيزي وزو، تمنراست، غرداية، (معلومات مستقاة من المخطط التوجيهي للسياحة الجزائرية).

4- مخطط الشراكة العمومية – الخاصة: إن السياحة نشاط مرشح لأن يشكل أهم قطب اقتصادي عالمي على الإطلاق، لاسيما تحت التأثير المزدوج لمفهومي العولمة والتنمية المستدامة اللذان يدعوان إلى انفتاح الأسواق العالمية وتحقيق العدالة بين كل شعوب العالم، مما يجعل النشاط السياحي أمام تحدي رهيب لتلبية حاجات شعوب بأكملها، ومن البديهي أن يتطلب هذا جهود وإمكانيات قد يعجز القطاع العام عن توفيرها مما يدفع الحكومات إلى وضع سياسات تشجع المبادرة الخاصة وتستقطب القطاع الخاص في مقاربة عمل تقوم على تنظيم المهام وتقسيمها بين القطاع العام والقطاع الخاص على أساس عدة اعتبارات منها دور الدولة وتوجهاتها الاقتصادية: إمكانيات القطاع العمومي، حجم القطاع الخاص ونوع سياسات الاستثمار المعمول بها.

في هذا السياق، ارتأى المشرع الجزائري تنظيم العلاقة بين الطرفين عبر تصور مخطط شراكة يهدف إلى:

- بناء شبكة عمل تنسيقي بين مختلف الفاعلين والعاملين في عملية إنتاج وتوزيع المنتوج السياحي.
- بناء قاعدة تعامل مستقرة بين المستثمرين والهياكل المصرفية لضمان تمويل ناجح للمشاريع الخاصة الاستثمارية.
- تشجيع التكتل والاتحاد في شكل منظمات فعالة بين أصحاب المهن السياحية (مالكي الفنادق، الناقلين، مالكي الشركات السياحة) من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية.

ويتصور المشرع في مجال السياحة أن يتم التنسيق بين الدولة والمستثمرين في قطاع السياحة بالاعتماد على تنظيم هيكلي من الضروري أن يأخذ الشكل التالي:

تنظيم عملية الشراكة على المستوى المحلي يتم عبر مجلس التنمية السياحية والوكالات التجارية السياحية بتنسيق من مديريات السياحة الولائية التي تبقى المنسق الوحيد والرئيسي بين الهيئات المركزية (الوزارة الوصية،الوكالة الوطنية للتنمية السياحية) والمتعاملين المحليين، مما يكلف هذه المصالح بمهام نوعية جديدة:

- تنفيذ مخطط النوعية الذي تحدثنا عنه في الجزء السابق.
- ترقية الاستثمار السياحي على المستوى المحلي.[1]
- مجلس التنمية السياحية: فضاء للنقاش والتشاور بين كل الفاعلين على المستوى المحلي.

ولتعزيز هذه المقاربة في العمل يصبح من الضروري أن يمتلك الفاعلين في مجال السياحة تمثيليات على المستويات المحلية منظمة في شكل جمعيات ونقابات مهنية

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المخطط التوجيهي للسياحة: نفس المرجع السابق.

فرعية، وتظهر مساهمة الدولة في هذه التنظيمات من خلال تشكيل المجلس الولائي للسياحة* برئاسة المدير الولائي للسياحة وبعضوية ممثلين عن: قطاع الأشغال العمومية، قطاع النقل، قطاع الطاقة، قطاع الثقافة، مؤسسة سونلغاز والجزائرية للمياه والتطهير ويضطلع المجلس بالمهام التالية:

- التأهيل في المحال الإعلامي.
- اعتماد أكبر عدد ممكن من الاستثمارات السياحية.
- ترقية فعالة للسياحة الولائية.
- التنسيق بين كل الجهود الرامية لبناء إطار حديث للممارسات السياحية.

يوحي تنظيم العمل بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال السياحة، بتبني الدولة لمنظور استقرائي يقوم على الانطلاق في تحقيق التنمية السياحية من خلال ترشيد وتفعيل التنمية على المستوى المحلي ثم نقل الانعكاس إلى المستوى الوطني في إطار تجميع وتوصيل كل أطراف الشبكة المسؤولة عن التنمية السياحية بشكل عام.

5- **مخطط تمويل القطاع السياحي:** يدر النشاط السياحي عائدات ضخمة إذا ما امتلك شروط النشاط الصناعي المحترف والمستقر وأهم هذه الشروط هو ضمان مورد التمويل الثابت للاستمرار في در العائدات ومن هذا المنطلق حول السياسات السياحية في الجزائر لآفاق 2025 أن تضع مخططا يهدف إلى:

- حماية ومرافقة المؤسسة السياحية الصغيرة والمتوسطة.
- العمل على استمرار تنفيذ المشاريع السياحية المسجلة.
- الاستمرار في بذل الجهود لاستقطاب المستثمرين الوطنيين والأجانب.

---

* المجالس السياحية للولايات: سياسة تنظيمية موجهة للولايات السياحية.

• تكثيف الحوافز المالية والضريبية لتشجيع الاستثمار وفي هذا الصدد فقد تضمن القانون التكميلي لميزانية الدولة بعنوان سنة 2009 تحفيزات معتبرة لتخفيض تكلفة المشاريع الاستثمارية بشكل عام حيث اتخذت الدولة القرارات التالية:

– تخفيض نسب الرسم على القيمة المضافة للخدمات الفندقية والسياحية من 17 % إلى 7%. (1)

– تخفيض نسبة الفوائد على القروض البنكية بنسبة 3 و4,5%.

– تخفيض نسبة الجمركة على كل التجهيزات الموجهة للاستثمار في القطاع السياحي.

– تخفيض سعر الامتياز للعقار بنسبة 80 % بالنسبة لمناطق الجنوب و50 % بالنسبة لمناطق الهضاب العليا.

إن المرافقة المالية التي تتطلبها المشاريع الاستثمارية قد تأخذ أشكالا غير مالية، حيث تتبلور في شكل تكاليف خدمات مختلفة:

• تكاليف الدراسة العميقة للمشاريع وللمخاطر التي قد تواجه تنفيذه.

• اقتناء العتاد والتجهيزات الثقيلة.

• تكوين الموارد البشرية التي ستضطلع بتسيير المشاريع واستغلالها ويتوقع المخطط أن التشغيل في القطاع سيرتفع بـــ 49.780 منصب شغل قار(2).

ولتحقيق هذه التحفيزات كان لا بد من إيجاد وتصور آلية مؤسساتية تسمح بتنظيم وتقنين عملية التمويل والتي برزت من خلال ما سماه المشرع بـــبنك تمويل الاستثمار المستقبلي الذي سيتولى تكييف عمليات التمويل مع طبيعة المشاريع السياحية من خلال:

1– محمد بسة، مقال منشور في جريدة الشروق اليومي في عددها الصادر بتاريخ: 2009.08.16.

2 –www.andi.dz.

- تكييف شروط القروض بالتمييز بين عمليات إعادة تأهيل المؤسسات الفندقية القديمة وعملية إنشاء مؤسسات جديدة.

- تسريع العمل بإجراءات التحفيز التي تعتمد استثنائيا.

- الاستعانة بصندوق تعاون للضمان المالي الذي يمول عن طريق اشتراكات الوكالات السياحية للسفر.

- التكفل بإعداد التشخيص العميق للمشاريع المقدمة.[1]

إن عمل المشرع الجزائري في البحث عن حل نوعي لإشكالية التمويل الاستثماري للنشاطات السياحية انصب في جوهره على إشراك الخزينة العمومية بشكل مباشر في هذه المهمة بتحميلها عبء إنجاح سياسة الاستثمار بصفة عامة، والاستثمار السياحي بصفة خاصة وذلك بدافعين:

- إشراك الخزينة العمومية يعد ضمانا لإقناع المستثمر.

- طمأنة المستثمر عن طريق المرافقة المالية في حالة الفشل: فالخزينة العمومية عنصر جذب فعال لاستقطاب ومراعاة رأس المال الخاص الذي يحاول صاحبه أن يضمن مستقبله بأي صيغة من الصيغ.

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المخطط التوجيهي للسياحة: نفس المرجع السابق.

خلاصة الفصل

قدمنا خلال هذا الفصل تشخيصا دقيقا لمقومات القطاع السياحية بالجزائر وللسياسات التي وضعت لترقيته، كما عمدنا إلى تحليل مضمون استراتيجيات آفاق التنمية السياحية لسنة 2025، مما مكننا من تحديد مكانة هذا القطاع ضمن المسار التنموي للدولة فكانت النتائج كالتالي:

1- تمتلك الجزائر المقومات الكافية لأن تؤهل قطاعها السياحي لاحتلال مكانة قوية ضمن مواردها التنموية، إلا أن هذا التصور لم يتحقق على أرض الواقع وأفضل دليل على النتائج الضعيفة التي حققتها السياسات العامة للدولة المنتهجة والتي نميز فيها ثلاث مراحل:

أ- مرحلة الاستقلال أو مرحلة الاقتصاد الموجه والتخطيط الشامل(1963-1988)، على الرغم من تأكيد مواثيق الدولة (1966 و1976 راجع المبحث الأول من هذا الفصل) على أهمية السياحة ضمن اقتصاد الجزائر، إلا أن التركيز في هذه المرحلة كان على الصناعات التعدينية الثقيلة واعتبرت السياحة نشاط ثانوي لا يدخل ضمن المتطلبات الرئيسية لتنمية الدولة الحديثة الاستقلال فلم تتجاوز استفادة السياحة من المخططات الحكومية نسبة 2.5٪ وهذا دليل على ضعف اهتمام السلطة بالمورد السياحي.

ب- فترة الاصلاحات الاقتصادية وإعادة الهيكلة (1990-2008) والتي تم خلالها تحرير الاقتصاد بعد أزمة النفط لسنة 1986 وإقرار التخلي عن الاقتصاد الموجه والتخطيط المركزي وإقرار الانفتاح السياسي الذي جاء به دستور 1989، وهي الفترة التي أعادت الدولة النظر في سياستها التنموية وارتأت ضرورة استقطاب رأس المال الأجنبي بترسيخ منظومة قانونية تتماشى ومتطلبات التوجه الاقتصادي الجديد، في هذا الإطار كان لزاما على السياحة أن تتكيف مع هذه البيئة الجديدة من خلال الانفتاح على المبادرة الخاصة والشراكة مع القطاع الخاص وهو ما حاول قانون الاستثمار خلال هذه الحقبة ضمانه، إلا أن الفشل كان حليفه إذ تفيدنا الأرقام بأن المشاريع المسجلة في

هذا السياق لم تتعد 385 مشروع جمد منها 176 مشروع لأسباب تتعلق بالمناخ الاستثماري السائد، وبذلك لم تعد الاصلاحات الاقتصادية المتبناة على النشاط السياحي بالفائدة المفترضة وهذا خطأ في تقدير خصوصية القطاع السياحي، حتى أن أعلى ميزانية استفادت منها القطاع السياحي خلال ا لتغطية لم تتجاوز 0.2٪ من الميزانية للدولة.

ج-مرحلة ما بعد الاصلاحات الاقتصادية (2008 إلى غاية اليوم)، وتميزت هذه الفترة ببروز عامل قوي تمثل في تأثير العولمة التي فرضت منطق انفتاح اقتصاديات الدول على البيئة العالمية والأخذ بالنماذج التي تصدرها الدول المتطورة، هذا المنطق دفع بالجزائر كدولة النامية ومنها الجزائر إلى التفكير في استراتيجيات جديدة تسمح لها بالتكيف مع ظاهرة العولمة، فانتعش التخطيط السياحي باعتناق مفهوم جديد وهو التنمية المستدامة الذي انبنى عليه المخطط التوجيهي لآفاق 2025 والذي كرس توجها نوعيا في التعامل مع الظاهرة السياحية انطلاقا من كونها متشعبة ويرتبط نموها بعدة عوامل خارجية لا بد أن تِؤخد في الحسبان كما عمد هذا المخطط إلى تبني منهجية العمل التشاركي بدعوة كافة المهتمين بالنشاط السياحي من خواص ومهنيي إلى المشاركة في وضع سياسة القطاع.

2- أثرت الأزمة الأمنية التي عصفت بالجزائر مطلع التسعينيات أو ما يعرف بالعشرية السوداء (1990-2000) على مردودية القطاع السياحي بشكل واضح، إذ تؤكد الإحصائيات على تراجع رهيب في عدد الوافدين إليها واللذين واقتصرت الغالبية منهم على الجاليات المقيمة بالخارج والتي تحضر إلى الجزائر بدافع الزيارات العائلية في جلها، مما حول صيانة البنى التحتية للسياحة بالجزائر من هياكل إيواء ومراكز ترفيه إلى عبء ثقيل على خزينة الدولة كونها مهجورة ومعدومة الإنتاج، كما تحولت بعض المنشآت السياحية إلى ملاجئ تأوي الأشخاص المهددين أمنيا (راجع المبحث الأول من هذا الفصل)، كما طالت أعمال التخريب الإرهابية العديد من شبكات النقل بهدف عزل المناطق عن بعضها البعض ناهيك عن اشكل الخطير من الإرهاب والذي تمثل في اختطاف السواح الأجانب مما يدخل الدولة في دوامة الضغط الخارجي.

3 – رغم تركيز السياسات العامة للجزائر على التصنيع وعلى خطط التنمية المحلية يبقى اشكال البنى التحتية مطروحا في السوق السياحية الجزائرية فمثلا قطاع النقل بمختلف أنواعه يبقى قاصرا حتى على تلبية حاجات الساكنة المحلية، كما يطغى عدم التوازن في بناء خريطة النقل بشكل عام حيث نلاحظ محدودية النقل بالسكك الحديدية، وضعف تنويع وجهات النقل البحري، وقلة المنافسات في النقل الجوي...الخ، كما أن التطور في وسائل النقل في حد ذاتها غائب، إذ لازالت الجزائر لحد الساعة تفتقر للنقل عبر الأنفاق فمشروع ميترو الجزائر لا زال في إطار الحبو.

4–شكلت المنظومة الاستثمارية ركيزة محورية في دفع التنمية السياحية التي تنتج يفترض أنها تؤدي إلى تنمية الاقتصاد الوطني برمته، وقد وضع المشرع الجزائري إطار محفزا لتشجيع الاستثمار في المجال السياحي (أنظر المبحث الثاني من هذا الفصل) حاول من خلاله ترسيخ آليات تضمن استقطاب المستثمر الأجنبي أو المستثمر المحلي على حد السواء، وتزيد من الإنفاق على الاستثمار العمومي في المجال السياحي بشكل كبير، لاسيما فيما يتعلق بتوسيع حظيرة الإيواء وتهيئة مناطق التوسع السياحي (ZET) المقررة ضمن المخطط التوجيهي للسياحة بالجزائر لآفاق 2025، حيث بلغت نسبة الاستثمار السياحي من إجمالي الاستثمار بالجزائر نسبة 5.9 % سنة 2009 بمعدل نمو قارب 9.2 % ويعد هذا مؤشر إيجابي لتعبير الدولة عن إدماج التنمية السياحية ضمن اهتماماتها الأولية.

5– شكلت مسألة الوعاء العقاري الموجه لاستيعاب الاستثمارات السياحية بالجزائر معضلة حقيقة، إذ حدث هناك تنازع في الوصاية على هذا العقار بفعل الازدواجية التي عرفتها النصوص القانونية هذه المسألة الأمر 66–62 المحدد كيفية تنظيم منح الأوعية العقارية من طرف مديريات أملاك الدولة والمرسوم التنفيذي 75/66 المؤرخ في 04.04.1975) المنشئ للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار التي تملك صلاحية منح

العقار للمستثمر مما زج بهذا المستثمر في دوامة البيروقراطية الناتجة عن مثل هذه الضعف في التشريع وكان أحدد أسباب فشل استراتيجية الخوصصة في هذا القطاع.

6-تنظيم القطاع السياحي ساهم بدوره في تعثر القطاع السياحي بالجزائر، حيث لم يعرف القطاع استقرارا تنظيميا سوى منتصف التسعينيات بإلحاقه بوزارة مستقلة هي وزارة السياحية والصناعات التقليدية هذه التكلفة الزمنية الضخمة وهذا التيه التنظيمي كلفا القطاع تكلفة مادية وبشرية معتبرة، فمن حيث الماديات لا مجال للمقارنة بين ميزانية وزارة مستقلة وميزانية فرعية لكتابة عامة ولديوان ملحق أما من حيث التأطير البشري فتأثرت على نفس النحو بحدوث نوع من الترحال الوظيفي للكوادر بين مختلف الوصايات.

7- إن عدم استقرار هيكلة القطاع السياحي أنتج تذبذب في التأطير بتعطل مصالح المستثمرين وتفاقم البيروقراطية، الوضع الذي عنى منه القطاع بشكل واضح وتسبب في تراجع عدة مستثمرين عن رغبتهم في الإنفاق والعمل في هذا المناخ (مثال الشركات الاستثمارية الخليجية إعمار والقدرة).

8- باعتبارها دولة سائرة في طريق النمو عملت الجزائر على تصنيع اقتصادها بنسبة كبيرة، مما قد يشكل خطرا على الوعاء البيئي الطبيعي الذي قد يتضرر ويتقلص أو يتلوث بفعل إفرازات المنشآت الصناعية على الموارد الحياتية للمواطن (الماء، الهواء، الأرض، الغذاء)، فمثلا تعاني منطقة عنابة المصنفة بالسياحة بالدرجة الأولى من تناقص نقاوة البيئة فيها بسبب نفايات المركبات الصناعية (مركب الحجار) كما يتزايد بها عدد المصابين بالأمراض التنفسية والجلدية، وهذا إطار لا يستقطب الوافد الأجنبي الذي يبحث عن الطبيعة النقية.

أما عن تأثير الكتلة الوافدة إلى الجزائر فهو غير قابل للقياس بشكل كبير نتيجة عدم ارتفاع عدد السياح بشكل يسمح بدراسة التأثير.

9- تدني مستوى السياحة الداخلية، كان له جانبا كبيرا في إضعاف الطلب على السوق السياحية الوطنية حيث يفضل الفرد الجزائري التوجه إلى بلدان أجنبية والإنفاق في أسواق سياحية خارجية، كالسوق التونسية التي يقصدها 950.000 ألف زائر جزائري سنويا[1] وقد يرجع ذلك إلى القدرة الشرائية تنافسية الأسعار،كما أن جل المخططات التنموية المتعلقة بهذا القطاع لم تؤكد على السياحة الداخلية كأولوية تنموية اباستثناء مخطط الخماسي 1980-1984 الذي أشار صراحة ضرورة الاستثمار في النوع من الساحية (راجع المبحث الثاني من هذا الفصل).

الفصل الثالث

التنمية السياحية في تونس

مقدمة الفصل

تعتبر تونس من أشهر الدول سياحيا على الصعيد المغاربي، واكتساب هذه الشهرة لم يكن صنيع الطبيعة لوحدها، بل كان تكاتفا لعوامل طبيعية ومادية وسياسات ديناميكية سمحت بتكييف هذا المورد الحياتي حسب مقتضيات الاقتصاد التونسي السائر في طريق النمو وفق وتيرة معتبرة، ويتضمن هذا الفصل استعراضا تشخيصيا لأهم المعطيات الحضارية والرقمية المادية للسياحة التونسية التي تشكل الشريان المغذي للتنمية في هذا البلد.

المبحث الأول: تشخيص القطاع السياحي في تونس

إن المكانة التي احتلها تونس كوجهة للسياحة العالمية لم تكتمل إلا بتوفر عوامل متكاملة، ومتنوعة تشكل في مجملها وعاءا طبيعي ماديا للارتقاء بالنشاط السياحي وتمكينه من استعادة مرتبته السابقة والعمل على الحفاظ عليها في ظل المنافسة الشرسة التي فرضتها ظاهرة العولمة.

المطلب الأول: المقومات الطبيعية والحضارية التاريخية للسياحة في تونس

الفرع الأول: المقومات الطبيعية

تقع تونس في الشمال الشرقي للقارة الإفريقية وهي أصغر دولها مساحة، بمساحة لا تتعدى: 164.162 كلم^2، إلا أن هذا الحيز المساحي الصغير يمتلك تركيبة طبيعية استراتيجية تتمثل في تعمقه داخل القارة الإفريقية من خلال امتداد عمق مياهه الإقليمية في البحر الأبيض المتوسط الذي يحيط بها من الشرق والشمال وحيث لا تزيد المسافة بين المياه التونسية والمياه الإيطالية (جزيرة صقلية) سوى 140كيلومتر.(1)

وهي جزء من المغرب العربي حيث تحدها من الغرب الجزائر، من الجنوب الشرقي ليبيا، والبحر الأبيض المتوسط من الشمال والشرق، فتضاريس الرقعة التونسية امتداد لتضاريس هذه الكتلة المغاربية حيث تتوزع بين الجبال، التلال، الساحل والصحراء.

- **الجبال (الجنوب الغربي):** تشكل نهاية الأطلس الشرقي الممتدة عبر الحدود الجنوبية الشرقية عبورا من مدينة "تبسة" عبر الحدود الجزائرية إلى غاية شبه الجزيرة "كاب بون" بالشمال الشرقي التونسي، أهم كتلة جبلية في البلاد وتسمى بالجبال الظهرية، تضم أعلى قمة وهي قمة "الشعامبي" بارتفاع يقدر بـــ: 1544 م، أما باقي القمم فيتراوح ارتفاعها مابين 400 و800 م، وهو ارتفاع متوسط يسمح بتنشيط أنواع

1 – Géotoirisme , le site de la géographie touristique dans la France et dans le monde www.géotourim.com

معينة من السياحة مثل التسلق البسيط، سياحة التخييم الجبلية والجولات الغابية، حيث تتمتع هذه المرتفعات بغطاء أخضر طبيعي غني ومتنوع ولكن أشهر نبات هو أشجار الصنوبر، كما تسمح طبيعة هذه الجبال بممارسة سياحة الصيد الموسمية والتي أطرتها السلطة التونسية بتشريع خاص يحمي الطبيعة والثروة الحيوانية عملا بمبدأ التنمية المستدامة.[1]

• **السهول والتلال(الشمال):** تقع هذه التضاريس في الشمال التونسي انطلاقا من منطقة "قفصة" بمتوسط ارتفاع يتراوح بين 400 و800 م، وتشمل الهضبات العليا التي يزيد ارتفاعها عن 400 م، وتقع بغرب البلاد والسفلى التي تتميز بارتفاع منخفض من 20 م و30 م، وتتمركز في الشرق ويفصل بين النوعين واد يعرف باسم "المرجة" وتعرف هذه المنطقة بتناثر واحات النخيل المثمرة والبحيرات المالحة، ويضم هذا الحيز أخفض ارتفاع بالجمهورية التونسية وهو منخفض "شط غرسة" بانخفاض يقدر بـــ: – 17 م، كما تشتهر هذه التلال بزراعة الكروم والحمضيات والحبوب مع انتشار عادة صيد الأسماك على ضفاف واد "المرجة".

كما تخلل هذه السهول أودية، وأنهار تشكل موارد مائية هامة مثل نهر "مجردة"، "نهر مليان" وبعض المجاري الأقل أهمية التي لا يعرف تردد سيلانها انتظاما كواد "زرودة" و"مرق الليل".

• **السواحل(الشمال):** تمتد السواحل التونسية على شريط يبلغ طوله 1298 كم دون احتساب الجزر المتناثرة على صفحة البحر المتوسط والتي يبلغ عددها 60 جزيرة إلا أن هذه الجزر غير آهلة بالسكان ماعدا ثلاثة هي: "قليط"، "جربة"، "كركنة"، وتعرف هذه الأخيرة باستخراج المرجان التونسي الشهير، أما عن ميزة الشواطئ التونسية فتكمن في انبساطها ونعومة رمالها مثل شواطئ: بنزت، سوسة، نابل، طبرقة وجربة.

• **الصحراء(الجنوب):** نميز فيها ثلاث مناطق: الشطوط المنخفضة، "الهضبات الظهرية" بين سلسلة "مطماطة" والحدود الليبية وصحراء "آرق" الكبيرة، وتتميز

1- http://me7tar.com/tunis.htm.(2010/01/10)

الصحراء التونسية بصعوبة المناخ والمسالك مما أفقر الغطاء النباتي المتواجد بها وجعله يقتصر على واحات النخيل فقط التي تمتد على طول الشمال الجنوبي بالمنطقة المسماة "الجريد".

الفرع الثاني: المقومات الحضارية التاريخية

إن الإرث الحضاري الغني للجمهورية التونسية جعلها تقدم منتوجا سياحيا كامل المواصفات وعلى درجة عالية من التنوع، الميزة التي تسمح بارتفاع نسبة الجذب والاستقطاب للوافد الأجنبي الذي تتوفر له فرصة إثراء جولاته السياحية وشعوره بقدر عال من الرضا، وللرصيد الحضاري التونسي تركيبة مميزة نتيجة تعاقب عدة حضارات على إقليمها والتي تركت آثارا عمرانية واجتماعية تجسدت في النسيج البنائي للمدن التونسية وعادات وتقاليد مجتمعاتها، فقد تأسست العاصمة التونسية القديمة بين القرنين الثاني عشر والسادس عشر وتعاقب عليها حكم الموحدين والحفصيين، وتعتبر تونس العاصمة مركزا حضاريا غنيا على المستوى العربي والإسلامي حيث تزخر برصيد ثري من المعالم الحضارية التي فاق عددها 700 معلم من قصور وتماثيل وزوايا، بالإضافة إلى المدارس والمعاهد التاريخية التي لازالت تشكل مراكز إشعاع فكري إلى غاية اليوم مثل "جامع الزيتونة" الذي بني على يد حسان بن نعمان سنة 79 هجرية(1)، وبحيرة "إشكل الوطنية" وهي آخر مجموعة بحيرات كانت ممتدة على طول الساحل الشمالي للقارة الإفريقية، كما تضم العاصمة التونسية قرى سياحية تابعة لإقليمها كقرية "سيدي بوسعيد"* التي تعتبر أول موقع محمي في العالم وهي تطل على الخليج التونسي، إضافة إلى العاصمة التونسية تتوزع المقومات الروحية للجمهورية التونسية على جل مدنها:

- **مدينة قرطاج:** شاهد استراتيجي على التراث الإنساني حيث يرجع تاريخ إنشائها إلى ثلاثة آلاف سنة مضت خلال القرن التاسع قبل الميلاد، كانت تشكل محورا ديناميكيا

1- http://www.man.bis تاريخ المغرب على الموقع

* قرية سيدي بوسعيد تقع على بعد حوالي 30 كلم من العاصمة وتضم مجموعة من القصور أشهرها قصر النجمة ومركز الموسيقى العربية والمتوسطية.

للاقتصاد في هذه الحقبة مما جعلها تتعرض للغزو الروماني سنة 164 ق.م، الذي دمرها وبنى على أنقاضها مدينة جديدة وقد صنفت هذه المدينة تراثا عالميا سنة 1979، وفي الوقت الحاضر تمثل مدينة قرطاج مركزا سياحيا قويا ذي منتوج عالي الجودة يستقطب الوافدين الأجانب بنسبة 100%، كما استغلته السلطات التونسية أمثل استغلال ببناء مطار محوري دولي ومسرح للمهرجانات الدولية يتسع للأكثر من10 آلاف متفرج[(1)]، مما يدر أرباحا طائلة على الاقتصاد التونسي.

- **مدينة القيروان:** شيدت هذه المدينة سنة 671 م على يد الفاتح المسلم "عقبة بن نافع"، الذي بنى فيها صرحا إسلاميا عريقا هو"مسجد عقبة بن نافع" و"القيروان القديمة" التي عرفت في القديم بكونها مركزا علميا للتفقه في شؤون الدين والعلم.

- **مدينة المهدية:** وهي مدينة ساحلية كانت عاصمة الفاطميين وتشتهر بسياحة الصيد والغوص، واقتصاديا تشتهر بإنتاج الثروة السمكية، وإنتاج الحرير[(2)].

- **مدينة الحمامات:** مدينة ساحلية وسياحية بالدرجة الأولى يعود تاريخ بنائها إلى القرن 15م، تتميز باختلاف الطبوع التاريخية التي تحتويها من خليج مائي خلاب بالإضافة إلى معالم تاريخية مثل السور القديم للأسواق التقليدية التي يحيط بها والتي تختص في مجال الصناعات التقليدية وصناعة العطور.

- **مدينة المنستير:** بها ميناء تونسي هام، تشتهر بالسياحة الملاحية عبر جزرها العديدة.

- **مدينة سوسة:** العاصمة السياحية للدولة التونسية وجوهرة ساحلها والتي بناها الفينيقيون قبل ثلاثة آلاف سنة وصنفت تراثا عالميا سنة 1988 وأشهر معالمها منارة "برج خلف" وقلعة "الرباط" و"الجامع الكبير" الذي أسسه الأمير الأغلبي سنة 850 م بالإضافة إلى عدة آثار رومانية من مقابر وأروقة تمتد على مساحة تبلغ 5 كيلومترات

1 – W–Deprest Florence, Enquête sur le tourisme de masse coll, maap emonde, Edition Bellin, Paris, 1997, P 104.

2 – زيد سلمان عبوي، نفس المرجع السابق، ص 242.

• **جزيرة جربة:** تقع على الساحل الجنوبي للجمهورية، على مشارف الصحراء وتعتبر مقصدا مميزا للوافدين الذين يبحثون عن الهدوء والشمس والطبيعة العذراء، زيادة عن طابعها العصري الذي دعمته السلطات برفاهية فاخرة من خلال بناء مطار وشبكة نقل بري وبحري متطورتين وبــطاقة نقل مرتفعة وهياكل الإيواء المصنفة في مجملها مما يخلق نوعا من سياحة الرفاهية العالية والموجهة لنوع معين من المستهلكين وهم الأثرياء الذين يستهوون المنتوج السياحي الكامل العناصر والراقي.(1)

إن الإرث الروحي والتاريخي للجمهورية التونسية المتميز بقيمه الجمالية والسياحية مدعم بعدة مؤسسات متحفية تساهم في حفظ هذه المقومات وتحاول نشرها عبر الأبواب المفتوحة التي تنظمها، ودراسة الأسعار التي تتبعها من أجل استقطاب أكبر عدد ممكن من الزوار، وأهم هذه المتاحف:

• متحف باردو الوطني: يقع بالعاصمة ويعد أكبر متحف في المغرب العربي ويضم العديد من اقطع الفسيفسائية النفيسة التي يعود تاريخها إلى العهد الروماني والبونيقي، كما يضم أيضا معروضات فنية تترجم الرصيد التاريخي للدولة في هذا المجال.

• متحف دار عبد الله: يقع بالعاصمة أيضا، وهو بيت تونسي عتيق وعريق يعبر عن حياة الأثرياء في العاصمة التونسية خلال القرن التاسع عشر.

• متحف الموسيقى العربية المتوسطية: الذي يوجد بقرية سيدي بوسعيد وهو عبارة عن قصر عريق لأحد البارونات الذي كان يهتم بالهندسة العمرانية، ويضم المتحف قطعا خشبية وتحفا معدنية ومخطوطات قديمة.

• متحف قرطاج الوطني: يضم المتحف الذي يقع على هضبة تسمى بهضبة "بيرصة" عددا من التحف الحفرية التي أنجزت خلال القرن الماضي والتي تتعلق بحقبة البونقيين والرومانيين.

1- زيد سلمان عبوي، نفس المرجع السابق، ص 243.

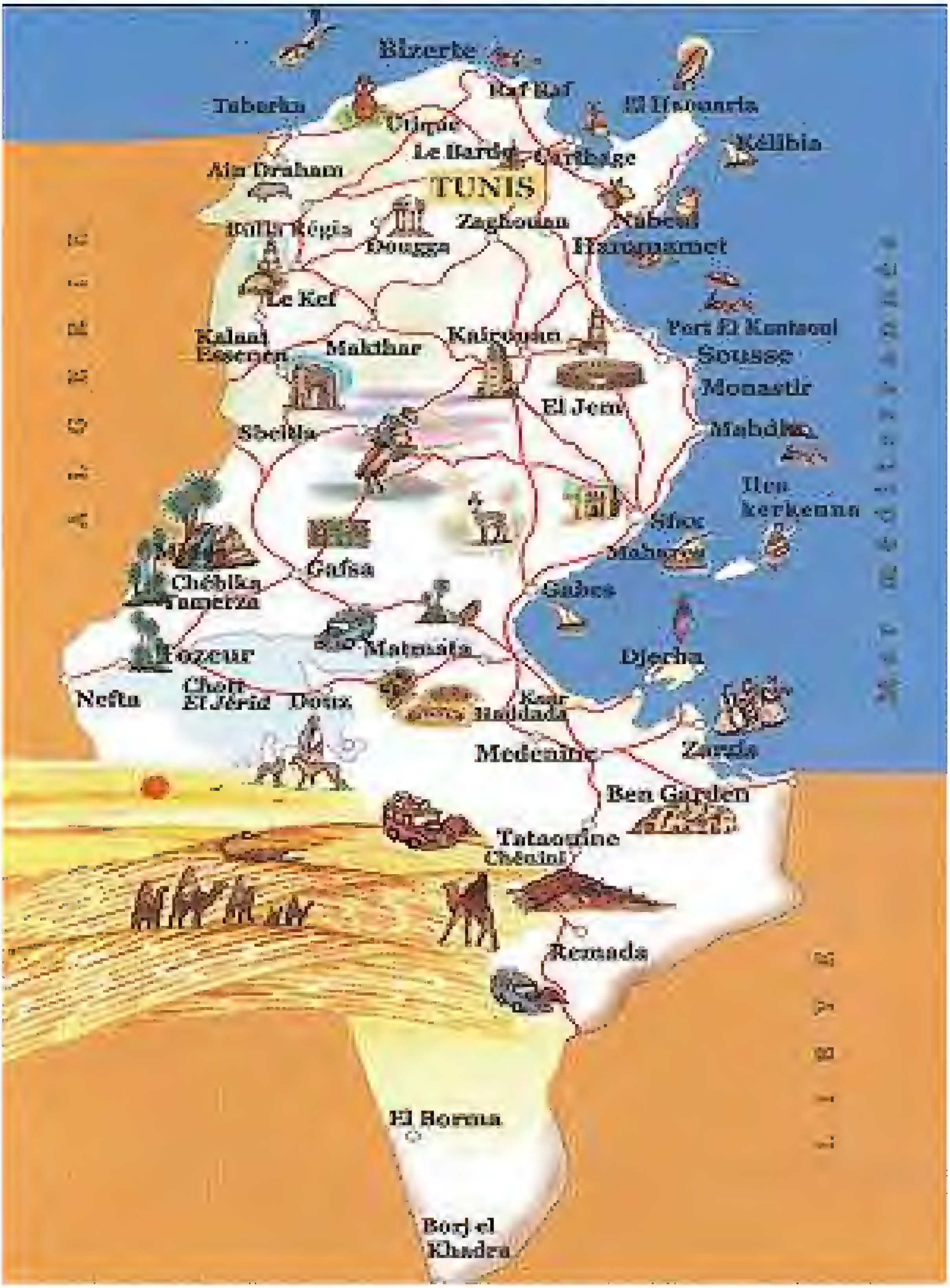
• متحف المحيطات وعلوم البحار: وهو معرض ثري لعدد من الأحواض التي تحتوي على كائنات بحرية وسمكية ثمينة وثرية، يعود تاريخها إلى القرن السادس عشر ميلادي.

• متحف العملة: يعرض هذا المتحف كل ما يتعلق بطريقة صك العملات التونسية في تاريخ تونس من آلات وصور ومعادن نفيسة.[1]

إن توافر الجمهورية التونسية على هذا العدد الضخم من المؤسسات المتحفية والآثار الجيولوجية الطبيعة، التي تشكل الأرضية الصلبة للسياحة في هذا البلد، لا يقلل من أهمية إرث المجتمع التونسي من العادات والتقاليد والأعياد التي خلفها تعاقب الحضارات على الإقليم التونسي، حيث ترسخت عدة مواسم وأعياد يعود تاريخها إلى أزمنة بعيدة، مثل احتفالية "سيدي محرز" التي تقام سنويا في زاويته وضريحه المتواجد بضاحية العاصمة التونسية، كما خلفت الحضارات التي حكمت تونس سوق شغل أساسه عدة مهن وحرف لازالت تمتهن إلى غاية هذا التاريخ والتي أكسبت تونس شهرة متميزة في هذا المجال مثل صناعة الجلود التي تنتشر عبر كافة أرجاء الدولة وصناعة الفخار والخزف بمنطقة "نابل" و"الحمامات"، صناعة النسيج بالجنوب التي تشتهر بإنتاج "البرانيس" و"الطرابيش" كمدينة "توزر"، مما جعل هذا الجانب من السياحة يخلق قيمة اقتصادية إضافية في المجتمع التونسي، كما عمدت الحكومة التونسية إلى تقنين هذه الحرف وتشجيعها من خلال إنشاء التعاونيات والجمعيات، وتمكينها من إعانات مالية تساعد الحرف على الصمود أمام الأعمال الأخرى.

1 - www.tourisme en tunisie.com

شكل رقم (02): خريطة تونس السياحية



المصدر: *www.wikipédia.org/tuniegeo*

المطلب الثاني: المقومات المادية والتسييرية

وفقا للنظرية المعمول بها في مجال السياحة العالمية، والتي تجسد البناء المؤسساتي المحوري للقطاع السياحي في المقومات المادية المتمثلة في مؤسسات الإيواء بمختلف أصنافها، وشركات النقل بمختلف أنواعه (الجوي، البري والبحري)، بالإضافة إلى الشركات المنظمة للحلات أو مايعرف بالوكالات السياحية.

الفرع الأول: الطاقة الإيوائية في تونس

ذكرت دراسة حديثة أجريت من طرف "الشبكة الأورومتوسطية لوكالات ترقية الاستثمارات" أن عدد الأسرة في تونس قد تضاعف تضاعفا مطلقا في ظرف عشرية واحدة، إذ قفز عدد الأسرة من 116.500 إلى 222.000 سرير بين سنتي 1990 و2003[1] ويتوقع أن تتزايد الطاقة الإيوائية بتونس لتبلغ 300.000 سرير سنة 2025[2]، ويدل هذا التطور على قوة الحركية التي يعرفها هذا المجال ،مما يشكل دليلا قاطعا على إيمان السلطة التونسية بقوة السياحة داخلها واعتبار الرفع من الطاقة الإيوائية التحدي المفتاحي والمحور الرئيسي الذي تتبني عليه التنمية السياحية، وذلك بإشراك جميع الفاعلين في القطاع عوام كانوا أم خواص، مع شمول جيع التصنيفات الفندقية المعمول بهافي الأسواق السياحية الدولية والتي حددتها المنظمة العالمية للسياحة.

سيتضمن الجزء الموالي استعراضا للمؤشرات الرقمية، التي تثبت التطور المؤسساتي الحاصل على أرض الواقع من خلال الجدول التالي:

1- Réseau Euro méditerranéen d'agences de promotion des investissements, La filière du tourisme dans les pays méditerranées, N° 17, Mai 2006, p 38.

2- Smaoui (A), Quel tourisme pour le 20ème siècle ? la Tunisie au 20ème siècle, Tunisie, 1995, P138.

جدول رقم (13) تطور عدد الأسرة في تونس

السنة	عدد المؤسسات	عدد الأسرة
1990	508	116.534
1991	532	123.188
1992	563	135.561
1993	571	144.008
1994	583	152.933
1995	612	161.498
1996	641	169.945
1997	662	178.176
1998	692	184.616
1999	722	191.955
2000	736	197.453
2001	755	205.605
2002	777	214.319
2003	790	222.018
2004	800	226.153
2005	816	229.837
2006	625	231.838
2007	834	235.727
2008		238.495

المصدر: الديوان الوطني للساحة التونسية -إحصائيات 2008-.

إن التطور الواضح والمنتظم لسعة الاستقبال الذي يعبر عنه الجدول يتعلق بخارطـــة فندقية تتوزع على كافة ربوع الجمهورية التونسية وحسب فئات التصنيف المعمول بها عالميا والمدرجة ضمن الجدول التالي:

جدول رقم (14) توزيع عدد الأسرة حسب الصنف

الصنف / السنة	2005	2006	2007	2008
خمس نجوم (05)	28.128	29.158	29.371	28.305
أربعة نجوم (04)	76.098	78.955	82.730	74.259
ثلاثة نجوم (03)	77.149	77.126	78.733	77.861
نجمتان (02)	22.477	20.655	21.190	19.987
نجمة واحدة (01)	2.885	2.989	2.881	2.971
فنادق غير مصنفة	11.380	11.227	9.648	7.700

المصدر: الديوان الوطني للسياحة التونسية -إحصائيات 2007-.

إن أول ما تظهره هذه الإحصائيات تركز السعة الإستقبالية بشكل ملحوظ في الفنادق المصنفة، لا سيما الصنفان ثلاث وأربع نجوم الأمر الذي يفسر قوة هذا النوع من من المؤسسات التي تعود أساسا إلى كثافة الطلب على هذا المنتوج الذي تكون تكلفته في متناول الوافدين الأجانب اللذين لا تسمح ميزانيتهم باستهلاك خدمات المؤسسات الفندقية من الطراز العالي أي الفنادق خمس نجوم التي ليست متاحة لإمكانيات الطبقات الاجتماعية المتوسطة من السياح الأجانب اللذين عادة ما لا تتاح لهم هذه السلع في بلدانهم الأصلية لارتفاع الأسعار مقارنة بمستوى الدخل وقيمة العملة التي ترتفع في الدول المضيفة.

إن المؤسسات الفندقية التي هي دعامة النشاط السياحي بشكل عام، تمثل في تونس الأداة الرئيسية والمؤشر الصادق عن نمو هذه الصناعة في هذا البلد، الحقيقة التي نستشفها بسهولة من الأرقام التي تحتويها الجداول، فمعدل التغير لم يتعرض للانخفاض، بالعكس فهو في ارتفاع منتظم ومتزايد، وهذا تفسير منطقي لنجاح سياسة الدولة في الاستمرار في النهوض بهذا القطاع وتطويره سواء عبر المبادرة العامة أي الاستثمار العمومي أو المبادرة الخاصة والمتمثلة في الاستثمار الخاص، فقد حققت في هذا الصدد مداخيل استثمارية بشكل عام قدرت بـــ: 213,2 مليون دينار سنة 2007، وارتفع هذا الرقم ليبلغ 253,6 مليون دينار سنة 2008 أي بتراكم مقدر بـــ: 6.539,80 مليون دينار تونسي وبمعدل نمو يقدر بـــ: 19% [1]، وهو وضع جد إيجابي ينم عن اعتماد تونس لنهج سليم يستند في جوهره على مفهوم التنمية المستدامة والتي أنشأت من أجلها "اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة" التي استحدثت طبقا للمرسوم 2061/93 المؤرخ في: 11 أكتوبر 1993. [2]

أما عن مستوى استغلال هذه المؤسسات والذي يتجلى من خلال الليالي المقضية في هذه المؤسسات والذي يبينه الجدول الموالي والمتعلق بسنة 2007 والذي يفصل مستوى الاستغلال حسب المؤسسات المصنفة بالترتيب.

1- النشرة الإحصائية للديوان الوطني للسياحة التونسية، 2008، ص15.

2- Jean Chapoutot, La politique touristique de la Tunisie a l'heure de la mondialisation, Paris, 1997, P164.

جدول رقم (15) تعداد الليالي المقضية في الفنادق التونسية سنة 2008

نوع السياحة / درجة التصنيف	ساحلية	حضرية	مختلطة	المجموع
خمس نجوم	4.826.918	150.317	325.484	5.302.710
أربع نجوم	15.121.756	639.431	240.385	16.001.572
ثلاث نجوم	10.797.691	681.532	327.475	11.806.698
نجمتين	2.102.172	76.767	151.861	2.330.800
نجمة واحدة	47.731	14.686	118.141	180.558
مجموع ليالي الفنادق المصنفة	32.896.268 (%96,2)	1.562.733 (%93,6)	1.163.346 (%77,5)	35.662.347 (%95,3)
القرى السياحية	907.771 (%2,7)	/	/	907.771 (%2,4)
مجموع ليالي الفنادق غير المصنفة	386.992 (%1,1)	106.539 (%6,4)	337.032 (%22,5)	830.563 (%2,4)
المجموع العام	34.191.031 (%100)	1.669.272 (%100)	1.500.378 (%100)	37.360.681 (%100)

المصدر: الديوان الوطني للسياحة التونسية2008.

إن الملاحظ من الأرقام المبينة أعلاه أن مستوى شغل المؤسسات الفندقية في القطاع السياحي بتونس قد بلغ أقصاه معتمدا في ذلك على الفنادق من الصنف الرابع والصنف الثالث، وهذا معناه أن السياحة في تونس قد تمكنت من استقطاب أعدادا هائلة من الوافدين لاسيما من الأسواق المصدرة التقليدية التي اعتادت اقتناء المنتوج السياحي لهذه المنطقة والتي تتصدرها السوق الأوروبية بريادة فرنسا وألمانيا، تليها السوق المغاربية ثم السوق الأمريكية الشمالية[1].

وقد أصدر المختصون في مجال السياحة التونسية ترتيبا يكاد يكون مستقرا لجنسيات الوافدين إلى الجمهورية على النحو التالي:

جدول رقم (16) الأسواق المصدرة للسيـــاح في تونس

الأسواق	سنة 2007	سنة 2008	ملاحظات
السوق الأوروبية	45 %	42 %	/
السوق المغاربية	37 %	40 %	/
أسواق أخرى	18 %	18 %	/

المصدر: استنتاج من معطيات النشرة الإحصائية للسياحة التونسية للديوان الوطني التونسي للسياحة 2008.

من الواضح أن تونس أضحت إحدى الواجهات السياحية الرائدة في حوض البحر المتوسط خاصة فيما يتعلق بالسياحة الساحلية، الوضع الذي تؤكده الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال، حيث عمدت كبرى الشركات السياحية في العالم على غرار "نادي ماد" المشهور والذي ترسخ في السوق السياحية التونسية في "جزيرة جربة" منذ مطلع

1- نشرة إحصائيات الديوان الوطني التونسي للسياحة سنة 2008.

الخمسينات سنة 1954[1] إلى الاستثمار بمختلف أشكاله (نوادي، فنادق والإقامات العائلية)، بالإضافة إلى المؤشر المتنامي وخصوصا الثابت للأسواق الأجنبية المصدرة للسياح الوافدين عبر متعاملين وفيين للمنتوج السياحي التونسي.

ساهم قطاع السياحة في تونس في استيعاب اليد العاملة بشكل كبير، فقد تضاعف عدد المستخدمين بهذا القطاع في ظرف عشرية من الزمن (200/1985) ،وتبلغ العمالة فيه 15,1٪ سنة 2010 بعدد عمال مباشرين مقدر بــــــ96.611[2] تتوزع على مختلف الوحدات والمؤسسات الخدماتية التابعة للسياحة، ميزة التشغيل في السياحة التونسية أنها تعتمد بشكل كبير على المهارات ومسألة التكوين فأول معهد تكوين سياحي فتح بتونس يعود تاريخه إلى سنة 1960 ثم أثريت خارطة التكوين بالعديد من المؤسسات على رأسها المعهد العالي للسياحة الذي يتطلب الالتحاق به شروط جد نوعية، وهذا يفيدنا في استشفاف توجه الدولة نحو سياحة نوعية وقادرة على المنافسة

الفرع الثاني: مؤسسات النقل في تونس

يعرف قطاع النقل في تونس نوعا من التطور باعتباره عصب النشاط السياحي، غير أن العالمين بشؤون السياحة التونسية يقرون باستحواذ شركات الطيران على الجزء الأكبر من هذا القطاع:

1- النقل الجوي:

تستقل جل السياحة الوافدة إلى الجمهورية وسيلة النقل الجوي وذلك بنسبة 70%، وعلى هذا الأساس كرست السياسات الداخلية هدف تطوير هذا النشاط مما أسفر عن توفر الدولة عن سبع مطارات دولية محورية تستقبل وتصدر رحلات وفق برامج منتظمة بالإضافة إلى الرحلات (*Charter*) التي تنظمها شركات النقل الجوي،التي

1- Agence japonaise de coopération intrnationale(JICA),schéma directeur du developpement du tourisme en tunisie –horizon 2016–.

2- world travel tourism council ,tavel and tourism economy,Tunisia;2008.

استحوذت على نسبة 60٪ من نصيب النقل في تونس سنة 2000[1]، وهذا عبر الشركات الجوية التونسية وهي:

- التونسية الجوية وهي شركة عمومية أنشأت منذ الاستقلال.
- الجوية الجديدة وهي شركة تابعة للقطاع الخاص أنشأت سنة 1989.
- قرطاج للطيران الجوي وهي شركة تابعة للقطاع الخاص أنشأت سنة 2002.

اتحدت شركات القطاع الخاص الجوية الجديدة وقرطاج للطيران الجوي سنة 2008 وتقاسمت نسبة 50 ٪ من الرحلات الشاملة مع التونسية للطيران وتم الاحتفاظ بتسمية الجديدة للطيران وهذا دليل على قوة القطاع الخاص في تونس.[2]

هذا وقد حرصت الوصاية على هذا القطاع على إنشاء خارطة متوازنة لتموقع المطارات عبر كافة ربوع الاقليم التونسي بهدف خلق نوع من التوازن في التنمية في المراكز الحضرية المهمة في كافة أنحاء الدولة، كما يستهدف توزيع المطارات على الشكل الذي سيلي تقديم منتوج سياحي متنوع حسب تنوع الطبيعة التي تتوافر عليها الدولة:

- المطار الدولي بتونس العاصمة (قرطاج): يتسع لـــ: 4,5 مليون مسافر سنويا.
- المطار الدولي إبالمنستير: يتسع لـــ: 5 مليون مسافر سنويا.
- المطار الدولي بجربة: يتسع لـــ: 4,3 مليون مسافر سنويا.
- المطار الدولي بتوزر.
- المطار الدولي بطبرقة.

---

1 – Maxim weigert, ,Le tourisme en tunisie,les défis a l'heure de transition démocratique , institut de prospective économique du monde méditerranéen , EPIMED ,2012,p10.

2 –Maxim weigert,opcit ;p11

- المطار الدولي بصفاقس.
- المطار الدولي بقفصة. [1]

وتتكفل بتسيير هذه المطارات مؤسسة "الديوان الوطني للطيران المدني والمطارات".

إن تنظيم قطاع النقل الجوي في الجمهورية التونسية يعتمد على برامج رحلات منتظمة ومستقرة، بشكل يتماشى ووتيرة الحركة السياحية الدولية.

2- النقل البري:

يتكامل النقل الجوي في السياحة التونسية مع النقل البري الذي تشرف عليه وزارة التجهيز والإسكان، التي حرصت على أن تواكب تطوير شبكات النقل البري بالتوازي مع النمو الديمغرافي الحاصل داخل الدولة، ففي سنة 1994 بلغ طول الطريق المعبدة لكل 1000 نسمة مسافة تتراوح بين ستة وعشرة كيلومترات موزعة على شبكة طرقات يبلـــغ طولهـــا 6000 كلم تربط بين أهم المراكز الاقتصادية في الدولة وتتخللها نسبة 23% من الطرقات الوطنية، وتتميز شبكة الطرقات التي تؤدي إلى المناطق السياحية بالتعبيد الجيد إلا أنها تعرف بعض الاختناق عند بعض الموارد السياحية الرئيسية كمنطقة "سوس" و"الحمامات" اللتان تشهدان حركة مرور مكثفة على مدار المواسم السياحية باختلاف قوتها (منخفضة، متوسطة أو مرتفعة)، ولهذا السبب وضعت السلطات المختصة مخططا استعجاليا بقصد توسيع شبكة النقل من خلال خلق محاور جديدة وتحديث القديمة منها، وقد قدرت هذه السلطات عدد السياح الأجانب الذين يستخدمون الطرق البرية التونسية يفوق المليون سائح سنويا[2].

1- الديوان التونسي للسياحة، النشرة الإحصائية للسياحة، 2008، ص 50.

1- JICA,opcit ;p 287.

3- السكك الحديدية:

وتشرف على هذه الوسيلة "الشركة الوطنية التونسية لسكك الحديدية"، ويبلغ طول هذه السكك 2.286 كم بأربع محطات محورية هي:

- محطة تونس – صفاقس – قابس.
- محطة تونس – ماطر – بنزرت.
- محطة تونس – باجة – جندوبة – غرديماو قرب الحدود الجزائرية.
- محطة تونس – المهدية.

وبالنظر لطموحاتها الواسعة للرقي بالنشاط السياحي من خلال تطوير المنشآت القاعدية الخاصة بهذا القطاع، تطمح وزارة النقل إلى توسيع هذه الشبكة بمسافة 70 كم ومحاولة خلق محور مزدوج بين العاصمة التونسية وأهم منطقة سياحية ساحلية وهي منطقة "سوس" وفي إطار مساهمة وسيلة النقل عبر القطارات في تفعيل الحركة السياحية فقد عمد القطاع الخاص إلى كراء قطار أطلق عليه إسم "السحلية الحمراء" ويختص بتنظيم رحلات دورية بين منطقتي "متلاوي" و"سالجة" أين توجد الكهوف سالجة وهي موقع سياحي مشهور وجذاب.(1)

4- النقل البحري:

يتمتع الشريط الساحلي التونسي بمجموعة من الموانئ البحرية، يرى خبراء السياحة بأنها تغطي الحاجة لهذه الوسيلة إذا ما قورنت بالطلب عليها من قبل السواح الوافدين، ويبلغ عدد هذه المؤسسات 08 مؤسسات تحت إشراف "ديوان النقل البحري للبضائع والموانئ"، إلا أن حركة النقل البحري على العموم تتم عبر الميناء الذي يوصف بالرئيسي وهو ميناء" لاقوليت"، حيث قدر عدد مستعمليه من الوافدين208 مليون مسافر وافد سنة 1999، بينما بلغ عدد المغادرين عبره 172 مليون مسافر مغادر.(2)

1- JICA,opcti; p 288.

2- الديوان الوطني للسياحة، النشرة الإحصائية للسياحة في تونس 2007، ص19.

أما الحديث عن نقل بحري سياحي بحت فهو يعني الحديث عن الرحلات المنظمة على ظهر البواخر واليخوت السياحية والتي يتناولها الجدول التالي:

الجدول رقم (17) حركـــة الملاحـــة البحريـــة

السنة	ميناء لاقوليت	ميناء بنزرت	ميناء سوس	ميناء صفاقس	ميناء قابس	ميناء زرزيس	المجموع
1997	130.285	603	907	–	918	–	132.713
1998	100.811	–	3.451	–	1.862	–	106.124
1999	156.297	1.298	1.820	535	8.660	83	168.693

المصدر: ديوان النقل البحري ونقل البضائع.

تعبر الإحصائيات التي تضمنها الجدول عن هيمنة ميناء العاصمة "لاقوليت"، فجل حركات الرحلات السياحية ترسو فيه وذلك راجع لقصر مسافة وسط البحر الأبيض المتوسط خاصة عند مضيق العاصمة التونسية، وتشير مصادر السياحة في تونس إلى أن هذه الحركة السياحية تتم على ظهر بواخر أجنبية خاصة فرنسا وإيطاليا، ويفسر غياب المبادرة العامة أو الخاصة في هذا المجال إلى ارتفاع اقتناء وسيلة النقل البحرية الموجهة لهذا النوع من الرحلات والتي تتطلب مستوى فاخر يستجيب لمستهلكي هذا النوع من المنتوج السياحي.

الفرع الثالث: تنظيم القطاع السياحي في تونس

إبان فترة الاحتلال، لم يعرف القطاع السياحي التونسي تنظيما حقيقيا، وارتبط الوضع باهتمامات المشرع آنذاك والمنصبة حول قطاعات أكثر أهمية بالنسبة للسلطة الفرنسية، فاقتصر تمثيل القطاع السياحية على فاعل وحيد هو: "نقابة أصحاب الفنادق التونسية"* التي لعبت الدور الاستشاري والوجه الرئيسي للنشاط في هذا المجال.

غداة الاستقلال، أصبحت إعادة تنظيم الاقتصاد بمختلف أنشطته ضرورة ملحة بهدف توجيه كافة الموارد نحو إنعاش آلة التنمية في الدولة، وعليه حضيت السياحة بخارطة مؤسساتية على النحو الآتي:

الوصاية المركزية:

مباشرة بعد الاستقلال سنة 1956، خص المشرع التونسي السياحة بديوان ألحق بأمانة الدولة للصناعة والنقل(1)، إلا أنه وللأسباب تتعلق بأهمية هذا النشاط قررت الحكومة بمقتضى المادة 22 من قانون المالية المؤرخ في: 1960.12.31 تعويض الديوان تعرف السياحة الآنف الذكر بمديرية مستقلة ملحقة بالأمانة الوطنية للاتصال والسياحة واستقر هذا التنظيم إلى غاية التعديل الوزاري الذي أجري بتاريخ: 1969.09.09، حيث تغيرت الوصاية بإلحاق السياحة بالأمانة الوطنية للشبيبة والرياضة.

ولم تعرف السياحة التونسية الاستقلال من حيث الوصاية إلا بإنشاء وزارة السياحة التونسية بموجب الرسوم الصادر بتاريخ: 1969.11.07، إلا أن هذا الاستقرار لم يدم طويلا، حيث ألغيت الوزارة بموجب المرسوم الصادر بتاريخ 1986.07.28 الذي ألحق السياحة بقطاع الصناعة والتجارة، وفي سنة 1989 وضع القطاع السياحي تحت

* نقابة أصحاب الفنادق التونسية، تسمى الجمعية التونسية لأصحاب النزل، أنشأت في 1960/09/21 وتهدف إلى حماية المصالح الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها وتمثلهم أمام الهيآت الرسمية في تونس.

1- Nacer Mellouche et Moncef Kcibi, Le tourisme, récit d'un demi siècle, Simpact, Tunis, Juin, 2007, P37.

وصاية وزارة السياحة والصناعات التقليدية طبقا للمرسوم 162/89 المؤرخ في: 1989.10.18 المتضمن تنظيم وزارة السياحة في تونس[1].

الديوان الوطني للسياحة التونسية:

يعود تاريخ إنشائه إلى سنة 1959، ويتشكل تنظيمه الإداري المركزي من:

- مديرية الدراسات.
- مديرية الإنتاج والجودة.
- مديرية الترقية.
- مديرية التكوين.
- مديرية المنازعات الإدارية.

ويتدعم العمل التنسيقي للديوان بممثليات جهوية عبر المناطق السياحية في الجمهورية، بالإضافة إلى ممثليات خارجية في الدول التي تعتبرها الحكومة التونسية سوقا مصدرة للوافد الأجنبي وعددها 23 دولة * تتوزع عبر العالم.[2]

أما عن المهام الأساسية الموكلة لهذا الإدارة طبقا للمرسوم رقم 264/71 المؤرخ في 1971.07.20 [3]:

- وضع مفهوم للتنمية السياحية داخل الدولة.

1- Mounir Sahli, Opcit, p 38.

* هذه الدول هي الجزائر، ألمانيا، السعودية، النمسا، بلجيكا، كندا، دبي، إسبانيا، الولايات الأمريكية المتحدة، فرنسا، بريطانيا، آثينا، المجر، إيطاليا، ليبيا، بولونيا، البرتغال، روسيا، السويد، سويسرا، تشيكيا وتركيا.

2- Nacer Mellouche, Opcit, P 61.

3- Mounir Sahli: Opcit, p 41.

* STB, Société Tunisienne des Banques- BT, Banque Tunisienne - TC, Tourning Club- TA, Tourning Automobile.

- تنفيذ البرامج المعتمدة من قبل الحكومة.
- ترقية وتصدير الوجهة التونسية.
- السهر والإشراف علة منتوج التكوين المتعلق باليد العاملة في القطاع السياحي.

إلى جانب القطاع الحكومي الممثل في التنظيمين السابقي الذكر، يساهم القطاع المختلط في هيكلة النشاط السياحي وذلك عن طريق التنظيمات التالية:

1- الشركة التونسية للفنادق والسياحة:

يعود إنشائها إلى سنة 1959، وهي شركة ذات مساهمة عدة مؤسسات مصرفية وسياحية في تونس (*STB-BNA-BT-TC-TA*)* وظيفتها الرئيسية تسيير الفنادق الموجودة وتسويق الوجهة التونسية كمقصد سياحي من النوع الرفيع عن طريق تشييد مؤسسات إيواء من الطراز العالي.

2- الفيدرالية التونسية للفندقة:

أنشئت ثماني سوات بعد الاستقلال، أي سنة 1964، وامتداد لنقابة أصحاب الفنادق التونسيون (أنظر هامش الصفحة السابقة) الموجودة إبان فترة الحماية الفرنسية، وقد أوجدت من أجل توحيد أصحاب الفنادق الخاصة في إطار تنظيم معتمد من طرف الدولة، وبغرض الدفاع عن مصالح ملاك الفنادق والمساهمة في إثراء السياسة العامة للقطاع.

---

* STB, Société Tunisienne des Banques– BT, Banque Tunisienne – TC, Tourning Club– TA, Tourning Automobile.

3- الفيدرالية التونسية للوكالات السياحية:

أنشئت بتاريخ 1964.05.20، كأداة إضافية لتقوية البناء المؤسساتي للقطاع السياحي في تونس، وذلك عن طريق تمثيل أصحاب الفنادق الخواص، وتكريس مساهمتهم في الدفع بعجلة التنمية السياحية قدما، مع حماية المبادرة الخاصة ورأس مال المستثمر.

3- **مجلس التخطيط السياحي:** هيئة مختلطة بين القطاع العام والقطاع الخاص يهتم بصياغة الخطط التي تعتمدها استراتيجيات التنمية السياحية التت تقرها السياسة العامة[1]

المبحث الثاني: السياسات السياحية في تونس

المطلب الأول: آليتي الخوصصة والاستثمار في السياحة بتونس

لقد بقيت تونس لأمد طويل رهينة عائدات المحروقات بشكل رهيب، كما عانت مـــن مشكل عويص هو اضطراد مديونيتها الخارجية جراء عدة عوامل منها أزمـــة الـــنفط العالمية لسنة 1986 وما انجر عنها من انهيار في أسعار البترول، إضافة إلـــى ذلـــك انتهاج الدولة لسياسة دعم الأسعار للمواد الأولية ذات الإستهلاك الواسع، هذا الوضـــع الإقتصادي الحرج دفع بالمشرع التونسي إلى البحث عن بديل منافس للـــنهج الســـابق، ومحاولة الإتجاه نحو سياسة إصلاحية ترسخ آليات حديثة يفرضـــها الواقـــع الـــدولي والوضعية الداخلية على حد سواء، وتمثلت الآليات المســـتحدثة فـــي الإســـتراتيجيتين التاليتين:

الفرع الأول: الخوصصة في السياحة بتونس

في الحقيقة إن اعتماد هذه الإستراتيجية مرده إلى عوامل أهمها:

- عجز الخزينة العمومية من مواصلة دعم أسعار كافة المواد الأولية علـــى قـــدر المساواة ودون تمييز.

1- عبد الحميد الطائي، نفس المرجع السابق، ص240

- الإنصياع لتيار العولمة والمتفصل في جوهره حول تحرير الإقتصاديات الحديثة والخروج بها من دائرة التخطيط الموجه والشامل.

- الصحة المالية المتوسطة أو المتردية في غالب الأحيان لجل المؤسسات الإقتصادية.

- محاولة تشجيع وتيرة الإستثمار عبر تحويل ملكية رؤوس الأموال وفقا للميكانيزمات التي جاءت بها الخوصصة.

نظرا لهذه الأسباب توجب على صناع القرار في الجمهورية التونسية الإسراع بتشريع أطر جديدة تفعل وتنعش آلة التنمية من جديد، فكانت الانطلاقة الحقيقية للمسار الإصلاحي باستحداث الخوصصة كمحور جديد بتاريخ 1987/01/07 بصدور النص القانوني الموجه لهذه العملية وهو القانون رقم 82-89 الذي حدد المبادئ الأساسية للآلية المستحدثة والمتمثلة في:

أ- تحديد مفهوم الخوصصة كالتالي:

- ترسيخ مواصلة توخي الصالح العام، فنقل الملكية العمومية للقطاع الخاص يجب أن يراعي المتطلبات الإجتماعية والمشكلة أساسا في الحفاظ على مناصب الشغل، ومحاولة عدم تقليص عددها.

- ضمان تقوية الشركة المعروضة وجعلها قادرة على المنافسة تفاديا للوقوع في شرك الإحتكار الذي قد ينجم عن استحواذ القطاع الخاص على أنشطة معينة دون غيرها.

- الحفاظ على تواجد المؤسسة كوحدة منتجة في السوق وإبعاد شبح إغلاقها.

ب- ضمان الشفافية بتكريس الأمور التالية:

- احترام مبدأ المنافسة البناءة.

• وضع دعائم إشهارية فعالة وكافية تضمن إعلام كافــة الفــاعلين فــي المجــال الإقتصادي.

• تكليف مهنيين مختصين بالإشراف على عملية تقييم العروض المقدمة مع إشراك الفاعلين والإدارات المعنية في اتخاذ القرار الأصلح والجماعي لتحديد مصير الشــركة المعنية .

كما تضمن الإطار التشريعي السالف الذكر كل الإجراءات المقلوبة التي تتعلق بكيفية تجسيد هذا التحول الإقتصادي الهام وذلك عبر فصوله العديدة التي بلغت 32 فصل.(1)

ميّــز الخبراء في تاريخ هذه الإستراتيجية ثلاث مراحل رئيسية:

• **المرحلة الأولى 1987-1994:**

تمت خلال هذا المجال الزمني التجسيدات الأولى للخوصصة والتــي مســت بدايــة المؤسسات التي وصفها الخبراء الإقتصاديون في خانة الشركات ذات الصحة الماليــة غير المتوازنة*، مع التركيز على قطاعات محددة حصرتها الســلطة فــي: الســياحة، التجارة، الصناعات الفلاحية-الغذائية ومواد البناء، وقد أخذ إجراء الخوصصة الصور التالية:

1- البيع الكلي والصرف للشركات بمعنى أن تتضمن عملية البيع العقــار + رأس المال + النشاط (*Vente en bloc*).

2- تفكيك المؤسسات إلى وحدات صغيرة مستقلة ماليا تســهيلا لعمليــة التنــازل التدريجي (*Concession*).

---

1 -http// : www.privatisation.gov.tn/fr/doc/asp?

* الصحة المالية غير المتوازنة، المقصود بها التذبذب مع طغيان النفقات في زمرة التكاليف على المداخيل (قد يحدث التوازن لكن نادرا).

3- الخوصصة المختلطة بمعنى البيع + التنازل.[1]

إن جدوى هذه الفترة الإبتدائية تمثلت أساس في توجيه الجمهور نحو قيـــاس نـــبض السوق الإقتصادية الوطنية والأجنبية، إزاء النهج الجديد وردة فعل شريحة الفاعلين من أصحاب رؤوس الأموال في هذا الميدان.

وقد نبه صناع القرار في السلطة إلى ضرورة توسيع عينـــات النشـــاط وتنويعهـــا، بغرض استقطاب أكبر قدر ممكن من الراغبين في اقتناء المؤسسات المعروضة، كمـــا اعتمدت هذه السلطة منهج التدرج في الخوصصة محاولة منها في إحداث نقطة تقـــاطع واتفاق مع المستثمرين.

- **المرحلة الثانية 1994-1997:**

بعد أن أخذت المرحلة السابقة طابع التجريب، اتسمت هذه المرحلة بطابع التجســـيد الفعلي والتأطير الأنجع في توجيه الإصلاح على نحو يضمن الفعالية علـــى المســـتوى العام أو المستوى الخاص، وذلك بإثراء الأطر القانونية بإصدارات تشـــريعية قطاعيـــة توسع من دائرة عينات المؤسسات المطروحة للخوصصة والتي مست حتى تلك التـــي تتمتع بحالة مالية سليمة وجيدة، وذلك عن طريق البيع الكامل للأسهم طبقا لدفتر شروط مضبوط سلفا أو الإعلان عن عرض بالمزايدة للبيع(*OPV*) * طبقا للقانون رقـــم 94-102 المؤرخ في 1994/08/01 [2]، والذي نصب لجنة تشرف علـــى هـــذه العمليـــة وتنظّم عملية الدراسة وفتح الأظرفة.

فعلا لقد ساهم القانون السابق الذكر على أعطاء دفع قوي ومنظم لآلية الخوصصـــة، فقد ضخ جرعة كافية من الضمانات التي رفعت من مصداقية السياسة الجديدة وشكلت

1-http// privatisation.gov.tn (même ressource précédente).02/06/2010

* OPV, Offre de Vente Publique.

2- الجمهورية التونسية، القانون رقم 94-102 المؤرخ في 1994/08/01 المعدل والمتمم للقانون رقم 82-89 المؤرخ في 1989/02/01 المتضمن لمساهمة الدولة في المؤسسات العمومية والشركات.

قاعدة صلبة لإقناع الرأي المستثمر، الأمر الذي تؤكده الإحصائيات المستقاة مــن هــذا الواقع والتي سنعرضها بعد استكمال المرحلة الثالثة.

- **المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد 1998**

واصل المشرع خلال هذه المرحلة نمط التوسيع، لكن هذه المرة ركز على توســيع نمط النشاط في حد ذاته، فطرحت عدة مؤسسات كبرى للخوصصـــة مثــل مصـــانع الإسمنت وكبرى شركات الإتصال (*GSM*) والتي حققت قفــزة نوعيـــة فـــي مجـــال الخوصصة حيث بلغت مداخيل الخوصصة 31.5 % من إجمالي مداخيل الخوصصـــة سنة 2006[1]، بالإضافة إلى توسيع نطاق القائمين على تنفيذ هذه السياسة بضم القطاع المصرفي كشريك يضمن دورا استثماريا قارا، بالإضافة إلى مهمة الوساطة في بعض الأحيان.

إن ما سنستعرضه من بيانات رقمية دليل دامغ على نجاح استراتيجية الخوصصـــة في السوق التونسية (مقارنة مع الجزائر):

1- http//:www.webmanagercenter.com/management,article 890–Tunisie –privatisation (02-06-2010).

جدول رقم (18) مؤشرات عن الخوصصة في تونس (الإحصائيات إلى غاية 2009/12/31)

نمط الخوصصة	عدد المؤسسات	نسبة الخوصصة	ملاحظات
خوصصة كاملة	116	%53	/
خوصصة جزئية	29	13%	/
فتح رأس المال	10	%05	/
تنازل	05	%02	/
تصفية	41	%19	/
أنماط أخرى	18	%08	/
المجموع	**219**	**%100**	/

المصدر : ***www.Privatisation.gov.tn***

يلاحظ من خلال هذا الجدول مردودية عالية للإستراتيجية المنتهجـــة، فبلـــوغ 219 مؤسسة مخوصصة دليل على تجاوب الفاعلين مع السياسة، بالإضافة إلى أن تغلب نمط الخوصصة الكلية (*Privatisation en bloc*) على الأنماط الأخرى، حيث بلغ الفارق بين هذا النمط والنمط الذي يليه (التصفية) نسبة 34% وهو فارق شاســـع، وتتـــرجم هـــذه النسب توفيق المخطط التونسي في تصنيف العينات التي طرحت للخوصصة، مما حقق مداخيل قدرت إلى غاية 2009/12/31 بـــ: 5.975 مليار دينار تونسي[1]، ســـاهمت فيها خوصصة المؤسسات السياحية بنسبة 31%.[2]

1- نفس المرجع الإلكتروني السابق.

2- www.webmanagercenter.com/managment/article/php.

تتفق الدراسات أن تونس نجحت إلى حد بعيد في تحقيق الأهداف المرجـــوة منهـــا، لاسيما في مجال السياحة حيث أصبح القطاع رأسماليا بامتياز[1] وهـــذا بتراجـــع دور الدولة في التخطيط والتوجيه وشيوع نوع من الاستقلالية الايجابية التي تجلت آثارهـــا على المنظومة الاقتصادية برمتها.

الفرع الثاني: ترقية الاستثمار في القطاع السياحي بتونس

في الحقيقة تبنّـــي الاستثمار كأداة لتطوير السياحة الوطنية في تونس، أمر لـــم يعـــد حصرا على هذا المجال، فالمشرع التونسي سن هذه السياسة لتحقيق الاقتصادية علـــى وجه العموم وفي كافة المجالات، كما لا تشكل هذه السياسة مســـتجدا علـــى الإطـــار التشريعي التنموي في هذا البلد.

أدرك المشرع في الجمهورية التونسية أن القطاع السياحي له مكانـــة متميـــزة فـــي الاقتصاد الوطني، فهو نشاط متشعب ذو صلة بأغلب الأنشطة الاقتصادية الاستراتيجية في الدول مثلا: النقل، الصحة، التجارة، ...الخ، مما يتيح للسياحة فرصة الاستفادة من مزايا الاستثمار التي يقرها القانون لهذه المجالات التي تتحول إلـــى مزايـــا مشـــركة، بالإضافة إلى التشجيعات ذات الخصوصية السياحية والتي تضمنتها أحكام التشريع طبقا للقانون رقم 21/90 المؤرخ في 1990.03.13[2]، والذي عرف النشاط السياحي على أنه: " النشاط السياحي هو ذلك النشاط الذي يضمن نشاطات الإيواء، التنشـــيط والنقـــل السياحي، وبدوره نشاط الإيواء يقوم باستقبال سياح بغرض تقديم لهم خـــدمات إطعـــام

---

1 -Jean-marie miossec,le tourisme en tunisie, un pays dans en développement dans l'espace touristique international, these de doctorat, université francois rabelais, tours ,1996.

2- الجمهورية التونسية، القانون رقم 21/90 المؤرخ في 1990.03.13 المتضمن قانون الاستثمار السياحي في تونس.

وترفيه فني عن طريق التنشيط السياحي، أما النقل السياحي فهو خدمة ثابتة تقوم على تنظيم رحلات برية وبحرية"[1].

إلا أن هذا التعريف توسع ليشمل أنشطة إضافية وفقا للتعديل الذي أقره المرسوم الصادر بتاريخ 2003.05.05 والذي رأى في الأنشطة التالي ذكرها، أنشطة ذات تصنيف سياحي بحت لا يجب إغفالها وهي:

- السياحة المعدنية.
- سياحة المؤتمرات.
- وحدات تسيير مؤسسات الإيواء.
- وكالات السفر والسياحة[2].

بمقتضى هذه التشريعات السالفة الذكر يجوز لكل شخص طبيعي أو معنوي الاستثمار بمجال السياحة بعد إتباع الخطوات القانونية المعمول بها والتي تنطلق من الخضوع لموافقة مبدئية من الخلية الرئيسية للتنظيم الإداري السياحي بتونس وهي "الديوان الوطني للسياحة (*ONT*)" الذي يتولى التنسيق مع الوصاية المركزية بغية استصدار الموافقة النهائية للاستثمار، كما تختص هذه الوصاية بتحديد وتصنيف حجم الاستثمار:

- استثمار بقع بالمناطق السياحية والذي يحظى بمزايا تتعلق بإجراءات تسهيل إجراءات تسجيل الوعاء العقاري للمشروع طبقا للقانون[3].

1- المواد رقم 03-05-06-07-08 من القانون رقم 21/90 المؤرخ في 1990.03.13 المتضمن قانون الاستثمار السياحي في تونس.

2- الجمهورية التونسية، المرسوم الصادر بتاريخ 1990.03.01 المعدل والمتمم بالمرسوم الصادر بتاريخ 2003.05.05.

3- الجمهورية التونسية، قانون رقم 53/93 مؤرخ في 1993.05.17 المتضمن كيفية تسجيل الطوابع الجبائية.

- الإعفاء من رسوم الجمركة وضرائب القيمة المضافة على اســتيراد التجهيــزات الأجنبية غير المنتجة محليا.

- تعليق فرض ضريبة القيمة المضافة وضريبة الاستهلاك على المنتجات المصنعة محليا.

- الاستثمارات السياحية التي تقع ضمن ما سماه المشرع بمناطق التنمية الجهويـــة، تحظى بتخفيض الضريبة على الإنتاج خلال العشر سنوات الأولى من الإنتاج الفعلي.

- الإعفاء من حقوق التسجيل[1].

وقد خص المشرع التونسي الاستثمار في السياحة المائية بمزايـــا منفــردة، تتعلــق بتسهيل اقتناء قوارب الرحلات الرياضية (الغطس) أو الترفيه، مع تخفــيض ضــريبة الاستهلاك والاستغلال[2].

يشغل النقل السياحي حيزا استراتجيا في الاستثمار بالمجال الســياحي ممـــا جعلــه يحظى بتأكيد تشريعي على التسهيلات التي يمتاز بها، فقد تضمنت المادة 50 من قانون الاستثمار[3].

إعفاء ضريبي من حقوق الجمركة وضريبة الاستهلاك بالإضافة إلى الإعفـــاء مـــن الضريبة على القيمة المضافة على وسائل النقل مثل الحافلات والحافلات الصغيرة التي لا يتعدى قدرة استيعابها 30 مقعدا، بالإضافة إلى تجهيزات مؤسسات الإيواء التي تبلغ طاقتها 200 سرير.

1- الجمهورية التونسية، القانون رقم 82/73 المؤرخ في 1973.12.31 المتضمن امتيازات الاستثمار السياحي في تونس.

2- المادة 66 من القانون رقم 288/97 المؤرخ في 1997.11.29 المتعلق بالاستثمار في تجهيزات النشاط السياحي.

3- الجمهورية التونسية، المرسوم رقم 95-625 المؤرخ في 1995.04.01 المحدد لقائمة التجهيزات اللازمة لإنجاز مشاريع النقل السياحي.

تشير النصوص القانونية المتعلقة بالاستثمار في تونس إلى قضية الاستثمار الأجنبي سيما فيما يتعلق بالشركات المنظمة للرحلات التي تبلغ مساهمتها 50 % من رأس مال الشركة، حيث تستفيد المستثمر الأجنبي من كافة المزايا القانونية والتنظيمية والضمانات المختلفة التي يقرها التشريع، منها إمكانية تحويل الأموال وعوائد الاستثمار إلـــى دول أخرى إن رغب المستثمر في ذلك[1].

كما شجعت القوانين المسيرة لمسألة الاستثمار في تونس السياحة الداخلية من خـــلال ترسيخ ثقافة الإقامات الثانوية التي يوجه استخدامها لقضاء العطل العائلية، حيث نـــص المرسوم 95-625 السالف الذكر والذي ركز في جزء منه علـــى اســـتثمار الجاليـــة التونسية المقيمة في الخارج من خلال امتلاكها لإقامات ثانوية مـــن بلـــدها الأصـــلي ومنحها الامتيازات التالية:

- التحرير من حقوق وضرائب الاستيراد على تجهيزات الإقامات وتأثيثها.
- الإعفاء من حقوق تسجيل العقارات.

من الواضح أن المشرع التونسي حاول الإلمام بتقنين مختلف الأنشطة السياحية التي صنفها من بؤر إنتاج الفعالية والتنمية للقطاع السياحي على مختلف المستويات والأنواع، فالاستثمار حسب التشريعات التونسية موجه للسياحة الخارجية والاستثمار الأجنبي بنفس القدر الذي هو موجه به إلى الاستثمار المحلي، مما يجعل فرصة استقطاب رؤوس الأموال متاحة بقدر كبير، وفي هذا الصدد يشير الجدول التالي إلى نتائج الاستثمار في مجال السياحة بتونس:

1- عبد العزيز بن عبد الله سنبل، السياحة ودورها في النهضة الاقتصادية التونسية، صحيفة الجزيرة، العدد 10514 (جويلية 2001)، ص 02.، عن الموقع الالكتروني: http://iplog4.suhuf.net.sa

جدول رقم (19)تطور الاستثمار في تونس

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المبلغ	324.7	322.4	330.9	353.3	282.3	288.2	246.2	204.6	213.2	253.6
معدل التغير	+5.8	−1.3	+2.7	+6.8	−20.1	+2.1	−14.6	−16.9	+4.2	+18.9

المصدر: النشرة الإحصائية لديوان الوطني للسياحة التونسي 2008.

يشير تحليل البيانات المذكورة أعلاه إلى أن الحركة الاستثمارية السياحية بتونس نشطة ومتنامية، رغم التذبذب الذي عرفته بين سنيتي 2005 و2006 بانخفاض القيم المخصصة للمشاريع السياحية، ويعزى السبب في ذلك إلى طبيعة الاستثمارات في حد ذاتها، حيث وجهت بعضها إلى ترميم، تجديد وتوسيع البنى التحتية القائمة مما يخفض من تكلفة الإنجاز.

إن هذا السياق العام الذي كرسته الدولة بشكل تدريجي لكن قوي في نفـس الوقـت حول الاقتصاد التونسي ومنه الاقتصاد السياحي إلى مسـتوى جديـد مـن التنافسـية والجودة، فقد فتحت تونس مندوبيات في أغلب العواصم وكبريات المـدن الأوروبيـة من أجل الترويج للعروض الاستثمار في السياحة التونسية ،كما استطاعت أن تتحـول نحو سوق استثمارية جديدة هي السوق الخليجية ، حيث صدرت الكويت لتونس بـين سنتي 1976-1990 رأس مال استثماري قدر بـــ 100 مليون دولار موجهة لقطاع السياحة[1] ،فهذا التنويع في الأسواق المصدرة يعبر عن ثقة رأس المال الأجنبي فـي البيئة الاستثمارية التونسية أكسب سمعة جاذبة إلى سوقها السياحية وتنوعا في منتوجها.

1 –Maxim weigert, ,opcit,p7.

المطلب الثاني: الاستراتيجيــات المستقبليــة للسياحـــة التونسيـــة

إن الرؤية المستقبلية للسياحة في تونس، باعتبارها المورد الاستراتيجي للتنمية في هذا البلد دفع صناع القرار إلى البحث الدائم عن الطرق المثلى التي من شأنها أن تطور هذا المورد من بالقضاء على مواطن الضعف وتفعيل نقاط القوة كآلية للتخطيط الاستراتيجي الفعال.

الفرع الأول: محددات التنمية السياحية بتونس

أ- مكامن القوة:

أجملها فريق من المختصين في الاقتصاد السياحي في النقاط التالي ذكرها: (1)

- **القرب من الأسواق الأوروبية:** وهذه ميزة وفرتها وسيلة النقل الجوية التونسية التي تعمل باستمرار على تنويع اتجاهاتها صوب جل العواصم الأوروبية، حيث لا تفصل بينها وبين العاصمة التونسية سوى سويعات قليلة مما يتيح الاستجابة للطلب على سياحة المؤتمرات والرحلات العائلية القصيرة المدى.

- **الوضع الأمني:** لقد احتلت تونس سابقا مكانة مرموقة من حيث توفر الأمن ضمن دول البحر الأبيض المتوسط وذلك مقارنة مع الدول المنافسة مثل اليونان وتركيا، وهذا انعكاس لاستقرار النظام السياسي، الميزة التي تسرب الشعور بالأمان لدي الوافد إلى هذا البلد ويجعله يشعر بتكريس شعار "تونس الأمان"، إلا أن الوضع عرف تغيرا كبيرا نتيجة الظروف التي شهدتها هذه الدولة بعد أحداث جانفي 2011، حيث أضحى من الصعب إعادة إعلاء السمعة الأمنية لتونس جراء الصراعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي الحاصلين داخلها، حيث صرح المدير المركزي للترويج في الديوان الوطني للسياحة بتونس لوكالة آكي الايطالية للأنباء؛ أن تونس شهدت تراجعا بـــ 40 % من مدة إقامة السياح الأجانب، كما فقدت 50 % من عدد الوافدين و53 % من حيث المداخيل(2).

1- تقرير دراسة فريق الجايكا، الجزء الأول، ص76.

2 - http://www.adkronos.com. (17 Juillet 2011).

• **تنوع المنتوج السياحي الوطني:** بنوعيه الطبيعي والاصطناعي، حيث تتوافر الطبيعة التونسية على عدة خصائص تتوزع بين الجبال الخضراء المتناثرة عبر كامل الإقليم والسواحل المتنوعة من رملية ناعمة إلى صخرية آمنة، بالإضافة إلى الإرث الحضاري الضخم المتمثل في المدن والأسواق القديمة والمتاحف (أنظر المبحث الأول من هذا الفصل) وما صاحبه من عادات وتقاليد يتميز بها المجتمع التونسي، كما تساهم البنى القاعدية للقطاع من مؤسسات إيواء ومؤسسات علاج طبيعي بمياه البحر والحمامات المعدنية وحظائر التسلية والترفيه، فمن شأن هذا التنويع أن يخلق اكتفاء لدى الوافد الأجنبي الباحث عن المتعة السياحية الكاملة.

• **المناخ المعتدل:** يتميز المناخ التونسي بالاعتدال على مدار السنة حيث يستطيع السائح يحصل على نفس المنتوج طيلة السنة سيما في منطقة الجنوب (جزيرة جربة) أين لا تتغير درجة الحرارة بفارق كبير، حتى أن هواية السباحة متاحة طيلة فصول السنة.

• **الإرث الحضاري والتاريخي الزخم:** والذي تصبو إلى التعرف عليه واكتشافه شريحة واسعة من السياح، فقد أثبتت مونوغرافيا معدة من قبل فريق باحثي "الجايكا" أن 45 %[1] من هؤلاء السياح عن غايتين رئيسيتين هما السياحة الشاطئية والسياحة الثقافية لاسيما التي تتعلق منها بالحضارات المتعاقبة البونيقية، الرومانية، البربرية، الإسلامية....إلخ.

• **المحيط المشجع على الاستثمار الأجنبي:** واضح جليا أن تونس استطاعت أن تجذب استثمارات كبيرة أجنبية عربية منها وغربية عن طريق رؤوس الأموال التي تجلبها الشركات المستثمرة والتي تتركز بشكل كبير في نشاط الإيواء التي تعبر عنها السلاسل الفندقية العالمية، حيث استجاب المناخ الاستثماري التونسي إلى قواعد الاستثمار والمتمثلة في توفير الضمانات السياسية والحوافز القانونية التنظيمية[2]، كما لعبت المؤسسات البنكية دورا كبيرا في تشجيع الاستثمار المحلي بالرفع من تدعيمها

1- JICA,opcit ;p80.

2- مناخ وحوافز الاستثمار في الدول العربية، على الموقع الالكتروني www.patdk.com/ghtm

المالي في إنشاء المؤسسات السياحية الذي حدده عند نسبة 40٪ لكنه أحدث استثناءا لقطاع السياحة بإمكانية تجاوز هذه النسبة فقد بلغت مساهمات القطاع البنكي في هذا المجال 1،5 مليار دينار مابين الفترة 1962_1992[1]

• **طاقة إيواء متنامية بشكل مستمر:** فقد أصبح تحقيق هذا الهدف صناعة قائمة في حد ذاتها بموارد ثابتة موجهة للإنشاء مؤسسات جديدة وبالتالي زيادة عدد الأسرة وهذا في مختلف أصناف الفنادق، أو موجهة لتجديد المؤسسات القديمة حتـــى تتماشـــى مـــع طبيعة الطلب ومداخيل الوافد الأجنبي.

• **تطور وسائل النقل بمختلف أنواعها وجودة الخدمة المقدمة:** وذلك عبـــر هـــذه الوسائل التي تتكفل بمعظم أشكال السياحة التي تتطلب وسائل نقل خاصة مثل ســـياحة الصحراء التي تمارس في إطارها سياحة رياضة "الكارتينغ" وسياحة الجبال التي تسمح بممارسة سياحة التسلق والتزحلق في فصل الشتاء إلا أنه تجدر الإشارة على ندرة هذه الرياضة في تونس.

• **الوعي السياحي:** "وهو إدراك الفرد وفهمه للسياحة وأهمياتها الاقتصادية وتقديره للتنمية السياحية"[2]، وهو نوع من الوعي المنتشر بشكل واسع داخل المجتمع التونســـي الذي يجيد إدراك السلوك السياحي السليم وفن جذب السائح الأجنبي.

• **الثقافة الســـياحية:** إن معايشة المجتمع التونسي عن قرب تسمح باكتشاف مستوى الثقافة السياحية لديه، حيث لا يحس السائح الأجنبي بـــالاغتراب أو بالفـــارق الزمنـــي والمكاني الذي يفصله عن بيئته الأصلية، وفي رأينا أن هذا الوضع نـــتج عـــن عـــدد الحضارات التي تعاقبت على المنطقة، دون أن نستهين بالآثار الثقافية التـــي رســـخها الاستعمار الفرنسي والتي أصبحت تمثل تكيفا تلقائيا مع المجتمعات الغربية التي تقصد

1 –Jean miossec,opcit,p554.

2– داليا محمد تيمور زكي، الوعي السياحي والتنمية السياحية، مفاهيم وقضايا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 108.

هذا المجتمع عاملا رئيسيا سهل الاتصال والتعايش دون إحداث أضرار لكلا الطـــرفين (الضيف والمضيف)(1).

ب- **مكامن الضعف:** رغم الإيجابيات التي ذكرناها في الجزء الآنف، إلا أن ذلـــك لا يعني عدم وجود بؤر تؤثر سلبيا على النشاط الاقتصادي وقد حددها فريق الجايكا فـــي الآتي:

- **عمومية الوجهة التونسية:** إن استهلاك السياحة التونسية مـــن قبـــل الأســـواق التقليدية والتي تشكل الزبون الأكثر وفاءا والأكثر أهمية، لا يرجـــع (لســـوء الحـــظ) بالدرجة الأولى إلى الهوية العميقة والثرية لهذا البلد بقدر ما يعود إلى تكلفـــة المنتـــوج المتوفر مما يشكل عائقا أمام تسويق الخصوصية السياحية التونسية بجانبهـــا الثقـــافي والحضاري، العملية التي قد تشكل موردا هاما لإثراء إيرادات النشاط السياحي، فلابـــد من إيجاد قناة ترويجية توصف بأنها ناضجة وقادرة على تســـويق ســـياحي* للهويـــة التونسية، حيث يلعب هذا العامل دورا أساسيا في عنصـــر الجـــذب المســـتدام للوافـــد الأجنبي(2).

- **انخفاض رغبة السائح الأجنبي في الأوبـــة إلـــى الوجهـــة التونســـية:** لاحـــظ المتعاملون من أصحاب الشركات المنظمة للرحلات إلى السوق السياحية التونســـية أن مستوى الرضا لدى الزبون قد بدأ في الانخفاض نتيجة تراجع جودة الخدمات المقدمـــة فقد صرح الناطق باسم شركة "كوندور"* السياحية في مجلة متخصصة سنة 2000، أن التذمر من خدمات السياحة التونسية يرتفع بمعدل مرتين مقارنـــة مـــع الاحتجاجـــات المصادفة في أسواق أخرى دولية ، ونفس النتيجة كشف عنها فريق الجايكا الذي صرح

1- داليا محمد تيمور زكي، نفس المرجع السابق، ص 109.

* التسويق السياحي عرفه أوجين كيلي في كتابه "التسويق":"... فلسفة إدارة وبمعنى أوضح إدارة موجهة للمستهلك..."، (أنظر داليا محمد تيمور، نفس المرجع السابق).

2- عن وفاء زكي إبراهيم، دور السياحة في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص 214.

* "الكوندور آند نيكيرمان" شركة سياحية ألمانية معتادة على التعامل مع سوق السياحة في تونس.

بأن نسبة 22% من مجموع السواح متذمرة من الخدمات المقدمة والمتعلقة في معظمها بالتجهيزات العمومية وشروط الصحة والنظافة، فتظهر عدم الاحترافية، وقد أفقد هــذا الوضع السوق التونسية جزءا معتبرا من العائدات المتعلقة بهذا النشاط.

- **افتقار السياحة التونسية إلى معالم مرجعية تميزها:** وذلك في مجــال العمــران التاريخي والحضاري، مقارنة مع دول أخــرى كمســجد الحســن الثــاني بالعاصــمة المغربية، القلعة بدمشق العاصمة السورية أو مساجد العاصمة التركية، مما يخلق فراغا لدى الزائر الذي لا يكتفي عادة بمستوى المعالم التقليدية التي تتوفر عليها تونس، مــع الاشارة إلى أن هناك مناطق ومعالم تاريخية لم تثمن كمقوم فعلــي ضــمن المقومــات التاريخية في تونس، فباستثناء القيروان ، مهدية وسيدي بوســعيد [1] وهــذا إضــعاف للسياحة الثقافية .

- **غياب التأطير والتكوين المصاحب للعملية السياحية:** فالشروحات المقدمــة مــن طرف الدليل السياحي عند المعالم السياحية المتوفرة عادة ما تكون شحيحة وغير ثرية بشكل ملفت للانتباه، ويرجع السبب في ذلك سطحية التكوين، كمــا تكــون اللافتــات الموجهة للمزارات السياحية في بعض الأحيان قليلة مما يؤدي الى تضييع الوقت فــي البحث عنها.

- **عدم كفاية فاعلية التأطير الإداري العامل في المجــال:** حيــث يلاحــظ غيــاب الإحصائيات الدقيقة والدورية المتعلقة بنسبة مردودية القطاع وبمعطيات استغلاله سواء من ناحية المتعة أو من ناحية الكفاية الاقتصادية، فالمؤسسات الإيوائية وكل الأطــراف الفاعلة في هذا المجال لا تعمد إلى بناء بنك مرجعي للمعلومات يســاهم فــي إعطــاء الصورة الحقيقة للقطاع ولآفاقه المستقبلية.

- **الموسمية المرتفعة في النشاط السياحي التونســي:** تذكر الأبحاث **أن** الانتعــاش السياحي في تونس ينحصر في الفترة الممتدة من شهر جوان إلى غاية شــهر ســبتمبر

---

1 -Mohemed souissi, le tourisme en tunisie,thses se doctorat,paris-sorbonne,2007,p182.

بنسبة 56٪ وهو الواقع الذي يؤكده انخفاض الحجوزات إلى 43٪[1] خارج هذه الفتـــرة، وترجع هذه الموسمية في النشاط إلى بشكل كبير عدم التنويـــع الكـــافي فـــي المنتـــوج السياحي الذي أصبح حبيس النمط الشاطئي بشكل كبير.

الفرع الثاني: آفاق التخطيط السياحي بتونس إلى غاية 2016

لقد تضمنت الجهود التي استهدفت تطوير النشاط السياحي فـــي الإقلـــيم التونســـي تخطيطا مضاعفا حيث تعدت مدة الخطط الخمس سنوات، مرتكزة على مجموعة مـــن الأهداف المبنية على استراتيجيات حديثة رأى فيها صناع القرار الشـــمولية والفعاليـــة، وهي التنافسية، المردودية والاستدامة:

- **إستراتيجية التنافسية وتنويع المنتوج:** مفاد هذه السياسة هو العمل علـــى خلـــق قطب جذب سياحي قائم على تنشيط أنماط سياحية غير معروفة ســـابقا وقـــادرة علـــى تشكيل بديل فعال للمنتوج التقليدي الذي بلغ استهلاكه درجة من التشـــبع غيـــر قابلـــة للتخفيض.

إن هدف تقطيب السياحة التونسية يستهدف بالدرجة الأولى إلـــى تعـــدي الأســـواق التقليدية المعروفة والمتمثلة في السوق الأوروبية، إلى السوق الواحدة وهـــي الســـوق العالمية من خلال إعادة النظر في استغلال الموارد المتوفرة أو التي يمكـــن توفيرهـــا بطريقة تجعل منها منارة سياحية تشتهر بسمعة عالمية لا تقل عن سمعة الموارد التـــي تتوفر عليها الدول المنافسة لتونس في هذا المجال مثل المغرب (مسجد الحسن الثاني)، تركيا (مدينة أنطاليا) [2]أو مصر (الأهرامات)، وقد حدد المختصون في مجال السياحة التونسية البؤر التي من شأنها أن تفي بتنفيذ هذه الاستراتيجية في الموارد التالية:

- المدينة الأثرية "قرطاج" لما تمتاز به من زخم تاريخي (أنظر المبحث الأول مـــن هذا الفصل) وسواحل جذابة ومنشآت قاعدية قطاعية متطورة (مطار قرطاج الدولي).

---

1 – Maxim weigert, ,opcit,p15.

2 – JICA,opcit,p122/124.

- المدن القديمة لتونس العاصمة ومدينة القيروان والمتاحف المتواجدة بهما فإعـــادة ترتيب هذان العنصران في خارطة الموارد السياحية سيضمن طرح منتوج مختلف قـــد يعرف الإقبال الذي تشتهر به مدينة "الصويرة" في المغرب مثلا.

- منطقة "توزر" والتي تتمتع بطبيعة خلابة تزدهر فيها سياحة مغامرات التوغل في الحياة الصحراوية بما تحتويه من قصور وبيوت يعود تاريخها إلى أزمنة غابرة.

- جزيرة "جربة": هذه الجزيرة لا تحتاج إلى إشهار جديد بقدر ما تحتاج إلى تفعيل هذا الإشهار بناءا على تقديم جديد يظهر جوانب مستترة تختلف عن الجانب الســـياحي الشاطئي المعتاد مثل الجانب التاريخي (أسطورة الأوديسا المشهورة).

ويرى العارفون بشأن هذا القطاع أن عملية تقطيب هذه لابـــد أن يصــــاحبها تنويـــع للعرض المادي القائم على الاهتمام بالأنماط السياحية (الأنشطة السياحية) الذي لا بد أن يتميز باستجابة أكثر للمنافسة الدولية التي أصبحت تشترط تغطية الطلب بهندسة متعددة الأبعاد، فتجعل المنتوج الواحد يحتوي على عدة بؤر لتوليد الرضا لدى الوافد الأجنبـــي من حيث توفير عدة حاجات ترفيهية، علمية وصحية[1].

إن هذه السياسة تستهدف تدارك النقائص التي تسببت فيها طبيعة المنتوج الســـياحي التونسي الذي أصبح تقليديا بالنسبة للأسواق الأوروبية المشـــكلة مـــن شـــريحة مـــن المستهلكين التي ضجت من التنميط الذي أصبحت تتميز به السياحة التونسية والطـــابع الوحيد المتوفر فيها، لاسيما أن الدول المجاورة والدول السائرة في طريق تنمية صاعدة لهذا القطاع كرست سياسة الابتكار والتجديد عن طريق طرح مـــادة ســـياحية متعـــددة البعاد ومنتجة لأثر الرضا بدرجة عالية.

إن تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي لن يتسنى إلا في ظل إيجاد حلقة متينة تربط بين الإنتاج والاستهلاك وتتمثل هذه الحلقة في سياسة تسويق وماركتينغ ذات فاعلية عالية، تقوم أساسا على مفهوم اتصال مرتفع ومتعدد الأشكال عبر:

1- JICA,opcit,p122/124.

– إعداد مطويات إشهارية متعددة اللغات ومجانية تسوق آليا مع المنتوج المعروض مما يسمح ببلوغ الأسواق الجديدة المراد استقطابها.

– استهداف الشريحة التي تملك إمكانيات اقتناء المنتوج العالي السعر والتي عادة ما تتركز في الوافدين في إطار سياحة المؤتمرات والسياحة العلاجية.

– توسيع وتعميم استعمال وسيلة الاتصال الشبكية (الأنترنيت) لفائدة طرفي المعادلة السياحية (المستهلك والمنتج) بطريقة تسمح بتسويق المادة السياحية الوطنية إلى أبعد.

– الأسواق، وفي نفس الوقت تسمح بالاقتناء الموضعي المحلي لهذا العرض، وهـــذا لن يتسنى إلا من خلال الاحترافية في صناعة المواقع الشبكية وتحيينها وتوزيعها.

• **إستراتيجية المردودية:** إن هذه السياسة تهدف أساسا إلى إحداث تناسب اقتصادي منطقي بين تكلفة تحديث قطاع السياحة وجعله مواكبـا للطلـب الـدولي مـن جهـة ومستحقات الحصول على هذه السياحة ذات الصيت العالمي من جهة أخرى آليات هي:

باعتبار المنتج الشاطئي هو أشهر المنتوجات السياحية التونســية، وبالتـــالي أعلـــى المنتوجات مردودية[1] فلابد من تطويره من خلال إعادة هيكلـــة المنـــاطق الســـاحلية وتجديد معطيات الجذب فيها التي تتعلق حتما بمؤسسات الإيواء وشروط الإقامة فيهـــا وذلك من جميع النواحي: الغرف، المطاعم، المرافق الترفيهية[2]...ألخ.

وقد ذكرت الدراسات في الجزء السابق تراجع سمعة خدمات الفنادق التونسية بنسبة 22% وهذا مريع بالنسبة لقطاع حساس مثل قطاع السياحة، كما ذكر بحث متلفز على قناة تونسية وطنية (تونس7) استفحال ظاهرة غياب الأمن داخل عـــدد متنـــامي مـــن مؤسسات الإيواء التونسية بما فيها أرقى الفنادق[3]، والمقصود هنا بالأمن هو ســـلامة الأشخاص والممتلكات (حوادث الحريق، السرقة والغرق).

1- JICA,opcit,p122/124.

2 – JICA,opcit,p121/127.

3 – قناة تونس 7، حصة تلفزيونية بعنوان "الحق معاك" بثت بتاريخ 2009/12/15.

إن تحقيق هذه الصورة المثالية للسياحة التونسية سيعتمد بشكل مطلق على المبـــادرة الخاصة بالتنسيق مع القطاع الحكومي الذي سيركز خصيصا على عنصر الاستشـــارة والتكوين عبر سياسة تدعيم القطاع بالمورد البشري المتخصص حسب مدارات التكوين المطروحة في السوق العالمية مثل التكوين في تسيير الموارد الطاقوية الطبيعيـــة مثـــل الثروة المائية، الرملية وكيفية صيانتها والحفاظ عليها وهذا عملا بمبدأ التنمية المستدامة (إرجع للفصل الأول).

الحصول على قطب ساحلي مميز يجب أن يصاحب بنظام توجيهي معلوماتي رفيـــع من خلال تزويد المناطق السياحية بلوحات توجيه واستعلام تـــزود الزائـــرين بكافـــة المعطيات المتعلقة بالطبيعة المحيطة، الخدمات المتوفرة والمرافق القريبة.

3- **إستراتيجية الديمومة:** وهي استراتيجية مرتبطة أساسا بمفهوم التنمية المستدامة القائمة على حماية المورد الطبيعي بكل أنواعه وتقنين استغلاله بطريقة عقلانية (راجع الفصل الأول من هذا البحث) وقد بنى عليه العاملون على النهوض بالسياحة التونســـية تصورا متعدد الأبعاد سواء في الوسط الحضري أو الطبيعي البحت وذلك من خلال:

- تسيير أفضل للمحيط الطبيعي والحضاري المشكل من الكتل الجبلية، الســـواحل، الصحاري والواحات، المواقع التاريخية الحضرية كالمدن أو الطبيعية كالآثار، حيـــث تمثل هذا التشكيلة المادة الخام الرئيسية للسياحة بشكل عام وهي مادة حساسة تتعـــرض للتلف[(1)] بسرعة إذا ما تعرضت للاستعمال المتكرر دون صيانتها، وقد توجـــه صـــناع القرار التونسي إلى سن تشريعات تفي بهذا الغرض وتتمثل في وضع آليـــات قانونيـــة تتعلق بالحفاظ على المواقع التاريخية الحضرية وحمايتها من أخطار الزحف العمرانـــي الصناعي وإفرازاته الجامدة المتمثلة أساسا في النفايات الصلبة[•]، كما عمدت الســـلطات الوصية إلى وضع وثيقة إحصائية لكافة المواقع الهشة والتي تحتاج إلى معاملة خاصة من حيث السماح بطرحها إلى العرض.

1- JICA,opcit,p12/127.

• قانون التخلص من النفايات الصلبة التونسي، قانون رقم 96/41 المؤرخ في 1996.06.10 المتعلق بالتخلص من النفايات الصلبة في الجمهورية التونسية.

– العمل على تطوير المنشآت القاعدية للقطاع، خاصة تلك المتعلقة بنشاط الطيـــران السياحي، حيث اقترح المختصون تنويع الوجهات مركزين في ذلك على مقاصد جديدة من شأنها تكون بؤرة مضافة لتغذية السوق السياحية التونسية، كما أن حركة التطـــوير هذه ستكون قاصرة إن لم تتميز ببعد نوعي يكمل البعد الكمي ستفشل حتما ونعني بالبعد النوعي الارتقاء بكل التقاليد الحضارية والماديـــة مثـــل حفـــاوة الاســـتقبال، التوجيـــه والإعلام، التسهيلات العملية للتكفل بالحالات الاستثنائية كالضياع والحالات الصـــحية وهنا لابد من علاقة تفاعل بين عدة نشاطات متخصصة (الصـــحة، النقـــل، الإرشـــاد السياحي ....).

– إرساء قواعد ثقافة التنسيق بين مختلف الفاعلين في مجال السياحة وإدماج آليـــات تكميلية تعتمد على خلق بيئة مكتملة للوافد الأجنبي مثل توفير السلع المســـتوردة التـــي اعتاد الأجنبي على استهلاكها بشكل مستمر وفي هذا الصدد تتـــدخل الدولـــة لتســـهيل تخفيض الرسوم على استيراد هذه المواد وتوسيع توزيعها خـــارج الفنـــادق، المنـــاطق الحرة والمطارات الدولية[1].

تؤشر المعطيات السالفة الذكر أن السياحة في الجمهورية التونسية تمتلك المقومـــات الاحترافية التي تمنحها قابلية الاستمرار في تصدر القطاعات الاقتصادية والأصل فـــي التمكن من هذه الوضع يعود إلى الإرادة الجادة لصناع القرار في هذا البلد الذين عمدوا إلى بناء نظرة قائمة على دعائم علمية وعملية تستجيب للوضع العالمي للسياحة مثـــل مبادئ التنمية المستدامة، والمؤسسات السياحية المحورية المتمثلة في شركات الطيران والشركات المنظمة للرحلات (راجع الفصل الأول من هذا البحث)، حيث تطرح السوق السياحية التونسية بعدا تنافسيا مدروس بدليل تجنيد مكاتب خبرات أجنبيـــة ذات ســـمعة عالمية مثل مكتب JICA، من أجل إعادة بناء هذا النشاط بشكل مجدي وعلى طريقـــة متكيفة مع المفاهيم الحديثة التي أفرزها منظور العولمة المفروض.

1 –Mounir jarraya ,le tourisme tunisien entre qualité de services et exigences environnementales ,labo du garnd maghreb ,université de mounastir ,p22.

خلاصة الفصل :

مكنتنا هذه الدراسة من تقدير مكانة السياحة في تحقيق التنمية الشاملة بتونس فكانت أهم النتائج المتوصل إليها كالتالي:

– تؤكد الإحصائيات التي استعرضناها في هذا الفصل عن كون السياحة في تونس هي قلب الاقتصاد النابض ومنبع إيراداته القومية إذ بلغت عائداتها 3.522,5 مليون دينار سنة 2010 وبمعدل نمو قدر بـــــــ 1,5٪ ، وهذا دليل عن نجاح هذا القطاع في تعويض الدولة عن فقرها لموارد طبيعية أخرى تمكنها من تنمية اقتصادها بالشكل الذي حققته السياحة.

– حظي القطاع السياحي بأهمية متميزة من قبل الدولة التي عملت على تطويره عبر سياستها العامة، إذ ترصد له اعتياديا ما يفوق 20% من ميزانيتها لتوسيع أو تشييد بنى تحتية سياحية إضافية كأوعية داعمة للتنمية السياحية المحلية والدولية إيمانا منها بخصوبة مردوديته وبقدرته على تحريك المنظومة الاقتصادية كلها وعزمها على الرهان عليه لتخفيف التبعية التي تعاني منها كسائر الدول النامية.

–يبدو تحفيز المنظومة الاستثمارية لتنمية القطاع السياحي جليا من خلال نمو الاستثمارات التي بلغت 288,686 مليون دينار سنة 2009 كما يعرف معدل النمو تغيرات إيجابية، إذ بلغ 18,9٪ سنة 2008 ، وهذا معناه نجاح الدولة في وضع نموذج استثماري سليم وناجع أشركت فيه كل الفاعلين في المجال السياحي كالبنوك التي ساهمت بدورها في دعم المشاريع السياحية بشكل كبير .

–أولت تونس أهمية بالغة لآلية التخطيط في هذا المجال السياحي، حيث أفردته بهيئة خاصة هي مجلس التخطيط السياحي الذي أوكلت إليه مهمة وضع الأطر العملية للسياحة بتونس والتخطيط لها بتحديد الأهداف المرجو تحقيقها، المواقع والآجال بالإضافة إلى تولي مهمة المتابعة وتحديد المخاطر التي قد تعيق التنفيذ مع دراسة التوقعات المتعلقة بالعرض والطلب داخل السوق السياحية المحلية

– تتميز الإيديولوجية السياحية لتونس بنوع من الذكاء في التخطيط، إذ عملت على حصر أهدافها بدقة، حيث سخرت كافة استراتيجياتها مرحليا لكيفية ضمان وفاء السوق السياحية الأوروبية بشكل أولوي ، فهذه السوق لوحدها قادرة على تمكينها من تحقيق أهدافها التنموية، بعدما نجحت في هذه الإيديولجية انتقلت لتنويع أسواقها باستقطاب السوق الخليجية (راجع المبحث الثاني من هذا الفصل).

– لعب الاستقرار وحالة الأمن اللذين عرفتهما تونس في وقت مضى وتكريسها لشعار "تونس الأمان" عامل جذب رئيسي للسائح ،إلا أنه وبسبب الأحداث التي شهدتها أواخر ديسمبر 2010 وما نجم عنها من انهيار سوق السياحة داخلها وتغير نظام الحكم الذي كان ساد لعقود طويلة من الزمن، دخلت تونس مرحلة من الاضطراب والعنف مما جعل المداخيل السياحية تنهار والبطالة تتفاقم مما أثر بالسلب على المنظومة الانتاجية برمتها والدليل على ذلك تصريحات كبار المسؤلين عن القطاع (وزير السياحة ورئيس الديوان الوطني للسياحة راجع المبحث الثاني من هذا الفصل).

–تفطن القائمون على السياحة في تونس غلى العلاقة الوثيقة بين الوعاء البيئي وتطور السياحة فعمدت السياسات العمرانية إلى إطلاق تسمية شارع البيئة على كل أجمل نهج بكل محافظة من محافظاتها وإعلاء شعار تونس الخضراء تعبيرا عن القوى الطبيعية ونقاوتها بتونس، كما عملت على تطوير السياحة الإيكولوجية البيئية فهي ثاني دولة من حيث السياحة الحموية ، تشتهر تعرف بملاعبها الغولفية الشهيرة.

الفصل الرابع

التنمية السياحية في المغرب

يمتلك المغرب إمكانيات سياحية ضخمة مما أهله لأن يشغل مكانة رائدة في مجال السياحة المغاربية بشكل مستقر ومتطور نظرا للجهود الجبارة التي يوجهها صانعي القرار في هذا البلد على النحو الذي يسمح بمحاكاة واقع النشاط السياحي في أكبر البلدان السياحية عالميا مثل الدولة الجارة إسبانيا وفرنسا.

في هذا الإطار اتبع المغرب سياسات عديدة واستعمل آليات مختلفة سنحاول تقديمها من خلال ما سيأتي ضمن الجزء الموالي من البحث.

المبحث الأول: تشخيص القطاع السياحي في المغرب

من العوامل التي ساعدت المغرب على أن يشكل قطبا سياحيا متميزا وقويا وقادرا على المنافسة، نجد العوامل الطبيعية والتاريخية المتوافرة بغزارة والمتميزة عن ما تتوافر عليه الدول المنافسة مما أكسب هذا البلد علامة أصلية وعالية الجودة.

المطلب الأول: المقومات الطبيعية والالحضارية التاريخية للسياحة في المغرب

الفرع الأول: المقومات الطبيعية

يقع المغرب الأقصى وعاصمته "الدار البيضاء" في شمال غرب القارة الإفريقية شاغلا مساحة إجمالية تقدر بـــ: 71.850.000كم^2 (1)، مغطاة بفسيفساء تضاريس متنوعة ومشكلة من خارطة جغرافية محددة كالآتي:

- **السلاسل الجبلية:** وأشهرها سلسلة الأطلس الكبير بأعلى قمة فيه وهي قمة "طوبقال" بعلو يبلغ 4165 م، وهي بذلك أعلى القمم العربية وفي هذه السلسلة نميز بين: الأطلس الجبلي والأطلس الساحلي أو ما يعرف بجبال الريف أعلى قمة فيها هي قمة "تدرغين" التي يبلغ ارتفاعها 2465 م(2)، وتنقل بعض الاعتقادات أن هذه السلاسل ما هي سوى امتداد للجبال الإسبانية "سيرانيفادا" وحدث الانفصال بينهما نتيجة العوامل الطبيعية التي أدت إلى تشكل مضيق "جبل طارق" وهو مفترق مائي بين السلسلتين، كما نجد سلسلة الأطلس الوسطى بقمة "بربلات" 3190 م وقمة "بوناصر" 3326 م والأطلس الصغير بأعلى قمة فيه "جبل إكليم" 2531 م.(3)

زودت هذه التشكيلة الجبلية المغرب بمورد سياحي غزير يمتاز بجمال منفرد وسمات طبيعية خلابة فقد اشتهرت منطقة "إيفران" الجبلية بسمعتها السياحية العالمية

---

1 – www.Maec.gov.ma/south/brefar.htm

2– www.Moquatel.com /data/behoth/dwal-modn18/maghreb870/mokatel11-28-htm3 السمات الجغرافية للمغرب

3 -www.Arifonet.org.ma/data/about19ar.htm السلاسل الجبلية والقمم في المغرب

لاسيما فيما يتعلق بالغطاء النباتي الأخضر والمتنوع على مدار السنة وبالثلوج الغزيرة في فترة الشتاء مما يسمح بممارسة الرياضات الشتوية (التزحلق) ورياضة التسلق، فأضحت "إيفران" المغربية تعرف بسويسرا العرب.

كما تمثل هذه الجبال موردا استراتيجيا للثروة المائية في المغرب كونها خزانا مائيا ضخم لما تحتويه من أنهار وبؤر مياه جوفية تشكل احتياطيا يمتد على بعد زمني بعيد المدى.

- **الصحراء المغربية:** وتمثل الجزء الجنوبي من مساحة المملكة وتمتاز بعذرية طبيعتها فهي لم تتعرض إلى الاستغلال البشري بشكل كبير، مما يصنفها ضمن الاحتياطي السياحي المغربي الذي تطمح السلطات المغربية إلى توظيفه مستقبلا على نحو يكرس عنصر الجذب، وأشهر مميزات الصحراء المغربية هي الواحات المتناثرة، وأهم المناطق السياحية على الإطلاق هي مدينة "مراكش" محور السياحة في المغرب دون منازع .

- **الشريط الساحلي:** يمتد على طول 3500 كم، ميزته الرئيسية أنه ثنائي الواجهة البحرية، حيث يطل من الغرب على المحيط الأطلنطي ومن الشمال على البحر الأبيض المتوسط، وتمتاز الواجهة الشمالية بنعومة الرمال ونقاوة الشواطئ مثل شاطئ القصر الكبير وشاطئ العرايش* ، اما الواجهة الغربية فشواطئها صخرية وسواحلها عميقة تساعد على سياحة الغوص كما تتصل هذه الأخيرة بجبال وغابات خضراء مثل شواطئ المحمدية بالعاصمة الاقتصادية "الدار البيضاء".

- **السهول:** وتقع بين السلاسل الجبلية المذكورة آنفا وأشهرها "سهل واد دراع"، "واد سوس"، "سهل مراكش "، سهل " تادلا"، سهل "فاس" و"مكناس".

* القصر الكبير والعرايش مدن تقع في شمال المغرب وهي مراكز سياحية هامة.

• **الأنهار:** يتوافر المغرب على شبكة هائلة من الروافد المائية التي تصب في مجملها في المحيط الأطلنطي والبحر الأبيض المتوسط ومن أهمها نهر "أبي رقراق" بالعاصمة السياسية للمملكة الرباط نهر "سوس"، نهر"ملوية" وتلعب هذه الأنهار دورا استراتيجيا في مجال توفير المياه الشروب للمراكز الحضرية التي تقع في محيطها نظرا لارتفاع نسبة جريانها على مدار فصول السنة.

تمثل الطبيعة المغربية المتنوعة ثروة حقيقية للسياحة في هذا البلد، فاقترانها بالجانب التاريخي الحضاري الذي تزخر به المملكة –الذي سنتعرف عليه في الفرع الموالي– جعل منها قاعدة ثابتة وصلبة لتحويل النشاط السياحي إلى صناعة قائمة بكل عناصرها أضحت مضخة قوية لتمويل الاقتصاد المغربي النامي مما دفع بصناع القرار في المغرب إلى وضع سياسات واستراتيجيات تحمي وتوظف في نفس الوقت هذه الموارد الطبيعية على النحو السليم وفق بادئ التنمية المستدامة والأسس العلمية التي تقوم عليها.

الفرع الثاني: المقومات الحضارية التاريخية

المرجعية الزمنية التاريخية للملكة المغربية جذورها ضاربة في عمق الأزمنة التي تعود إلى عهود ما قبل التاريخ بحوالي 700.000 سنة، حيث تعاقبت على هذه المنطقة العديد من الحضارات: الرومانية، الفينيقية والإسلامية التي تركت بصمات واضحة على حياة المجتمع المغربي على جميع الأصعدة سيما على الصعيد العمراني أين نلمس المآثر التاريخية التالية:

• "**مقالع طوما**": يعود تاريخيها إلى قرابة 400 ألف ستة قبل الميلاد وتقع غرب العاصمة الدار البيضاء وقد عثر فيها على عظام للعنصر البشري والحيوانات قدر علماء الآثار عمرها بـــ: 700.000 ألف سنة قبل الميلاد خلت.(1)

1– www.minculture.gov.ma/arab_Prehistoriques1.htm

• **جبل "يغود"**: يقع بين مديني: آسفي ومراكش بالجنوب توجد به حفريات تدل على مرور الحضارة الموستيرية*[1].

• **مغارة "تافوغالت"**: توجد هذه المغارة في شرق المغرب بمنطقة "وجدة" وتحوي بقايا عظمية وهياكل وحلي تعود للحضارة "الإيبروموريزية"* التي رابطت بالمنطقة.

• **موقع "ثمودة"**: يقع قرب مدينة"تطوان"[2] ويعود تاريخ هذا الموقع إلى فترة ما قبل الإسلام.

• **موقع"كوطا"**: يوجد بمدينة طنجة الساحلية وهو عبارة عن مصنع لتمليح السمك، الحرفة التي تطورت فيما بعد إلى صناعة الملح واستخرجه من البحر خلال القرن الثالث الميلادي.

• **موقع "الأقواس"**: وهو موقع أثري يقع بقرب العاصمة الرباط ويشمل آثار تجمعات سكنية وصناعية ترجع إلى القرن السادس عشر فترة الحضارة البونية.

• **موقع "وليلي"**: مؤشر عمراني على مرور الحضارة البونيقية*، وقد صنفته منظمة اليونيسكو على أنه تراث عالمي سنة 1997 كما يحتوي على معالم تعود للحضارة الإدريسية* أشهرها قبر مؤسسها "إدريس الأول".

أما عن المآثر الإسلامية فهي لا تقل غزارة عن مآثر الفترات التي سبقت هذه الحقبة مثل:

---

* الحضارة الموستيرية، نسبة إلى كهف Moustier، ظهر في المغرب منذ حوالي 120 ألف سنة ق.م.

1- www.mar.ma/e878250

* الحضارة الإيبروموريزية، ظهرت في المغرب 21 ألف سنة ق.م.

2- نفس المرجع الالكتروني.

* الحضارة البونيقية، ظهرت في المغرب في القرن 5 ق.م على يد حانون على إثر قيامه برحلة استكشاف لشواطئ المغرب، الحضارات الأمازيغية.

* الحضارة الإدريسية، ظهرت في الغرب الأقصى في عام 172 هـ على يد إدريس بن يحي وهو علوي شيعي، وعاصمتها "وليلي".

• **القصر الصغير**": ويعود تاريخه إلى القرن الثاني عشر وبه حفريات مسجد ومركز تجاري وحمام معدني، وهي آثار عن الحضارة المرينية ويقع هذا المعلم بين مدينة طنجة ومدينة "تطوان".*

• **موقع** "**بليونيش**": الموجود بمدينة سبتة الواقعة على الحدود الإسبانية فهي امتداد للحضارة الأندلسية، وبالموقع حفريات عن تجمعات سكانية.

• **ضريح** "**المعتمد بن عباد**" **وقبر زوجته:** وهو ملك شاعر.

وقد تدعمت هذه المعالم الحضارية بمؤسسات متحفية متناثرة عبر كامل تراب المملكة بغرض حماية القطع التاريخية المنقولة من خطر السرقة والتلف وأهم هذه المتاحف نجد:

• **المتحف الأركيولوجي بــتطوان:** الذي تأسس عام 1939 يعرض آثارا خزفية وحفريات اكتشفت بشمال المملكة المغربية في بدايات القرن 20.

• **المتحف الأثري بــالرباط:** يضم هذا المتحف بعض الإشارات التاريخية الخزفية والبرونزية التي تخص المغرب في الفترة ما قبل الإسلام.

• **متحف الفنون المعاصرة بــطنجة:** به مجموعة من أعمال الفن التشكيلي المغربي لعدد كبير من الفنانين المغاربة وغير المغاربة.

• **متحف العتاد الحربي بمدينة فاس:** ويختص هذا المتحف بعرض تاريخ الأسلحة وعددها حيث يبلغ عدد القطع المعروضة 1089 قطعة[1]، ابتداءا من عهد السلطان "حسن الأول" في بداية القرن التاسع عشر.

---

*طنجة وتطوان، مدن سياحية تقع في شمال المغرب

1- www.minculture.gov.–muses/mag.htm

• **متحف البطحاء:** ويعود تاريخه بنايته إلى 1873 بعهد السلطان العلوي "مولاي الحسن الأول"، ويعتبر هذا المتحف آية عمرانية في منتهى الجمال بزخارفها ونقوشها الجبسية وخاصة قاعات الاستقبال.

• **المتحف الأثري بالعرايش:** الذي يعرض تحف عن الحياة المغربية في عهد الفنيقيين، القرطاجيين والمرينيين، وبناية المتحف عبارة عن برج بناه السلطان المريني "يوسف بن عبد الحق".

كما تحتضن المدن المغربية رصيدا هاما من عدة مواقع أخرى صنفتها اليونسكو كتراث عالمي، مثل:

• **مدينة "فاس القديمة"** التي صنفت سنة 1981 وقد بنيت في القرن التاسع ميلادي وكانت عاصمة للحضارة المرينية وحتى المغرب إلى غاية نقل العاصمة إلى الرباط سنة 1912[(1)]، ويتميز هذا المركز الحضاري بأقدم جامعة في العالم وهي جامعة "القرويين" بذلك أصبحت فاس العاصمة الحضارية والثقافية للمغرب.

• **مدينة "مراكش"** تأسست هذه المدينة سنة 1070 هـــ، وصنفت تراثا عالميا سنة 1985م، ويوجد بها معلم "ساحة جامع الفنا" الذي سجل تراثا عالميا سنة 2001م، وشكلت هذه المدينة العاصمة الاقتصادية والسياسية لدولة المرابطين.[(2)]

لقد خلف تعاقب الحضارات المختلفة على منطقة المغرب الأقصى رصيدا ثريا من العادات والتقاليد والمناسبات التي مست جل جوانب حياة الفرد المغربي، والتي تتوزع على جل المدن، فنجد مدينة "مراكش" تختص بتنظيم مهرجان سينما دولي سنوي، ومهرجان "فاس" للموسيقى الذي يكون استقباله للسياح يقتصر على طبقة معينة منهم فقط، كما نجد مهرجان "الصويرة" للموسيقى.

1- نور الدين بازين، "التراث العالمي في منطقة المغرب العربي موروث حضاري غني"، مراكش، ص 02 على الموقع www.Alarabonline.org/index

2- نورالدين بازين، نفس المرجع.

كما تركت الحضارات السابقة الذكر بصمات في المجال المهني والحرفي بترسيخ صناعة النحاس بمدينة "فاس"، حرفة الجلود و صباغتها بـــ"الدار البيضاء" التي يوجد بها سوق كاملة لهذه الحرفة التي لا زالت تمارس بالطرق التقليدية والتي أصبحت مقصدا سياحيا للوافدين الأجانب، حرفة التزيين بالجبس وإنتاجه بجل المدن المغربية التي يقوم عمرانها على هذه المادة بدرجة رئيسية.

إن هذا الزخم الطبيعي والتاريخي الذي تتمتع به المملكة المغربية أكسبها مادة خام لتصنيع منتوج سياحي غاية قي الجودة والجذب مما يسمح بتغذية السوق السياحية المحلية بكم ونوع ضخم من الوافدين الأجانب الذين يرغبون في الحصول على أكبر قدر من المتعة والاستجمام عن طريق استهلاك حجم متنوع من الأنماط السياحية التي يوفرها هذا البلد الأصيل.

شكل رقم (03) الخريطة السياحية للمغرب



المصدر: *www.wikipédia.org/ma.geo*

ملاحظة: المصدر يعتبر الصحراء الغربية إقليما مغربيا.

المطلب الثاني: المقومات المادية والتسييرية للسياحة بالمغرب

الفرع الأول: الطاقة الإيوائية بالمغرب

عقب استلامه لمقاليد الحكم والحصول على الاستقلال سنة 1956، سعى المغرب إلى استغلاله جميع موارده على نحو يضمن تغطية العجز في ميزان مدفوعاته، وقد أدرجت الموارد السياحية في مقدمة البؤر المولدة للعملة الصعبة، إلا أن إنشاء وصاية مستقلة لقطاع السياحة في المغرب قد عرف تأخرا ملحوظا، حيث لم تنشأ وزارة السياحة المغربية إلا سنة 1965 والتي أشرفت على اقتراح مخططات تعمل على تحويل هذا النشاط إلى مصدر قوي للتنمية الاقتصادية:

- **المخطط الثلاثي الأول بين سنتي [1965-1967]:**

تم التركيز من خلاله على بناء خلق قاعدة قوية للقطاع انطلاقا من تطوير البنى التحتية والمنشآت القاعدية المتمثلة في تهيئة الطرق، الصرف الصحي، موانئ النقل بجميع أشكالها وتنظيم الأقاليم الموجهة للاستغلال السياحي في شكل مناطق ذات أولوية في التهيئة ويقصد بها "المناطق التي تشكل مواقعا تمتلك الامتياز في تركيز التنمية السياحية"(1)، وقد وزعت على ست مناطق وهي: أغادير، طنجة، تيطوان، الحسيمة، الجنوب الكبير ومراكش، بهدف إدماج كل أرجاء المملكة في العملية السياحية نظرا لتوفرها على المعطيات الأساسية التي تؤهلها لذلك، وقد حظي هذا المخطط بميزانية بلغت 6,4 % من الميزانية الإجمالية للدولة.(2)

ومن المنطقي أن لا تتم تهيئة المناطق السياحية دون الاهتمام بالطاقة الإيوائية التي تشكل محور العملية السياحية، فتم تسطير بلوغ 2000 سرير سنة 1967 ولم تكن

1- Frederick Brault, Le tourisme et la transformation du territoire et du paysage au Maroc, Workshop de la CUPEUM , MARRAKECH, 2004, P51.

2-Stafford Jean et AL, Développement et tourisme au Maroc, Harmattan, Inc, Montréal,1996,P62.

تتعدى 5000 سرير سنة 1965، ونلاحظ ارتفاع نمو عدد الأسرة بنسبة 150 % وهذا دليل على الاعتماد الجدي والإرادة الفعلية لتطوير هذا القطاع الواعد.(1)

واضح من خلال ما سبق أن تحديد مناطق التوسع السياحي على طول الشريط الساحلي ينم عن الاستمرار بالاهتمام بالسياحة الساحلية على أساس توفر بعض البنى التي وضعها الاحتلال الفرنسي ووجهها لجاليته القاطنة في المملكة أثناء هذه الفترة مما أكسب المغرب سمعة اقتصرت هذا النمط السياحي دون غيره من الأنماط، ومن الملاحظ أيضا التركيز على واجهة البحر الأبيض المتوسط دون واجهة المحيط الأطلنطي ولهذا بعد سياسي مرتبط بسهولة الاتصال بجميع المستعمرات التي تملك نفس المنفذ البحري.

- **المخطط الخماسي [1968-1972]:**

خلال هذه الفترة أبقت الحكومة المغربية على نفس ترتيب الأولويات وفي مقدمتها الزراعة ثم تلتلها السياحة في المرتبة الثانية مع التركيز على تحقيق نوع من التوازن بين المؤسسات الإيوائية من حيث الكم، حيث اتجهت الحكومة إلى تطوير وتنمية المؤسسات الفندقية ذات المستوى المتوسط بغرض ضمان الاستجابة لكل مستويات الطلب التي ركزت فيما سبق على فنادق الطراز العالي.(2)

- **المخطط الخماسي [1973-1977]:**

عمل هذا المخطط على تشجيع السياحة الجماهيرية وتنويع المنتوج السياحي حسب المناطق وطبيعة البيئة، مع الاهتمام بتطوير وسائل النقل، مع توجه جديد تمثل في تقلص دور الدولة لحساب المبادرة الخاصة التي دعتها الحكومة إلى الاستثمار أكثر عبر إجراءات وتسهيلات تضمن عائدات الاستثمار وفق تدابير تحفيزية هامة.

1- Daoudi A, L'organisation et la réglementation du tourisme au Maroc, MK Bennani éditeur, Mai 1994,P31.

2- Stafford, Opcit, P125.

كما نجد مخططات أخرى لا تختلف من حيث الأهداف مع المخططات السالفة الذكر مثل:

- **المخطط الخماسي [1981-1985]:** الذي كرس تطوير الطاقة الإيوائية الموجهة للسياحة الوطنية الداخلية.

- **المخطط الخماسي [1988-1992]:** الذي اهتم بسياحة الشباب وتسخير المخيمات العائلية وتهيئتها ومحاولة خلق توازن سياحي جهوي بين أرجاء المملكة.

ما يميز فترة التسعينات في تطوير السياسة الإيوائية المغربية هو الدعوة الصريحة والمطلقة لفسح المجال واسعا أمام القطاع الخاص للاستخلاف القطاع الحكومي في الرفع من عدد الأسرة في المغرب والدليل على ذلك القرار الملكي الصادر في: 1988/04/08 والقانون 89/39 (1)، المتعلق بتحويل ملكية جزء كبير من الفنادق العمومية إلى ملكية الخواص وفق تدابير تحفيزية لصالح هؤلاء المستثمرين وتلخص المعطيات الرقمية التالية صورة واضحة عن تطور الطاقة الاستقبالية في إطار المخططات التنموية.

1- Berriane Mouhamed et Herbrt Popp, Le tourisme du Maghreb, actes du 5ème colloque Marocco- Allemand, Tanger, 1998, P150.

<u>جدول رقم (20) تأثير التخطيط السياحي في رفع قدرة الاستقبال</u>

المخطط	مبلغ الاستثمار (مليون درهم)	السعة المتوقعة (الوحدة: سرير)	السعة المحققة (الوحدة: سرير)	ملاحظات
1967-1965	384,00	20.000	7.000	-
1972-1968	760,00	30.797	17.544	-
1977-1973	1.339,00	50.000	15.625	-
1980-1978	726,60	19.000	11.400	-
1985-1981	1.643,00	32.000	13.119	-
1992-1988	6.570,00	40.000	18.965	-
1992-1965	11.422,60	191.797	83.663	-

المصدر: إستنتاجات من إحصائيات وزارة السياحة المغربية.

الملاحظ من خلال الجدول أن وتيرة النتائج التي حققتها المخططات التنموية عرفت متوسط إنجاز يبلغ بالكاد المستوى المتوسط، حيث لم تتعد نسبة الإنجازات في كل الخطط 50%، كما نلاحظ أن فترة [1978-1980] عرفت تراجعا واضحا للاهتمام بمجال السياحة، حيث انخفضت مبالغ الاستثمار الموجهة للرفع من سعة الاستقبال، ويعزى ذلك إلى الظروف السياسية والاقتصادية التي عرفتها المملكة.

جدول رقم(21) حركة تطور عدد الأسرة في الفنادق المغربية (الوحدة سرير)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد الأسرة	97.100	102.097	109.615	119.248	124.270	133.230	143.269	152.927	-
معدل الاستغلال	48	42	39	43	47	49	48	45	41

المصدر: *http:www .Tourisme.gov.ma/tourisme-chiffres(04/07/2010)*

تسفر بيانات الجدول عن وتيرة متوسطة تصبو إلى تحقيق فعالية أكبر من سنة إلى أخرى، وهذا ما يؤكده معدل التغير الذي يرتفع بصفة منتظمة، كما يحقق في بعض الفترات سرعة فائقة في الارتفاع مثلما حدث بين سنتي 2001-2002 حيث بلغ الفارق: 3.13+ وهو فارق جد إيجابي، مما يجعل التطور مقبولا، على العموم لكنه يبقى غير مقنع مقارنة بحجم النشاط السياحي وبالمقومات المادية والطبيعية اللذين تتمتع بهما المملكة.

إن حركة التطور التي يشير إليها الجدول السابق تستعرض حركة التطور في عدد الأسرة دون الإشارة إلى كيفية توزيع هذه الحركة بين مختلف الفنادق على أساس التصنيفات وفقا للمعايير التي تفرضها التشريعات الملكية المغربية المتعلقة بمجال السياحة، ويبين الجدول التالي واقع التطور الذي تعرفه الطاقة الفندقية المصنفة في المغرب وقياس مدى مساهمتها في رفع عدد الأسرة وبالتالي قدرة الاستقبال في المغرب.

<u>جدول رقم (22) تطــور طاقـــة الفنادق المصنــّفـــة في المغـــرب</u>

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد الفنادق المصنفة	97.0001	1.020.97	109.615	119.248	124.270	133.230	143.221

المصدر : ***http://www.Fnt.ma/chiffres-cappacité.php***

من خلال ما يمدنا به الجدول من مؤشرات نستخلص أن نوع الفنادق المصنفة لا يكتسي مكانة بالغة الأهمية ضمن منجزات الطاقة الإيوائية، فعددها بمختلف أنواعها يبقى بسيطا، وربما يعزى هذا إلى عزوف المستثمرين عن النشاط في هذه الشريحة من المؤسسات السياحية ذات الطراز العالي بسبب تكلفة إنجازها الباهظة أو بسبب صعوبـــة الحصول على العقـــار في المواقع السياحية الاستراتيجية التي تضمن نجاح الاستثمار، وسعيا منها للقضاء على هذا العائق توجهت التشريعات المغربية إلى سن إجراءات قانونية في مجال العقار تسهل اقتناءه وتسجيله، وبالفعل فقد حققت تقدما نوعيا بقفزها من المرتبة 106 عالميا إلى المرتبة 49 فيما يتعلق بتفعيل السوق العقارية[1] التي أصبحت تنافس مثيلتها في الدول الأوروبية مثل فرنسا وإسبانيا التي ترتفع فيها أسعار الشراء أو الإيجار، ولذلك نجد ولوج عدة شركات سياحية عالمية للمملكة المغربية مثل الشركة الألمانية (*TUI*) التي تستحوذ على ثلث الحركة السياحية العالمية (أنظر الفصل الأول) ونادي "ماد" الأشهر في فرنسا، الشركة العالمية للسياحة "توماس كوك" البلجيكية[2]، حيث جنت هذه الشركات عوائد سخية في هذا الإطار.

1– تقرير العقار الدولي، <u>جريدة القبس</u>، العدد 12568 بتاريخ 26 ماي 2000.

2– إسماعيل عمران، <u>التنمية السياحية بالمغرب</u>، تطلعات، تحديات ومفارقات، ج2 ، دار القلم، الرباط، 2009، ص222.

إن مساهمة الفنادق المصنفة ضرورية في حل الإشكالية الرئيسية في قطاع السياحة وهي إشكالية القدرة على الاستيعاب والاستجابة للطلب المتزايد على المادة السياحية المغربية ذات النوعية الرفيعة تساهم الطاقة الإيوائية في قطاع السياحة في زيادة عدد الوافدين الأجانب سيما إذا ما عمدت إلى تحسين مستوى الخدمات التي تولد الاستجابة المرضية للطلب الذي تطرحه السوق المصدرة للمستهلكين والذي يركز في غالب الأحيان على هذا النوع من الفنادق، ويمكن تقييم مردوديتها في تحقيق العائدات من خلال حساب الليالي المقضية في الفنادق ومدتها حيث كلما زادت مدة الإقامة كلما ارتفعت العائدات وبالتالي مداخيل القطاع وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (23) تطــور طاقـــة الفنادق المصنـــّفـــة في المغــرب

السنوات	عدد الليالي	معدل التغير
2000	16 .238.581	/
2001	12.695.227	/
2002	11.320.227	/
2003	11.173.119	/
2004	13.164.870	/
2005	15.215.589	/
2006	16.326.885	/
2007	16.893.803	/
2008	16.461.517	/

المصدر: *http :www.Tourisme.gov.ma/tourisme-chiffres (04/07/2010)*

إن التنمية التي شهدها القطاع السياحي في المغرب، أنتجت الآثار المرجوة في مجال التشغيل حيث ساهمت في امتصاص البطالة بنسبة 12,2٪ متفوقة بذلك على تونس و الجزائر، كما تتوقع المخططات المستقبلية أن يرتفع عدد العمالة السياحية بالمغرب ليصل 2.377.100 عمال سنة 2018 [1] ، و تتميز هذه العمالة بتكوين احترافي تشرف عليه مجموعة من مؤسسات التكوين السياحي التي تتوزع على مختلف أقاليم المملكة.

الفرع الثاني: مؤسسات النقل بالمغرب

باعتباره أساس البنى التحتية للصناعة السياحية وتنميتها، فقد احتل النقل بمختلف أنواعه مكانة هامة لدى صناع القرار في المملكة المغربية، حيث عملوا على تطويره عبر مخططات تنموية متواصلة ومترابطة للخروج به من الوضعية البدائية التي خلفها رحيل المستعمر سنة 1956 حيث تمثلت حظيرة النقل في بعض الطرقات التي تتمركز حول المجمعات التي تقطنها الجالية الأجنبية و التي لا تسمح بالتوغل في إقليم المغربي، كما أن السكة الحديدية لم تمتد سوى على طول الساحل ولغرض تجاري بحت.[2]

1- النقل الجوي:

يتكون الأسطول الجوي للمملكة المغربية من 15 ميناء جوي بما في ذلك الموانئ الدولية والمطارات المحورية، يتميز هذا الأسطول بالتجهيز الحديث بأعلى مستويات التكنولوجيا المستخدمة في هذا المجال والمتعلقة بالتسيير الأمثل للملاحة الجوية، وسلامة الطيران وصيانة العتاد، مما يسمح باكتساب ثقة الزبون الأجنبي بسهولة، الأمر الحاصل حيث بلغت السعة الإجمالية لمجموع الموانئ 12 مليون مسافر/سنويا، تلتها 04 مليون من نصيب مطار محمد الخامس بالعاصمة الاقتصادية الدار البيضاء، و2.2

1- اسماعيل عمران ، نفس المرجع السابق ،ص323.

2- Hillali Mimoun, Politique du tourisme au Maroc, diagnostic, bilan et critiques, Harmattan, Paris, 2007, P 43.

مليون مسافر لمطار أغادير، ثم 1.5 مليون مسافر بمطار العاصمة السياحية المغربية وهي: "مراكش".

شركة الطيران الرئيسية هي: "المملكة المغربية للطيران"، وهي خطوط ذات سمعة طيبة من حيث الخدمات وتنوعها، ما يترجم تصنيفها الثانية إفريقيا بعد الخطوط الجوية الجنوب إفريقية.[1]

هذا النجاح حققته السياسة المتبعة لتسيير الشركة وطريقة تطويرها مما أكسبها مصداقية عالية تفسر بلوغ عدد المسافرين عبر هذه الخطوط 10 مليون مسافر سنة 2007 نحو 80 وجهة محلية وخارجية [2]، فشركة الخطوط المغربية مدعمة برامج رحلات ثابتة وقارة تعطي وجهات عالمية وداخلية بشكل يرضي الشرائح المتنوعة من الزبائن.

أما عن المطارات المحورية فتتمثل أساسا في: مطار الدار البيضاء، مطار الرباط، مطار مراكش، مطار أغادير ومطار الصويرة.

وتعرف سياسات تسيير الملاحة الجوية المغربية مرونة وتطورا ملحوظين، فقد عمدت السلطات المشرفة على القطاع إلى وضع مخطط تنموي عرف بــ: "السماء المفتوحة" (*Open Sky*)، بعد مفاوضات طويلة مع الإتحاد الأوروبي للطيران "المدني" مفاد المخطط أن يفتح المغرب أقاليمه الجوية للأسواق الأوربية لغرض استقطاب قدر ممكن من الوافدين الأجانب بأسعار مدروسة وبرامج رحلات في متناول كافة الطبقات الإجتماعية، كما يسمح هذا المخطط للطائرات المغربية بالوصل على أسواق خارجية جديدة قصد تسويق الصورة المثالية للملكة المغربية وبالتالي إكتساب أسواق جديدة منافسة للأسواق التقليدية، فارتفع عدد العاملين بالأجواء المغربية إلى 44 متعاملا منهم 02 مغربيين. [3]

1- http: www.file://deeum-1/admin1/.

2 - Hillali Mimoun, Opcit, P 45.

3 - l'économiste, Edition électronique publiée le 20/01/2003

2- النقل البري:

تبلغ الشبكة البرية للطرقات في المغرب 60.000 كلم [1] في حالة متوسطة، حيث لم يبلغ في الطرق السيارة من هذا الإجمالي سوى 918 كلم إلى غاية 2010/07/28 بوتيرة إنجاز معدلها 50 كلم/سنويا، وهو معدل ضعيف إذا ما قورن بالمرتبة السياحية للبلد، هذا الوضع دفع بالقائمين على هذا النشاط وزارة التجهيز والنقل المغربية إلى إعادة النظر في كيفية تنفيذ المشاريع لبلوغ معدل إنجاز يرتفع إلى 150 كلم إلى ارتفاع المعدل بـــ 200 % سنة 2010.

ويعتمد المغرب سياسة فرض الرسوم على استعمال الطرق السيارة في أقاليمها لضمان تكلفة صيانة هذه المنشآت التي صنف ضمنها محور الدار البيضاء-الرباط بالطريق السيارة الأكثر استخداما في إفريقيا بمعدل 34.094 مركبة/اليوم.[2]

وقد وزعت الطرق السيارة بين أهم المدن في المملكة على النحو التالي:

- محور طنجة-الدار البيضاء (285 كلم).
- محور الرباط-فاس (167 كلم).
- محور الدار البيضاء-سلا (57 كلم).
- محور الدار البيضاء-الجديدية (87.5 كلم)
- محور سلا-مراكش (162 كلم)

3- النقل البحري:

يمتد الشريط الساحلي المغربي على طول 350 كلم موزعة على واجهتين هما: المحيط الأطلسي من جهة والبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى، تتخلل كلتا

1- http:// www.maroc.ma /nr/exers.htlm

2- http:// www. file://dacum/admini21.locals

الواجهتين شبكة من الموانئ البحرية المقدرة بـ 30 ميناء متعددة الاستعمالات: نقل المسافرين ونقل البضائع عبر 08 شركات ملاحة بحرية من جنسيات مغربية وإسبانية.

كما رصدت الحكومة مبالغ ضخمة لتطوير هذه الوسيلة حيث بلغت التكلفة الموجهة لإنجاز ميناء ضخم بمدينة طنجة على واجهة البحر الأبيض المتوسط 16 مليار درهم مغربي.

نقل المسافرين يرتكز أساسا عبر مينائي: ضحة ميناء الخليج، وميناء الناظور.

4- السكة الحديدية:

شبكة السكة الحديدية يبلغ طولها 1900 كلم منها 370 كلم سكة من النوع المزدوج بينما تنقسم القطارات إلى نوعين: قطارات كهربائية 53% من إجمالي الحظيرة، و47 % قطارات تعمل بالمحروقات.

تقع هذه المنشآت تحت إشراف الديوان الوطني للسكك الحديدية.(1)

الفرع الثالث: تنظيم القطاع السياحي بالمغرب

يعتمد تأطير النشاط السياحي في المملكة المغربية على هيئات عمومية وشبع عمومية، في محاولة في ترسيخ ثقافة التشاركية وزرع روح المسؤولية لدى الفاعلين والراغبين في العمل في هذا المجال ونوجز فيما يلي التركيبة التنظيمية للقطاع:

أولا- التأطير الإداري

1- وزارة السياحة:

إدارة مركزية صنفتها الحكومة المغربية في رتبة القاطرة الرئيسية لتحقيق التنمية السياحية المرجوة وكلفتها بالمهام التالية:

1- نفس المرجع الالكتروني السابق.

- تحديد المفاهيم المفتاح المتعلقة بالنشاط السياحي.
- السهر على تطبيق ومتابعة تنفيذ السياسات السياحية العامة للدولة.
- إثراء التخطيط القصير والمتوسط المدى عن طريق الدراسات و الاستشارات.
- تكريس معنى الصالح العام في تسيير القطاع و الحرص على تبجيل المنفعة العامة.
- رقابة الآليات والهيئات في مجملها المحركة لتسيير القطاع السياحي داخل المغرب.[1]

وقد أشار الدارسون للظاهرة السياحية في المغرب إلى أن تقنين الإدارة السياحية المركزية عرف تغيرات عديدة مرتبطة بشكل جوهري في التغيرات السياسية وظروف التشريع التي فرضتها عدة عوامل أهمها العامل الاستعماري، وعليه فقد تميزت التغيرات بالمراحل التالية:

أ- فترة 1965-1981:

إبان هذه المرحلة كانت وزارة السياحة في حالة من اللاإستقرار افتقارها لقانون أساسي يحدد مهامها وصلاحياتها ووسائلها القانونية التي تعمل على أساسها، الوضعية التي أفرزت نزيفا بشريا من القطاع بحثا عن قطاعات أكثر استقرار وظروف عمل أكثر وضوحا وأمانا[2]، ويقصد بالأمان هنا الابتعاد عن التدخلات الضاغطة في عمليات التعيين والتوظيف التي تمارس بطريقة فوضوية وعشوائية والتي حكمتها في هذه الفترة الميولات والتوجهات السياسية أكثر مما تحكمها معايير الموضوعية، الكفاءة والتخصص، وبالتالي تقليص الشعور بالانتماء الجدي والمستمر لهياكل القطاع مما يثبط الرغبة في استثمار الجهد المطلوب لتحقيق التنمية المتوخاة.

---

1 - Abederahim Daoudi: Opcit. p 120.

2 - Hillali Mimoun, Opcit, P 30.

ب- فترة 1981 منتصف التسعينات:

حاول الساسة المغربيون استدراك الفراغ القانوني الذي عرفته المرحلة السابقة، وذلك من خلال إثراء النصوص القانونية المسيرة للقطاع بالإضافة إلى تدعيم الهياكل الموجودة بدعائم مؤسساتية جديدة تعمل على ترسيخ نمط حديث في التسيير مثل ما اتفق على تسميته بدار المغرب، وهي مؤسسة تابعة للقطاع السياحي العمومي تعنى بتنفيذ السياسات الإعلامية والإشهارية وتطوير وسائل الاتصال وشبكاته وفقا للمعطيات الدولية.(1)

2- الديوان الوطني المغربي للسياحة:

هيئة سياحية يعود تاريخها إلى سنة 1918، حيث كان يسمى "الديوان الشريفي للسياحة" برعاية الحماية الفرنسية، ثم تغيرت تسميته إلى الديوان الوطني المغربي للسياحة

سنة 1946 بموجب المرسوم الذي عدل وتمــّم بنص آخر صدر بتاريخ: 1976/04/12 يحدد صلاحيات الديوان على النحو التالي:

- وضع وتنفيذ البرامج الإعلامية لفائدة السياحة المغربية ونشر وتوزيع الدعائم والمطويات الإشهارية التي تساعد على تصدير الوجهة المغربية إلى الأسواق الأجنبية.
- إنشاء وتسيير دور الاستقبال داخل المملكة.
- تنظيم الرحلات والمهرجانات والتظاهرات الثقافية لنشر الرصيد الثقافي المغربي.
- منح الإعانات للجمعيات والمؤسسات الناشطة في الحقل السياحي.
- اتخاذ كل المبادرات الني من شانها ترقية المنتوج السياحي المغربي(2).

---

1 - Stotti Abdelwehed, L'offre touristique au Maroc ,ouvrage édité par l'auteur lui-même, 1999, P 51.

2 - Hillali Mimoun, Opcit, P55.

يعتبر الديوان السياحي المغربي قطعة رئيسية في الهيكلة العمومية للقطاع، حيث يلعب دور الأداة المنفذة للسياسات السياحية العامة كما يتمتع باستقلال قانوني كامل وذمة مالية مستقلة والأكثر من ذلك تمتلك هذه الهيئة سلطة واسعة في تسيير القطاع حسب ما يخوله لها التشريع، فهي تشرف على عدد ضخم من السلاسل الفندقية المغربية ودور الاستقبال مثل "دار الضيافة"، كما يساهم في رأس مال أكثر من 13 مؤسسة سياحي داخل المملكة، كما يضم 24 مندوبية موزعة على كامل التراب الوطني و15 ممثلية في الأسواق الخارجية.(1)

ثانيا- المؤسسات المالية

1- صندوق التخزين والتسيير (*CDG*):

أنشئت هذه المؤسسة المالية في شهر فيفري من سنة 1959 وتعنى بالاحتياط والتوفير بشكل عام بما في ذلك احتياط النشاط السياحي، وقد عرفتها المجلة الدورية للديوان السياحي على أنها: "مؤسسة عامة ذات الشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة".(2)

وقد أوكل لهذا الصندوق مهمة تحقيق فك العزلة عن المناطق النائية عن طريق تفعيل الحرفة السياحية في إقليمها، شريطة أن تمتلك هذه الربوع المؤهلات الطبيعية الثرية التي تشكل اللبنة الأساسية لمثل هذه الحرفة، وبالفعل نجح الصندوق في تحقيق هذا الهدف سيما في المناطق الشمالية من القطر المغربي كمنطقة "العرايش" وضواحي "طنجة" وفي هذا الإطار عمد الهيكل المالي المعني إلى فتح فروع محلية تتولى الإدارة في البؤر المعنية بهذا الاستثمار ومتابعة التنمية فيها عن طريق المساهمة في استثمارات المؤسسات الوطنية المحلية أو الأجنبية.(3)

---

1 – Répertoire du ministère du tourisme , rai /media copie 1988.

2– المجلة الدورية للديوان الوطني المغربي للسياحة، نظرة عامة على السياحة في المغرب، 1977، ص 05.

3 – L'étude du tourisme dans le bassin méditerranéen, horizon 1980, revue de la CDG N°07 ,Décembre 1977,P11.

2- القرض العقاري والفندقي (*CHI*):

مؤسسة بنكية أصولها تمتد إلى مؤسسة كانت تسمى "صندوق القروض العقارية المغربية" (*CPIM*) المنشأ خلال فترة الحماية سنة 1919، وبنك القرض العقاري هو المؤسسة المغربية المالية الوحيدة المتخصصة في منح القروض الموجهة لمجال الرفع من سعة الإيواء من خلال المساهمة في تشييد الفنادق ودور الاستقبال من مختلف الأصناف، وقد سجلت هذه المؤسسة المالية نجاحا باهرا في عملها مثلما تدل على ذلك المؤشرات الرقمية المتعلقة بقيمة القروض الممنوحة والتي عرفت تزايدا مضطردا، فقد ارتفعت هذه القيمة من 37.500 مليون درهم سنة 1962 إلى 243,70 مليون درهم سنة 1981.[1]

رغم نجاعة هذه المؤسسة إلا أن عائق المضاربة العقارية خاصة في الشمال المغربي، والوقوع في فخ الوفاء للزبون غير الحقيقي عرضها على عدة مآزق مالية كادت أن تؤدي إلى إفلاسها في العديد من المرات.

3- البنك الوطني من أجل التنمية الاقتصادية (*BNDE*):

مؤسسة مالية جد متخصصة، تعمل حصريا في المجال الاقتصادي الذي يقصد به العمل في مجال المؤسسات ذات المردودية المالية المضمونة والفعالة، فسياستها تقوم قطعيا على تكريس عنصر العائد الإيجابي والمنتج لصندوقها، فلا مجال للمغامرة أو المجازفة في تمويل مشاريع هامش الغموض فيها مرتفع.

إلا أنه تجب الإشارة إلى أن هذا البنك قد خص النشاط السياحي بفرع هو: "الشركة المغربية للتنمية السياحية" (*SOMADET*) التي اهتمت بتطوير المفاهيم و الأنماط السياحية التي يمكن أن تزدهر في المملكة المغربية، واستقدمت في هذا الإطار مفهوم "القرية السياحية" التي تتكامل فيها الأنشطة بشكل حديث ومنسق، ونعني بالأنشطة:

1 – Hillali Mimoun, Opcit, P60.

الأنشطة القطاعية مثل النقل، الإطعام، الترفيه والثقافة سواء تعلق الأمر بإشراف عمومي، خاص أو مختلط. (1)

4- شركات ومؤسسات أخرى أجنبية:

يعود نشاط رؤوس الأموال الأجنبية في المغرب إلى الستينيات، حيث انغرست كل من شركة "ماد" و"بنك باريس " في السوق المغربية منذ سنة 1965 وحققت نتائج مرضية في تطوير السياحة وفق معطيات الساحة الدولية، وقد فتحت الشركة الفرنسية "ماد" بمساهمة (*SOMADET*) عشرات من القرى السياحية التي عرف بها الشمال سيما منطقتي "طنجة" و"الحسيمة".

تطور نشاط الفاعلين الأجانب في السوق المغربية بالتنسيق مع (*SOMADET*) لينتج "الشركة المدنية العقارية للقرى السياحية" (*CIVAC*) التي أنشت إلى غاية 1996 عددا من القرى بلغ 08 قرى، إلا أن العدد تراجع إلى 06 بسبب انتهاج السلطة المغربية لسياسة التأميم إبان فترة السبعينات والتي قضت برفع مساهمتها في المشاريع السياحية بشكل يحد من تمويل المستثمر الأجنبي الذي حدد التشريع سقف مساهمته بحد أقصى لا يتجاوز 50 %(2)، وتشكل النسبة الباقية عاملا قويا واستراتيجيا كافيا لأن تستحوذ الدولة على مقاليد الإدارة والتسيير، خاصة وأنه في ظل هذا الجو لا تصل نسبة مساهمة المستثمر الغير مقتنع 50 % المفترضة.

المبحث الثاني: السياسات السياحية بالمغرب

عرفت صناعة السياحة في المغرب تطورا هائلا في الآونة الأخيرة لاسيما بين سنتي: 1996-2005 بمعدل نمو بلغ 15 % (3)، ووعيا منها بهذا الوضع تحرت السلطات المغربية البحث المستمر عن السياسات الملائمة لهذا النمو تكون ناظمة

---

1 – Boumeggoutti Driss, Le tourisme international, espaces et produits touristiques, Université de Paris, 1995, P78.

2 – Hilalli Mimoun, Opcit, P 190.

3– Frederick Brault, Opcit, P 08.

للقطاع بصورة فعالة وثابتة تقوم بالدرجة الأولى على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والتاريخية الروحية، من الضروري الاطلاع على هذه التصورات على النحو التالي:

المطلب الأول: سياستي الاستثمار والخوصصة في السياح بالمغرب

الفرع الأول: الخوصصة في السياحة بالمغرب

تميزت فترة الستينيات في المغرب، أي مباشرة بعد الاستقلال بترسيخ نظام اقتصادي مبني على منهج التخطيط الشامل والموجه، وذلك طيلة حكم الملك محمد الخامس، بعد وفاته واعتلاء نجله الملك حسن الثاني سدة الحكم أعرب هذا الأخير عن رغبته في إعادة هيكلة اقتصاد المملكة، باعتناق المذهب الليبرالي ومبدأ الاقتصاد الحر، وتبني جوهر هذا الفكر القائم على تحرير الأسواق والأسعار وتشجيع المبادرة الخاصة، وذلك باستخدام أدوات رئيسية تدور حول مفهومي الاستثمار (راجع الفرع السابق) والخوصصة، هذا التحول في الحياة الاقتصادية للمغرب عبر عنه الخطاب الملكي الملقى سنة 1988، الذي تضمن الإعلان عن نية الدولة في إعادة بناء الاقتصاد، وعن رغبتها عن التنازل عن ملكية جزء من مؤسساتها لفائدة القطاع وفق تدابير معينة سعلن عنها لاحقا، وذلك تماشيا مع التغيرات التي فرضتها الساحة الدولية، بالإضافة إلى الرغبة في تحسين المستوى المعيشي للفرد المغربي من خلال تشجيع الفئة الشابة من المهتمين بمسألة الاستثمار، وقد حدد هذا الخطاب الدواعي الرئيسة لهذا الخيار في الآتي:

1- تكريس روح الليبرالية.

2- الوضع المتردي لبعض المؤسسات العمومية، ومحاولة إنقاذها من الإفلاس.

3- تثبيط ثقافة الاعتماد على الدعم المالي للشركات من طرف الخزينة العمومية.

4- حل إشكالية عدم مرونة القوانين القديمة مع شكل المؤسسات النامية داخل السوق المغربية.

5- استحداث رقابة ذاتية على المؤسسات بفعل الدفاع عن المصلحة الخاصة.

6- الرفع من المداخيل الفردية من خلال توفير فرصة الملكية عن طريق شراء السندات والأسهم للشركات المعروضة للبيع في البورصة.

من وجهة نظر موازية، يعرب رأي رجالات الاقتصاد المغربي عن أن الدوافع الحقيقية لتكريس الخوصصة كمطلب عاجل للاقتصاد المغربي تقوم على:

1- تفاقم العجز في ميزان مدفوعات الدولة، نتيجة سياسة التأميم التي انتهجتها الحكومة المغربية سنة 1973، والتي أغفلت أثناءها الصحة المالية للمؤسسات المؤممة.

2- ضعف نسب الانجاز التي حققتها المخططات التنموية.

3- التفاؤل المبالغ فيه بنسب عوائد الاستثمار التي لم تبلغ في أحسن أحوالها 09%[1].

4- تراجع أسعار الفوسفات، مما قلص مصادر تمويل الخزينة العمومية.

5- الضغط السياسي الذي عرفه المغرب نتيجة مواقف المعارضة، التي طالبت بضرورة إصلاح النظام الاقتصادي القائم بسبب ثبات فشله على ارض الواقع (أحداث الدار البيضاء في 1981/07/21).[2]

6- تفشي البطالة لدى خريجي الجامعات.

كل هذه الأوضاع دفعت بصناع القرار داخل الحكومة المغربية إلى تقرير إجراء تغييرات جزئية في هيكلة الاقتصاد، في إطار فكر ليبرالي أنتج عدة مفاهيم مفتاحية، منها مفهوم الخوصصة الذي شرع له نظام قانوني شامل تمثل في القانون 89/39 المؤرخ في 1989/12/31 والمشهر بتاريخ 1990/04/11[3]، الساري المفعول على

1 - Hillali Mimoun, Opcit, P222.

2- ماسبيرو.ف، الدليل الاقتصادي والجيوبوليتيكي العالمي، 1982، ص85.

3- www.JeunesduMaroc.com/294-la privatisation, concept et réglementation.

مدى رزنامة سنوية لا تتعدى 06 سنوات، تم تعديلها في نهايتها بتاريخ 1995/01/26، وقد حدد هذا القانون مفهوم الخوصصة على أنها أداة تقنية تنقل بواسطتها الدول بصفة جزئية أو كلية ملكية بعض مؤسساتها لملكية القطاع الخاص، وتصبو هذه الإستراتيجية حسب مضمون التشريع إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تحرير التجارة الخارجية.

2- تحرير الأسعار.

3- التقليص التدريجي لدعم الدولة للمؤسسات.

4- انفتاح السوق الوطنية على الاستثمار المحلي والأجنبي.

5- إصلاح النظام الضريبي.

6- ترقية نوعية المنتوج الموجه للتصدير وزيادة حجم الصادرات.

كما حدد هذا التشريع مواصفات الشركات القابلة للخوصصة، والتي تنطبق عليها أحكام التشريع المعمول به في هذا المجال والتي ترتكز حول العينة التالية:

1- المؤسسات التي يكون رأسمالها أو أكبر جزء منه ملكا للدولة.

2- المؤسسة التي لا تعاني من فائض في التشغيل.

3- المؤسسة المؤهلة للمساهمة في التنمية الجهوية.

لانتقاء العينات المعنية بهذه العملية، حدد المشرع المغربي ثلاث هيئات تتكفل بتنفيذ ومتابعة الخوصصة طبقا لأحكام القانون 89/39 وهي:

- الوزير المكلف بالخوصصة (وزارة الشؤون الاقتصادية والخوصصة).

- لجنة الخوصصة ونقل الملكية.

- لجان التقييم.[1]

يتمحور عمل هذه الجهات على ضمان التطبيق السليم لمفهوم الخوصصة المرجو ترسيخها وذالك عبر جملة من الصيغ:

- صيغة بيع المؤسسات في بورصة الأسهم بالدار البيضاء.
- صيغة الخوصصة بالإعلان عن مناقصات.
- صيغة المنح المباشر بعد تحديد شروطه وأسعاره من قبل الحكومة.

لم يستثن التشريع المغربي القطاع السياحي من المجال المعني بهذه السياسة، فقد أصدرت السلطات الحكومية قرارا مؤرخا في 08 أفريل 1988[2]، يقضي بعزم الدولة على التنازل عن ملكية جزء من فنادقها لفائدة الملاك الخواص، طبقا للتشريع المعمول به، وبعد انطلاقها فعليا على ارض الميدان منذ سنة 1993، تحولت فنادق تابعة للقطاع العام وبلغ عددها 26 مؤسسة إيوائية إلى القطاع الخاص[3]، وهذا من مجموع 107 عملية تخصيص في مجمل القطاعات.

بالنظر إلى عدد المؤسسات السياحية المخوصصة والمدمجة في القطاع الخاص، نرى حجما معتبرا يعبر عن تسارع وتيرة السياسة المعنية في حق النشاط السياحي، مما يعني أن هناك استجابة من طرف المستثمر الوطني أو الأجنبي، وإيمانه بقوة السياحة داخل بلاده، الوضع الذي يختلف إذا ما قارناه بالجزائر، فقد حقق المغرب في فترة زمنية مقدرة بـــ 15 سنة خوصصة مقدرة بـــ 26 مؤسسة، بينما لم تحقق الجزائر في نفس الفترة نتائج تذكر، وقد يرجع السبب إلى العوامل التالية:

- نوعية المؤسسات المعروضة للخوصصة، وصحتها المالية.

1- المملكة المغربية، القانون 89/39 المؤرخ في 1989/12/11 المعدل أو المتمم والمتضمن لأحكام الخوصصة في المغرب .

2- نفس المرجع الالكتروني السابق.

3 - www ..Privatisation au Maroc. com (24/10/2008)

- وضع السوق المغربية يختلف اختلافا كليا عن وضع السوق الجزائرية.
- الأسعار المرجعية للخوصصة.
- وضع القطاع السياحي ترتيبه يختلف في كلتا الدولتين.

الفرع الثاني: الاستثمار في القطاع السياحي بالمغرب

غداة الاستقلال حاولت الحكومة المغربية ترسيخ دينامية قادرة على تفعيل الآلة الاقتصادية في الدولة بشكل يحقق التنمية التي تحتاجها المملكة لضمان استقرارها على الصعيدين: الداخلي والخارجي، وقد شكلت سياسة الاستثمار القاعدة الرئيسة للديناميكية المختارة، حيث سنت السلطة الملكية أربع قوانين قي هذا الإطار وهذا منذ أن تحقق الاستقلال سنة 1956، حيث يعود أول تشريع منظم للاستثمار إلى سنة 1958(1)، فقد كان من الضروري تدعيم مصالح الدولة بتشريعات تعمل على سد الثغرة والفراغ اللذان نجما عن رحيل المستعمر مخلفا اقتصاد منهار وبنى تحتية منعدمة، مما تطلب البحث عن سياسات تولد بدائل ناجعة لإنعاش بلد كالمغرب يملك مقومات وفيرة لتغيير وجه الحياة بداخله، وسيسمح استعراض محطات التشريع الخاصة بآلية الاستثمار بتثمين المجهودات المصروفة في جعل الاستثمار محركا محوريا للاقتصاد المغربي:

- **قانون الاستثمار لسنة 1958:**

حكم الدارسون المهتمون بشأن السياسات المغربية على هذا التشريع بأنه ليس قانون استثمار بقدر ما هو قانون تجهيز، فبالاطلاع على محتواه ومحتوى المرسوم الشارح لكيفية التطبيق الصادر عن الظهير رقم: 263/58/1 المؤرخ في 1958/09/13(2)، نتحقق من أن نصوص القانون جاءت لتأطير آلية الاستثمار بشكل عام وليس الاستثمار السياحي بشكل خاص، حيث أنه أداة قانونية ومالية لتفعيل دعوة رؤوس الأموال الخاصة للمساعدة على التقليص من العجز الذي تعاني منه كل الأنشطة الاقتصادية

1- Hillali Mimoun, Opcit, P 230.

2- Hillali Mimoun, Opcit, P 169.

المغربية، وعلى هذا الأساس نص القانون على تشكيل لجنة تعنى بالإشراف على مشاريع وطلبات الاستثمار طبقا للتشريع المعمول به و المتعلق بـــ:

- الصناعات القاعدية الثقيلة: صناعة المعادن، الصناعات الكيميائية، صناعة السفن.
- صناعة تثمين موارد المواد الأولية مثل المناجم، وبشكل خاص موارد الفوسفات.
- الصناعات التي يمكن أن تشكل مجال تصدير مثل صناعة النسيج، الصناعة الغذائية-الزراعية.

وقد تمحور قانون الاستثمار المغربي لسنة 1958 حول ابتكار عامل تحفيزي رئيسي لضمان نجاعته، وتمفصل هذا العامل بشكل جذري حول السياسة الضريبية الواجب تطبيقها بتسهيلات تمثلت في بندين رئيسيين:

- تعويض الحقوق الجمركية وتخفيض المتدرج للضرائب إلى غاية الإعفاء الجزئي أو الكامل للرسم المفروض على التجهيزات والمعدات الجديدة المستوردة.[1]
- إمكانية تطبيق تخفيضات ضريبية متسارعة الوتيرة بالنسبة للمستثمرين المستوفين للشروط المنصوص عليها طبقا لقانون الضرائب الساري المفعول.

إن قصور هذا التشريع واضح حيث أنه لم يتعرض للمشكلة الرئيسية التي تواجه الراغبين في الاستثمار وهي مسألة العقار وإجراءات اقتناءه بالنسبة للعنصر الوطني أو الأجنبي الذي لم يقدم له هذا القانون الضمانات الجاذبة والمقنعة فـــي حالة الإفلاس أو توقف المشاريع، فقـــد كان من الاحترافية في التشريع والفعالية في إثبات جديته في معالجة مقتضيات الحصول على الوعاء العقاري الموجه لاحتواء الاستثمارات التي تحتاجها الآلة الاقتصادية المغربية المتعثرة، كما تجدر الإشارة هنا إلى الوضع الذي خلفه رحيل المستعمر والذي ساده منطق المضاربة في سوق العقار والتلاعب بأسعاره

---

1 – Salmi Jamil, Planification sans développement,(évaluation de l'expérience marocaine en matière de planification, (1960-1979), éditions maghrébines, Casablanca, 1979, P 123.

التي لم تضبط طبقا لإجراءات كان من المفروض أن يتضمنها قانون1958، أما فيما يتعلق بخص المجال السياحي بتشريع قانوني يضبط الاستثمار فيه، فهذا التصور كان غائبا تماما على غرار كل القطاعات، ومرد ذلك الظروف التي كانت تمر بها المملكة المغربية والتي استوجبت تشجيع الاستثمار في كافة القطاعات دون استثناء على سبيل الاستعجال والاضطرارية.

- **قانون الاستثمار الصادر سنة 1960:**

لقد جاء هذا القانون لاستكمال تكريس سياسة التصنيع ومبادئ الاستثمار التي كرستها التشريعات التي تضمنها قانون 1958، وتكمن الإضافة التي استحدثها هذا القانون في تنظيم وتقنين ضمان تحويل رؤوس الأموال بالعملة الصعبة بالنسبة للاستثمارات الأجنبية، وقد صاحب هذا الاستحداث بعض الامتيازات المادية التي عددها الملتقى المقام سنة 1974 بتونس [1]، فحصرها ينتج الآتي:

– تخصيص الدولة لمنحة مقدرة بـــ: 15% من المبلغ الموجه للاستثمار، وفي بعض الحالات ترتفع نسبة التدعيم هذه إلى 20% وهذا طبقا للمادة 28 من تشريع الاستثمار.

– الإعفاء من الرسوم الجمركية على المنتوجات الجديدة المستوردة، ويشترط هنا أن هذه المستوردات لا تنتج محليا بنفس الأسعار والنوعية.

– تخفيض حقوق التسجيل على رؤوس الأموال وهذا خلال مرحلة الإنشاء أو إنماء رأس المال، وتقدر نسبة التخفيض هذه بـــ: 1%.

– الاستفادة من إمكانية تخفيض ضريبة القيمة المضافة المفروضة على العقارات لمدة 5 سنوات.

1- Séminaire, Tourisme et développement en Afrique, tenu du 02 au 12 Décembre 1974 à Tunis, organisé par l'IDEP DAKAR .(Hillali Mimoun, Opcit).

- ضمان تحويل رؤوس الأموال المستثمرة بالعملة الصعبة، وهذا الإجراء يمس المستثمر الأجنبي الذي يحق له بموجب هذا القانون نقل فوائده بالعملة الصعبة إلى بؤرة استثماره الأصلية أي بلده الأصلي.

- ضمان استقرار السياسة الضريبية لمدة تصل إلى 10 سنوات.[1]

- تمويل هام للاستثمارات الخاصة والمهتمة برفع الطاقة الإيوائية في المغرب عن طريق تشييد الوحدات الفندقية بكل أصنافها، على أن تعمل الدولة على ضمان تخفيض أسعار الفائدة على هذا النوع من القروض العقارات السياحية والفندقية.

إن التشريع الصادر سنة 1960، لم يخالف الإيديولوجية التي استمر المغرب في تبنيها المغرب غداة استقلاله والتي تقوم على تركيز عملية تصنيع الاقتصاد بكل مجالاته دون استثناء، إلا أننا نلاحظ أنه خص القطاع السياحي بإشارة متميزة سيما فيما يتعلق بالاستثمارات التي من شانها أن ترفع من قدرة استقبال المملكة للوافدين الأجانب، ففي إطار إثراء القانون السالف الذكر أصدرت السلطة التشريعية عدة مراسيم تعديلية وتكميلية، منها ما عنى المجال السياحي على وجه التحديد مثل القرار الوزاري القاضي بـــأن: "المؤسسات التي تهدف إلى تشييد أو تجهيز وحدات إقامية للسياح مثل الفنادق، بيوت الإقامة، القرى السياحية والعمارات الموجهة للإيجار السياحي" تعتبر في مجملها جزءا لا يتجزأ من الصناعات القاعدية للاقتصاد في المملكة.[2]

إن هذا التصور الجديد الذي حملته في طياتها التعديلات التي خضع لها قانون 1960 ترجم رغبة جادة في إعادة النظر في قوة النشاط السياحي بغية ترقيته إلى مصاف الصناعات الثقيلة التي تشكل المحاور الرئيسية لتشغيل الآلة الاقتصادية المغربية عبر تكريس آلية جذب مستهلك أجنبي تكاليف استهلاكه بالعملة الصعبة.

1- المملكة المغربية، المادة 08 الظهير رقم 01- 60 -383 المؤرخ في 31 ديسمبر1960.

2- الملكة المغربية، القرار رقم 327-67 المؤرخ في 04 جويلية 1967 الجريدة الرسمية رقم 2856 المؤرخ في 28 جويلية 1967 .

إن هذا النهج الجديد في معاملة القطاع السياحي يكتسي طابعا جد إيجابي في قوقعته النظرية إلا أنه من الناحية الواقعية يفتقد إلى الواقعية المفروضة لتجسيده، والتي يعبر عنها الإشكال العويص الذي لم يعره المشرع المغربي الأهمية الكافية لتحقيق التغيير المنشود والمتمثل في مستوى البنى التحتية اللازمة لمرافقة إقامة الوافد الأجنبي والتي تساهم في الارتقاء الفعلي بالسياحة المغربية إلى رتبة مقنعة لدى ذهنية السائح، وقادرة على الصمود أمام المنتوجات التي تقدمها البيئات الأخرى المنافسة، والتي تعمل بدورها على إضعاف محاولات كل الدول التي تستهدف الالتحاق بقائمة الدول المصنفة سياحية عالميا، والتي من شأنها أن تشكل خطرا على عائداتها ومداخيلها من الاحتفاظ بالمراتب الأولى.

- **قانون الاستثمار 1973:**

أثبت المتابعات للنتائج التي أفرزها قانون الاستثمار لسنة 1960، أن هذا الأخير فتح ثغرة استطاع من خلالها المضاربين في سوق الاستثمار أن يمارسوا نوعا من الغش باستغلال نسبة الدعم على القروض التي أقرها تشريع 1960 والموجهة للقروض المتعلقة بالاستثمار العقاري الفندقي بتضخيم فواتير التكاليف مما يجعل تمويل المشاريع يقع في مجمله في بعض الأحيان على عاتق الدولة، الأمر الذي دفع بالمشرع المغربي إلى استحداث آليات قانوني جديدة تقوم على:

– إلغاء منحة الدعم المفروضة سابقا وتعويضها بمنحة لا تتعدى نسبتها 15% والتي لا تتعلق باكتساب العقار الذي يتحمل المستثمر كامل تكاليف اقتناءه بالمقارنة مع ما كان ينص عليه التشريع السابق.

– بالإضافة إلى إحداث تغيير جوهري بترسيخ نظام تفاضلي الذي يعني: " الإعفاء الكامل من الضريبة على الأرباح والفوائد لمدة 10 سنوات"[(1)]، ويخص هذا الإجراء المشاريع التي تعنى بالرفع من القدرة الاستقبالية لقطاع السياحة.

1– إسماعيل عمران، التنمية السياحية بالمغرب، واقع، أبعاد، رهانات، دار الأمان، الرباط، 2006، ص 112.

– اعتماد سياسة توجيه جغرافية تقوم على انتقاء المناطق التي يتركز فيها النشاط السياحي بكثافة بحسم نسبة الفوائد على القروض في هذه الناطق بمعدل 04 % بفرض تحقيق تنمية متوازنة وعادلة، انطلاقا من هذا التصور تم تحديد 29 منطقة من مجموع 39 لتستفيد من النظام الاستثماري التفاضلي.

– كما نص هذا القانون على تكفل الدولة بتكوين الطبقة الشغيلة في مجال السياحة وتأهيلها، وإرفاق البنى التحتية بكل الضروريات الحياتية وهذا ما يعرف بـــ "*VRD*"*، وهذا يدخل في خانة التشجيع غير المباشر ومحاولة الإقناع بجدية اهتمام الحكومة المغربية بهذا المجال.

لقد حاول المشرع المغربي بهذا القانون ترسيخ دعائم صلبة للصناعة السياحية في المملكة عبر طرح متكامل وأكثر واقعية للممارسة السياحية مما صنف التوقعات المتوخاة من قانون 1973 في خانة الجد متفائلة، إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك حيث لم تتعد نسبة الاستثمار المسجلة في القطاع في أحسن الأحوال 09 % ويرجع الاقتصاديون المغاربة ضعف هذه النتيجة إلى ظاهرة التضخم التي عرفها الاقتصاد في المملكة المغربية إبان السبعينات بالإضافة إلى تحديد مواطن قصور فيما يتعلق بالآتي:

- عدم إيلاء الأهمية الفعلية للنشاطات ذات العلاقة غير المباشرة بالظاهرة السياحية ،مثل التنشيط، الرياضة، الإطعام ... الخ

- الوقوع في تناقض صارخ فيما يتعلق بالمستثمر الأجنبي الذي حجم هذا التشريع مساهمته إلى حد 50 % فقط سواء في رأس المال أو في مجلس إدارة الشركات الاستثمارية،مما أفرز تغاضي كامل للمستثمر سيما التقليدي أي الأوروبي الذي حاول المستثمر الخليجي استعاضته بسبب اندلاع الحروب في الشرق الأوسط .

- غياب سياسة إشهارية قوية لعرض التشريع و تدعيمه بقوة إقناع احترافية لجذب رأس المال الوطني والأجنبي على حد السواء.

* VRD, Voirie et Réseaux Divers

كما لعبت الأوضاع السياسية التي عرفها المغرب في فترة السبعينات (محاولتي الانقلاب الفاشلة 1971-1972 واستعادة الحكم على الصحراء الغربية سنن 1975) سببا غير مباشر لعزوف المستثمر بشكل عام على الإقدام على المجازفة على العمل في هذا المناخ المضطرب.

- **قانون الاستثمار لسنة 1983:**

جاء هذا القانون في إطار برنامج "إعادة الهيكلة المؤسساتية"[1] الذي أملته سياسة التعامل مع صندوق النقد الدولي الذي دعا المغرب إلى انتهاج سياسة أكثر ليبرالية وانفتاحا، التصور الذي أشار إليه تشريع 1983 من خلال ما تضمنه:

- رفع الدولة لمساهمتها في قيمة الاستثمار إلى 20 % بلا من 15% التي أقرها تشريع 1973.

- إدماج مفاهيم جديدة لــ: المؤسسة السياحية وأهمية الاستثمار:

أ- عرف مفهوم المؤسسة السياحية توسعا كبيرا ليشمل نوادي الألعاب، الشركات السياحية، محطات التزحلق على الثلج، المطاعم وقصور المؤتمرات.

ب- مفهوم الاستثمار الجديد يقوم على التعامل مع المشاريع المقترحة حسب حجمها وفاعليتها، بمعنى الابتعاد عن نسب المساهمات الثابتة التي تساوي بين كل الاستثمارات.

وقد عرف تشريع الاستثمار هذا تعديلات سنة 1988، أهمها تعلقت بتكثيف الإعفاءات والتخفيضات الضريبية على القروض العقارية الفندقية التي تبلغ قيمتها 60 مليون درهم مغربي.

1- المملكة المغربية، الظهير 1/83/134 المؤرخ في 03 جويلية 1983 والمتعلق بقانون الاستثمار بالمغرب.

المطلب الثاني: الاستراتيجيات السياحية بالمغرب وآفاقها

الفرع الأول: إستراتيجية السياحة المغربية إلى غاية 2010

تكريسا منها لنفس الرؤية في تفعيل السياحة عن طريق دعوة كل الفاعلين القادرين على إحداث قيما مضافة جديدة لهذا المورد، وضعت الحكومة المغربية مخططا تنمويا مضاعفا و ثنائي بين القطاع العام و القطاع الخاص يمتد إطاره الزمني على عشرية كاملة 2000–2010 وتقدم هذه الخطة تصورا واسعا لسياسة سياحية تعمل على تحقيق الأهداف الكمية التالية:

- استقطاب 10 ملايين سائح سنة 2010.
- بلوغ قدرة استقبال مقدرة بـ: 230.000 سرير بإضافة 160.000 سرير جديد موزعة بين فنادق الشريط الساحلي 130.000 سرير موجهة للسياحة الحضرية.
- تحقيق استثمارات بالعملة الصعبة تصل إلى 8 أو 9 مليارات أورو.
- تحقيق مداخيل تصل إلى 48 مليار أورو.
- توفير 600.000 منصب شغل جديد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- رفع متوسط معدل التنمية إلى 8,5 % في الناتج الخام الوطني بمساهمة 20 % للقطاع السياحي.(1)

إن الأهداف التي تتمفصل حولها رؤية 2010 تتبني بشكل رئيسي على استراتيجيات حددتها الاتفاقية الإطار التي صادق عليها العاهل المغربي في 2001/01/10 والتي تجمع بين الحكومة والكونفيدرالية العامة للمؤسسات في المغرب (*CGEM*)* كشريك فاعل في تنفيذ المخطط الذي حدد الاستراتيجيات التالية:

1- www .tour.gov.mar/com/http//vision 2010.

1- إستراتيجية المنتوج:

وقد كرستها المادتين السادسة والسابعة من الاتفاقية الإطار للقطاع السياحي *، وتقضي هذه السياسة بتنويع السلعة السياحية المغربية وتطويرها على نحوم مستدام وتم التركيز هنا على:

أ/- السياحة الشاطئية: حيث إلتزم طرفي الاتفاق على إحداث ثورة نوعية في هذا المنتوج باعتباره المنتوج الذي سيعرف طلبا مكثفا بنسبة 70% سنة 2010، مما يستوجب منطقيا تحقيق زيادة في الطاقة الإيوائية بقيمة مضافة من الضروري أن تبلغ 65.000 سرير عبر إنشاء 05 محطات جديدة مختصة في السياحة الساحلية في المناطق التالية : السعيدية، خميس الساحل، الحوزية، الصويرة، تاغزوت وكولميم، مع إعادة بعث المنتوج التقليدي الذي تقدمه المحطات القديمة في كل من طنجة وتطوان.

ب- السياحة الثقافية والتاريخية: وذلك من خلال إعادة بعث جاذبية المواقع التاريخية والثقافية الحضرية التي تتوافر عليها أغلب المدن المغربية (راجع المبحث الأول من هذا الفصل)، وذلك من خلال تهيئة بيئتها مع التركيز على رفع القدرة الاستقبالية في هذه المناطق بـــ: 15.000 سرير سيما في المراكز الحضرية التالية: مراكش، ورزازات، فاس، مكناس، طنجة، الرباط، الدار البيضاء.

2- استراتيجية الثمن:

تكرسها المواد 8-9-10 وأساسها الآليات التالية:

- العمل على إيجاد تناسب طردي بين الجودة التي يعمل الفاعلين في مجال السياحة المغربية على توفيرها ضمن تركيبة العناصر الجوهرية للمادة السياحية المغربية التي

---

* الكونفيدرالية العامة للمؤسسات المغربية، هيئة مؤلفة من القطاع الخاص، أنشأت في 1947.10.20، مهمتها ترقية الاقتصاد المغربي.

* الاتفاقية الإطار للسياحة في المغرب، عبارة عن التزام بين الحكومة المغربية و القطاع الخاص المؤسساتي وتم تكريسها بنص تطبيقي مؤرخ في 2001/10/29 قصد تحويلها إلى آلية رئيسية لتنفيذ سياسة "تصور 2010".

تعرضها والتي تفرضها حركة عولمة الأسواق السياحية الراهنة من جهة، وبين التسعيرة التي ستطرح بها للاستهلاك، فلا بد من التفكير في إقناع المستهلك بمنطقية التكلفة التي يدفعها مقابل الحصول على السلعة ذات الجودة المضمونة، وترى أطراف الاتفاقية أن خلق سياسة تسعيرية شاملة و ملائمة يجب أن تقوم على دراسات معمقة واستشارية مع كل الفاعلين في هذا المجال على نحو يضمن الرفع من العائدات النقدية المتوقعة من هذه السياسة.

- تحرير النقل الجوي: إن السياسة المغربية المنتهجة في مجال شركات النقل الجوي – باعتبارها عصب النشاط السياحي كما يشير إلى ذلك محيا الزيتون(راجع الفصل الأول)[1]– تتميز بالطابع الاحتكاري، فهيمنة الدولة واضحة من خلال اعتماد شركة وحيدة للنقل الجوي وهي الخطوط الملكية المغربية، فهذا الاحتكار يحد من قدرة القطاع السياحي على الاستجابة للطلب الضاغط الذي تعرفه المملكة، وعليه تلتزم الأطراف المتعاقدة والإلتزام هنا ينصب في جله على الحكومة التي تصبح بالمنطق الجديد والقائم على سياسة إشراك رأس المال الخاص بنسبة كبيرة والدليل على ذلك التشريعات الاتفاقية الثنائية، ملزمة بانتهاج سياسة أكثر ليبرالية في هذا المجال بتحرير سياسة النقل الجوي في المغرب، من خلال التحفيز على إنشاء شركات خاصة للرحلات المنتظمة أو العارضة مع مراعاة تنافسية الأسعار من خلال اقتراح ما يعرف بميثاق مهني مرفوق بجدول مرجعي للأسعار.

3- إستراتيجية الإنعاش:

طبقا للمواد 11-12 من الاتفاقية الإطار تقوم عملية الإنعاش على إعادة تكييف المنتوج السياحي المغربي عن طريق ضخ عناصر تكوينية جديدة تؤدي إلى استعادة اكتساب المستوى القادر على الصمود أمام المنافسة الدولية، وقد رأى المشرع المغربي أن هذا التصور لن يتأتى إلا من خلال:

1- إسماعيل عمران، ج 1، نفس المرجع السابق، ص 329.

• تحديد الجهاز الرئيسي المسؤول عن تحقيق آلية الإنعاش والذي تنص المادة 11 من وثيقة الاتفاق على ضرورة تشكيله بطريقة خلاقة تشاركية بين كل الأطراف الفاعلة في مجال السياحة المغربية: المهنيين، المستثمرين الخواص والقطاع الحكومي وهو ما يعبر عنه "المكتب الوطني المغربية للسياحة (*ONMT*)"، والذي ترتكز مهامه على الترويج لصورة المغرب في الخارج وتفعيل عمل الأطراف المتشابكة في الميدان السياحي (تكوين-استثمار-مهنيين) وتوليد مركز صنع قرار جديد يتصف بالاحترافية المطلوبة.

• إنشاء صندوق مالي للإنعاش تحت وصاية الجهاز السالف الذكر، يمول الصندوق عن طريق ضريبة الإنعاش السياحي، مساهمة الدولة ومساهمة القطاع الخاص وتحدد نسبة هذا التمويل باعتماد سنوي قدره 500 مليون درهم يوجه حصريا لسياسة الإنعاش المعتمدة.

4- إستراتيجية التكوين والتمهين:

طبقا للمواد 13-14-15 تتبني السياسة السياحية التي يتوق المغرب إلى ترسيخها على مطابقة المعايير الدولية مما يستوجب منطقيا تأهيل يد عاملة مكونة وفقا للممارسة المهنية المنتهجة في الأقطاب السياحية العالمية.

إن هذا المنطق الجديد أخذ بعين الاعتبار ميثاق التربية والتكوين كما يشرك وزارة التكوين المهني، ووزارة التعليم العالي ووزارة الثقافة في العمل على الارتقاء بالمعاهد المتواجدة بكل من مراكش، أغادير، المحمدية وفاس إلى معاهد عليا متخصصة تستخدم برامج تكوينية حديثة ومماثلة لبرامج معاهد الدول الرائدة في مجال السياحة مثل المعاهد الفرنسية والسويسرية[(1)].

1 – Ministère du tourisme, statistique de la direction de la formation professionnelle, 2002.

إذا كانت السياسة التكوينية في هذا المجال ترتكز في كنهها على إنتاج ممارسة مهنية سياحية علمية وسليمة قائمة على تكوين اليد العاملة المستقبلية، فأنها تهتم بنفس القدر باليد العاملة الممارسة في الميدان عن طريق برمجة دورات تجديد المعلومات وتحسين المستوى مما سيعطي للقطاع السياحي المغربي دينامية تنموية تستقطب المستثمر الخاص حيث نصت المادة 16 من نص الاتفاق الذي يحكم تصور 2010 على ضرورة الرفع من مستوى الاستثمار بالمغرب حتى الوصول إلى إضافة 80.000 سرير إلى سعة الإيواء في المملكة.(1)

5- إستراتجية عقارية:

طبقا للمواد 17-18 إيمانا منها أن رفع مردودية الاستثمار في المغرب لن يتأتى إلا من خلال المرافقة بسياسة عقارية معقلنة أساسها إثراء الوعاء العقاري الذي يمكن أن يوجه لاستيعاب النشاط السياحي في الوقت الحالي أو على المدى البعيد، وتلخص قواعد هذه الاستراتيجية فيما يأتي:

- تكوين رصيد عقاري خاص بالقطاع السياحي:هي عملية إحصاء وحصر الأصول العقارية التي يمكن أن تتوفر على المواصفات المطلوبة لتأهيل النشاط السياحي من الناحية العمرانية والحضرية وتوجيهها للاقتناء الخاص بأسعار تنافسية مثلما نص على ذلك المرسوم الملكي الخاص بهذا المجال.

- تهيئة محطات شاطئية جديدة: وهي مهمة تكفل بها الصندوق المسمى بـــ "صندوق الحسن الثاني"* الذي أخذ على عاتقه مسؤولية تحسين كـــمّ وكيف المادة السياحية الشاطئية في المملكة المغربية وذلك في آجال قياسية، حيث عمل القائمون على الصندوق على تهيئة ثلاث محطات شاطئية بديلة للمحطات المهترئة على الأقل في ظرف لا يتعدى السنة مما يرتب هذه المقاربة ضمن المخططات الإستعجالية لقطاع السياحة وهذا تحسبا لما قد ينتج من ضياع سمعة الشواطئ المغربية المستهلكة.

1- المملكة المغربية، الاتفاقية الإطار، المادة 16.

6- إستراتيجية ضريبية ناجعة:

طبقا للمواد 20 إلى غاية 24: واصلت التشريعات المغربية تكريس مبدأ التحفيز الضريبي بغرض استقطاب أكبر كثافة ممكنة من رؤوس الأموال الخاصة لاسيما تلك الموجهة إلى الرفع من القدرة الإيوائية، وهذا بترسيخ نظام ضريبي فعال أساسه تشجيع البناء المقاولاتي للمؤسسات السياحية التي تعرفها المادة 20 من اتفاقية تنفيذ استراتيجيات 2010 على أنها:"المقاولات التي تملك أو تستغل وحدات الإيواء، مقاولات الإطعام السياحي، وكالات السفر، مقاولات كراء السيارات، مقاولات النقل السياحي، مقاولات التنشيط والترفيه السياحي، الوحدات التي تزاول نشاط العلاج بمياه البحر أو تستغل محطات معدنية..."[(1)].

وتعمل هذه المقاولات وفقا لآليات السوق المحلية أو الأجنبية وهذا معناه إحتمال اللجوء إلى عمليات الاستيراد والتصدير التي تترتب عليها مستحقات جمركية ترى أطراف الاتفاق أنه حتمي على مراكز صنع القرار أن تلجأ إلى سن تشريعات تقلص وتخفض من حجم هذه الحقوق التي يحكمها ميثاق الاستثمار* في المملكة المغربية، وتخص بهذا الإجراء الواردات المتعلقة بتجهيز وتأثيث وتهيئة المقاولات بجميع أشكالها، وقد باشرت الحكومة في هذا الصدد إجراءات عدة في إطار قوانينها المالية ضمنتها تخفيضات على القيمة المضافة المطبقة على مقاولات المطاعم السياحية، الضريبة الحضرية على المؤسسات السياحية بشكل عام، وبالمقابل يفرض التصور المطروح لقطاع السياحة على المستفيدين من هذه التحفيزات أن يلتزموا بمبدأ الشفافية، فقد تحملت الكونفدرالية العامة للمقاولات المغربية على عاتقها تحسيس ورقابة أعضائها فيما يتعلق بتقديم الكشوفات الحقيقية لمداخيل وحداتهم وفي نفس السياق دفع اشتراكاتهم طبقا للتشريعات المعمول بها.

---

* صندوق الحسن الثاني، صندوق مالي خاص تم إنشاؤه بمقتضى المرسوم الصادر بتاريخ: 12-03-2002 وهو مؤسسة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشأ بإرادة الملك الحسن الثاني المعبر عنها من خلال خطابه الملقى سنة 1999.

1- المملكة المغربية، الاتفاقية الإطار، المادة 20.

بصفة عامة تهدف هذه المقاربة إلى تبسيط النظام الضريبي المعمول به وتزويد قوانينه بنسبة عالية من الفاعلية التي تقلص من التكاليف المادية والزمنية للاستثمار في السوق المغربية بشكل عام وفي المجال السياحي بشكل خاص، بما في ذلك إمكانية العمل بنظام الحرية الكاملة في نقل رؤوس الأموال وتحويل الفوائد العائدة للمستثمرين[1].

7- إستراتيجية التمويل:

طبقا للمواد 25 إلى غاية 29: إن هذا التصور الموضوع لتسيير السياحة المغربية يجب أن يرافق بمصادر تمويل ثابتة حددها النشطون المتدخلون في المجال السياحي في الموارد التالية:

- خزينة الدولة التي لا بد لها أن تضخ جرعات كافية من التمويلات التي تسمح بتسريع وتيرة إنجازات المشاريع المبرمجة وعلى رأسها تجديد وتوسيع الحظيرة الفندقية.

- القطاع البنكي وهو الشريك الضروري في عملية التمويل هذه حسب سياسة القروض التي لا بد أن توائم الأهداف المسطرة لبنية السياحية في المغرب وذلك حسب المبادئ التالية:

أ- وضع صيغة مناسبة للقروض الموجهة للمستثمرين في المجال السياحي،وذلك من حيث عنصري: الفائدة والزمن.

ب- إنشاء مرصد للتكلفة والتنافسية يتكفل بعملية الإعلام الوافية والشاملة.

وبهذا تأخذ مصادر التمويل بنية ذات شكل تساهمي يضمن مساهمة كل الأطراف المستفيدة من عائدات النشاط السياحي مما سيسمح بتوفير احتياطي تمويل ثابت.

1- إسماعيل عمران، ج2، نفس المرجع السابق، ص 115.

وبالنظر إلى تنامي الصناعة السياحية على المستوى العالمي واعتبار المغرب بلدا سياحيا بالدرجة الأولى حيث يحتل المكانة السابعة والخمسون في قائمة الترتيب العالمي للدول السياحية(1)، فقد أحدثت الحكومة المغربية استثناءا يوجه جزءا من مدخرات الخزينة العامة إلى قطاع السياحة، بالإضافة إلى تشجيع رؤوس الأموال إلى دخول بورصة القيم بالدار البيضاء•، واقتراح خلق صناديق جديدة إضافية موجهة للاستثمار السياحي خصيصا.

من الملاحظ أن الاستراتيجيات التي تضمنتها وثيقة الاتفاق بين شركاء القطاع السياحي المغربي تستند في مجملها إلى قاعدة واضحة مفادها الميزة الصناعية الكونية للنشاط السياحي، الأمر الذي يقتضي مباشرة سياسة سياحية شاملة مستمرة وفعالة وفق صيغة تخطيطية تشاركية ودقيقة لكل المعطيات المتعلقة بميدان السياحة ومكونات الجهاز الرئيسي المسؤول عن التخطيط.

الفرع الثاني: آفاق التخطيط السياحي بالمغرب آفاق 2020

تبنى أخر التصورات الخاصة بالسياحة داخل المغرب على بعد زمني يمتد إلى غاية سنة 2020، وهو التصور الذي عرض أمام العاهل المغربي بمراكش بتاريخ 30نوفمبر2010، حيث يمثل حصيلة جهود تمحورت في جوهرها حول عصرنة القطاع السياحي وتطويره وإعادة هيكلته، انطلاقا من تقييم انجاز البرامج السابقة (برنامج 2010) ودراسة نتائجها واستخلاص مكامن النجاعة فيها، وقد ضمنته السلطة المسؤولة على إعداده، والمتمثلة في شخص وزير السياحة والصناعات التقليدية المغربي، جملة من الأهداف تختلف من حيث الكم والنوع:

---

1 – World economic forum 2007, Travel and tourism competitiveness report, 2007,edited by J. Blank and TH .Cheisa ,Geneva, P 25.

•بورصة القيم بالدار البيضاء، السوق المالية الوحيدة بالمغرب والأولى مغاربيا، أسست سنة 1929 أدرجت فيها 57 شركة.

1- الأهداف النوعية:

- التأكيد على الهوية الأصلية للمنتوج السياحي المغربي، وجعلها عنصر الجذب فيه.
- ترسيخ مفهوم التنمية السياحية المستدامة في إطارها السليم، ومبادئها القائمة على حماية المحيط الطبيعي.
- الإرتقاء بترتيب الوجهة السياحية المغربية إلى مصاف العشرين دولة الأولى طبقا للتصنيف العالمي للمقاصد السياحية.
- تنويع المنتوج السياحي المغربي(استحداث القرى السياحية المتكاملة).
- إدماج كافة الناطق في بناء وتكوين الوعاء العقاري للنشاط السياحي.
- تحفيز الاستثمار في المناطق الخام والواعدة.

2- الأهداف الكمية:

- مضاعفة حجم التدفق السياحي نحو المغرب.
- رفع الطاقة الاستيعابية للفنادق المغربية بـــ 200.000 سرير موزعة على مختلف التصنيفات الفندقية.
- تحقيق عائدات من النشاط السياحي ترتفع إلى 140 مليار درهم سنة 2020.
- مضاعفة حجم القطاع السياحي.
- تشجيع الإستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي.
- إنشاء و تطوير ثمانية أقاليم سياحية داخل المغرب.

- تشجيع السياحة الداخلية بمضاعفة حجمها بنسبة 300 %.[1]

ينـــمّ مضمون الأهداف المذكورة طبقا لبيان تصور السياحة المغربية 2020، عن محاولة العاكفين على انجازه، أن بلورة القطاع المعني بشكل يكسبها ديناميكية جديدة تسمح للسياحة الوطنية بالتكيف مع التطورات التي تشهدها السياحة العالمية، كما تكشف هذه الأهداف أيضا عن الإدراك الواعي بضرورة استحداث إطار لوجيستيكي شامل، يضمن تحقيق التوازن بين كافة المتطلبات التي ترهن إنجاح هذا التصور، في هذا السياق تدرج الآفاق المستقبلية لهذا المجال ضمت برامجها، مسألة استحداث آليات تنظيمية إضافية تقولب السياحة وفقا لبناء جديد مرن وفعال وتتمثل هذه الآليات في:

أ- على مستوى التسيير والتنظيم:

ارتأى صائغو تصور 2020 أن يتم إنشاء:

- **هيئة عليا لإدارة النشاط السياحي:** تتألف بممثلين عن القطاع العام وآخرين عن القطاع الخاص، تتولى هذه الهيئة المهام التالية:

- التوفيق بين السياحة الوطنية والسياحة الجهوية للسياحة.
- التنسيق بين مختلف الفاعلين في هذا القطاع.
- متابعة وتقييم تنفيذ البرامج المخططة.
- تقديم الاستشارة وتجنيد الخبرات.

- **وكالات جهوية لتنمية السياحة:** تتولى المهام التالية:

- تنفيذ الخطط الموضوعة والبرامج السياحية.
- تفعيل جاذبية الأقاليم الواعدة سياحيا.

1- www.tourisme.gov.ma/ 09122010/1.htm

- الاستعانة بالمستشارين والخبراء المجندين من قبل الوصاية.

- تهيئة أرضية التشاور والتنسيق بين مختلف المتعاملين داخل القطاع السياحي.[1]

ب- على مستوى التمويل:

رصدت السلطات المغربية لتجسيد هذه السياسات غلافا ماليا مقدر بـــ: 15مليار درهم مغربي من خلال إنشاء صندوق دعم مالي هو "الصندوق المغربي من أجل التنمية السياحية" (*FMDT*)*، يعمل بالتنسيق مع صناديق الدعم المالي الموجودة في المغرب مثل: "صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية"، والصندوق المشترك للدول المحبة للسياحة والتي ينتمي إليها المغرب.

إن رفع هذه التحديات، يتطلب وضع آليات تشريعية تساعد على تحقيق البرنامج على أرض الواقع، وذلك بإشراك كافة الأطراف القادرة على تفعيل الآلة التنموية السياحية مع التركيز على المستثمر والمؤسسة البنكية من خلال:

- إثراء الإطار القانوني الذي يكفل تنظيم مسألة الإستثمار السياحي وتدعيمه بنصوص إضافية ترسخ تحفيزات مغرية وقادرة على ضخ أقصى قدر ممكن من المشاريع الاستثمارية الوطنية أو الأجنبية لاسيما في المناطق الخام، وذلك بإقرار تخفيضات ضريبية وقروض تسهيلية مع ضمانات نسبية لنجاح الإستثمار.

- الإدماج القسري للقطاع المصرفي في تقوية التنمية السياحية والمساهمة في تبسيط الإجراءات المقترحة على مدى العشرية الحالية (2010-2020)، وذلك بعد أن خصصت الحكومة غلافا ماليا مقدرا بـــ: 24 مليار درهم مغربي موجهة للقروض التسهيلية، على أن تحدد إجراءات الاستفادة منها طبقا لدفتر شروط معدل مسبقا من طرف البنك.

1- نفس المرجع الإلكتروني السابق.

*FMDT : Fond Marocain pour le Développement du Tourisme.

في الجانب التنفيذي لهذا التصور: أعد مسئولو السياحة في إطار آفاقها لسنة 2020 مشاريع متنوعة يتضمن كل منها جزءا من مقترحاته وتدور في الفلك التالي:

- برنامج آزور (*AZURE*)، وهو امتدا لنفس البرنامج المنفذ خلال الفترة الممتدة من (2000–2010).

- برنامج الإرث التاريخي والثقافي للمغرب والعمل على نشره من خلال زيادة عدد المتاحف والمزارات التاريخية.

- البرنامج البيئي الأخضر: تثمين الطبيعة المغربية بحماية الحظائر الطبيعية وتزويدها بالسلالات النادرة.

- البرنامج التنشيطي الترفيهي عبر زيادة الترفيه داخل الفنادق والمركبات والمنتجعات السياحية، بحيث يمكن للوافد استهلاكها تلقائيا.

- برنامج الرفاهية ذات القيمة المضافة: التركيز على توفير الرفاهية العالية الطراز التي تعكس الملكية المغربية والتي تستهوي الوافد الثري.

- برنامج بلادي: من خلال خلق مناطق سياحية متناثرة عبر الإقليم المغربي وعددها سبعة لتثمين كافة المعطيات السياحية للمغرب واستخدامها لتعزيز المنتوج الذي يمكن إنتاجه، كما سيمكن هذا البرنامج من الترفيه عن آهلي هذه المناطق.

نلاحظ أن هذه الآفاق السياحية للملكة المغربية، حاولت أن تضم كافة المبادئ التي من شانها أن ترفع من عنصر الجذب في السياحة المغربية، والتي تملك القدرة إذا تجسدت في الواقع أن تستقطب أسواقا جديدة لجلب تدفق أكثر من السواح داخل المملكة، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن الصياغة النهائية لهذا التصور ستتم خلال فترة قريبة.

خلاصة الفصل:

يظهر الاهتمام المتميز الذي حظيت به التنمية السياحية في المغرب واضحا في توجهات السياسة العامة للدولة و في ما عبرت عنه مضامين البرامج التنموية المتعاقبة منذ الاستقلال، جاءت نتائج هذا الفصل لتقصي صور هذه التنمية فكانت النتائج كالتالي:

- اعتنق الفكر السياحي لدى حكومات المغرب مبدأ التجديد في المفاهيم والهياكل، فقد نصت على ذلك المادة 30 من الإتفاقية الإطار، على ضرورة الابتكار في الاستراتيجيات التسويقية للمنتوج السياحي المغربي من خلال الاقتداء بالتجارب الرائدة في هذا المجال و من خلال ربط الشراكة مع أطراف من شانها أن تنتج قيمة مضافة للسياحة المغربية بغرض تأهيلها للترسخ في السوق السياحية العالمية، و نجح في ذلك و الدليل قفز عدد بروتوكلات الشراكة من 18 إتفاقية سنة 2003 إلى 60 إتفاقية سنة 2008 و ما تحدثه هذه الاتفاقيات من تنمية مباشرة و غير مباشرة.

- يتميز الانفاق على القطاع السياحي المغربي بمعدل تزايد منتظم مقدر بـــ 50 مليون درهم سنويا و حرص الدولة على الصرامة في تنفيذ المخططات التنموية و استطاعت أن تبلغ التوقعات المأمولة في تنمية القطاع، فقد تضاعفت الطاقة الإيوائية بنسبة 50٪ في كبرى المراكز السياحية (مراكش و أكادير) و هذا مؤشر على إيمان القرار السياسي في المغرب بقدرة السياحة على المساهمة بقوة في إحداث تنمية شاملة و بالتالي ضرورة إدماجه ضمن الموارد التنموية الاستراتيجية.

-أنتجت سياسة فتح الأجواء أثرا طيبا على العائدات السياحية المغربية، حيث كان المغرب أول دولة في العالم توقع على اتفاقية تحرير الأجواء مع الإتحاد الأوروبي ، وسمح هذا الإجراء لــ 44 متعامل جديد منهم متعاملين مغربيين بالإستثمار في مجال النقل الجوي بالمملكة وبأسعار منخفضة مما قفز بعدد الوافدين عبر الملاحة الجوية بهذا البلد بنسبة 60% .

- ابتدع المغرب إطارا مؤسساتيا عصريا تجسد في إنشاء هيئة الرصد السياحي عملا بالمادة 26 من الإتفاقية الإطار يهتم بجمع ومعالجة ونشر المعلومات عن السياحة

العالمية و المغربية، يبرز هذا الابتكار تفطن القائمين على السياحة المغربية لقوة تأثير العامل الإعلامي الذي تتبني عليه تشكيل الصورة السياحية وتسويقها، كما أنشأ صندوق الحسن الثاني للتنمية و هو مورد مالي إضافي لعضد سياساتها التنموية .

– السياسة العقارية التي انتهجتها المغرب و التي استهدفت المساهمة الرفع من آداء السوق السياحية جاءت قائمة بشكل أساسي على تحديد الوعاء العقاري الموجه لاستيعاب المشاريع المبرمجة و هذا جنبه التنازعات التي كان من الممكن أن تعرقل الحركة الاستثمارية،مع تسوية أوضاع العقارات المتعلقة بالسياحة الثقافية الذي عادة ما تعود ملكية الوعاء العقاري الملائم لها للخواص.

-هناك دلالات عديدة و صريحة على ارتفاع مستوى الأمن بالمغرب وانعدام الاضطرابات وأعمال العنف داخله، هذا على الرغم من بروز بعض مؤشرات المعارضة النشطة نوعا ما و (حركة 9 فيفري المتأثرة بأحداث الربيع العربي) و قضية الصحراء الغربية التي تبقى عائقا مستعصيا أمام الدولة،ألا إن السوق السياحية تبقى بمنأى عن أية انعكاسات أو آثار سلبية حيث لم تسجل تراجعات أو انخفاضات بعائدات السياحة على العكس استفاد المغرب من أحداث مصر، سورية و تونس و تحول إلى وجهة بديلة بطرحه مجموعة من العروض المستقطبة من حيث التكلفة و التنوع.

– ابتكرت السلطات السياحية بالمغرب مقاربة جديدة، مفادها تطوير النشاط السياحي خارج المراكز الحضرية والمدن لتخفيف الضغط عليها وعلى بناها التحتية، شريطة أن ترفق هذه البؤر السياحية الجديدة بكافة التجهيزات الضرورية لتنميتها كالمستشفيات، مؤسسات الإيواء، الطرقات، الصرف الصحي ومختلف المرافق الحياتية التي تتطلبها إقامة الوافد داخلها، و تفكير استدامي مهم بمحاولة الحفاظ على التنمية المحققة سلفا في المناطق الحضرية و التي أوجدت في أصلها لخدمة الساكنة المحلية.

–تبين الاحصائيات المتعلقة بمداخيل الاستثمار و بعدد المشاريع المسجلة لفائدة النشاط السياحي بالمغرب، أن السياسة الضريبية المعتمدة ناجعة و فعالة في استقطاب المستثمر و أكثر من ذلك تدل ضخامة المشاريع المسجلة (تقدمت دولة البحرين عبر

المجموعة خليج البحرين بعرض إنشاء مركب سياحي ضخم بإقليم طنجة و تبلغ تكلفة الانجاز 600 مليون دولار كما تقدمت مجموعة "إعمار" التي تراجعت عن الاستثمار في الجزائر بمشروع قطب سياحي بمراكش قدر غلافه المالي بـــ: 1.4 مليار دولار) على قوة الجذب التي يتميز بها الاستثمار في المملكة و الذي استقطب كبرى الشركات الاستثمارية العالمية مثل أكور،توي، ريسما ، ماد و غيرها.

-تضمنت المادة 43 من الاتفاقية الإطار تبسيط و خفض بعض الضرائب عل بعض الانشطة السياحية ، وبالموازاة ترويج القروض الاستثمارية التي يساهم في تمويلها صندوق الحسن الثاني والبنوك، التي تمتد فترة تسديدها على مدى عشرة سنوات / سبعة عشر سنة ،مما يعطي المستثمر مجالا زمنيا كافيا لضمان مردودية الاستثمار و هذا ما لم نلمسه في تشريع الاستثمارات في الجزائر و تونس.

-تعتبر المؤهلات الطبيعية التي يتمتع بها المغرب مكونا هاما في المنتوج الساحي المحلي، غير أن الحفاظ على هذه المؤهلات وحمايتها قد يشكل تحد كبير أمام السلطات المغربية التي نجد نفسها مجبرة على إيجاد توافق بين طموحاتها السياحية وبين الوعاء الحساس الذي يستحسن تجسيد هجه الطموحات، فالزحف العمراني الممتد للمساحات الخضراء، وضخامة الاوعية العقارية الموجهة للمشاريع السياحية (عادة ما تفوق15 هكتار) ستنعكس في رأينا بالسلب الاكيد على الغطاء البيئي الطبيعي، فقد اشارت بعض المصادر الاعلامية الفرنسية الى الأثار الوخيمة لمشروع محطة السعيدية على المحيط الطبيعي حوله، مما قد يوحي بعدم

اهتمام القائمين عليها بالدراسات اللازمة لانجازها، ومع ذلك تبقى التشريعات المغربية تعمل من أجلب حماية الموارد السياحية الطبيعية بتقرير القانون 1203 المؤرخ في 2003.05.12 المتعلق بالانعكاسات السلبية للمشاريع الاستثمارية على المحيط البيئي والانساني، الذي تضمن تحديد وحصر المخالفات التي تصنف بالضارة بالبيئة والانسان، وكذا تحديد الاجراءات الردعية التي تطبق في حدوث مثل هذه الاخطار ومنها الدعوة لتوفيق المشاريع والتحفظ عليها.

الخاتمة

هدفنا من خلال هذه الدراسة إلى اقتفاء دور الظاهرة السياحية في تحريك المسارات التنموية لشعوب العالم بما فيها الشعوب النامية، حيث يمكن للحكومات أن تجد فيها بديلا استراتيجيا يغنيها عن الاعتماد على مصادر الثروة الناضبة، فهي الصناعة الأولى من حيث تشغيل اليد العاملة ومن حيث توفير عوائد ضخمة بالعملة الصعبة كما أن تكلفة بنائها منخفضة وترتبط بمقومات مجانية منبعها الطبيعة الممنوحة، فقد أظهر الجزء الأول من هذه الدراسة كيف تحولت السياحة من مجرد سلوك فردي يهدف إلى الترفيه والاستجمام إلى صناعة قائمة تنافس الصناعات الكبرى التي قامت عليها اقتصاديات الدول المتقدمة المركزية.

إن امتلاك الاقليم المغاربي محل الدراسة لمقومات سياحية قوية ومتنوعة يؤهله من الناحية النظرية لأن يصبح من أكثر مناطق العالم السياحية جذبا، حيث يشير إحصاء هذه المقومات إلى قدرتها على تكوين عرض سياحي عالي الجودة ومحقق ومستقطب للوافد الأجنبي، بالإضافة إلى قدرتها الفعالة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه من الناحية الواقعية تشير احصائيات المنظمة العالمية للسياحة إلى أن حصة الدول المغاربية لا تتجاوز 0.5 % من السياحة العالمية على الرغم من تصنيف كل من تونس والمغرب ضمن الدول الرئيسية في زمرة المقاصد السياحية العربية وهذه مفارقة من الضروري تفسيرها.

إن الكتلة المحورية للمغرب العربي والتي اخترناها كعينة لهذه الدراسة، توحي في ظاهرها بكتلة متجانسة ومتقاربة من حيث بنيتها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، بفعل العامل الجغرافي، الثقافي والتاريخي، غير أن هذا الإيحاء تقل درجته حينما نمعن النظر بحقيقة الوضع داخل هذه الكتلة مما يتيح لنا فرصة لتقديم مجموعة من النتائج تعلقت بالجانب المقارنّ للدراسة، حيث وجدنا مجموعة من العناصر المشتركة بين

وحدات البحث يمكن تعميمها، كما أن هناك عناصر خلافية مرتبطة بخصوصية كل حالة من حالات الدراسة فكانت النتائج كالتالي:

1-تِأكد من هذا البحث أن السياحة اضحت من أهم الموارد التنموية الخصبة في العالم لاسميا فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية انطلاقا من اعتماد السياحية على العنصر البشري بشكل أساسي، فهي تمنح الدول قدرة استيعاب عالية من حيث امتصاص البطالة ودر النقد الأجنبي، حيث تقدر نسبة المشتغلين بالسياحة في العالم11٪ كما بلغت مساهمتها في الناتج العالمي 6٪ (راجع إحصائيات الفصل الأول)، من ميزات التنمية السياحية أنها تملك القدرة على تحريك التنمية في العديد من القطاعات غيرها محدثة آثارا جد إيجابية على المجالات القطاعية الأخرى كالنقل،الاطعام ،البناء،التجارة والاتصال، إذ بقدوم الوافد يرتفع الطلب على العديد من الخدمات المتنوعة ولكنها متقاطعة والتي يتم انتاجها خارج المجال السياحي وبذلك تكون السياحة منظومة انتاجية واسعة تخدم النسق التنموي برمته، وعلى هذا الأساس نجد أن الدول المتطورة سياحيا عادة ما تشهد نفس التطور على العديد من المستويات .

2-تعتمد دول المغرب العربي محل الدراسة على السياحة كأحد أهم مصادر الدخل القومي، حيث احتلت مساهمتها في النواتج المحلية مراتب متقدمة مقارنة بنواتج النشاطات الاقتصادية الأخرى، غير أن هناك فارق كبير بين هذه الدول من حيث قمة المساهمة، فقد فرضت خصوصية بينة الاقتصاد الجزائري التي تعتمد بشكل مطلق على عائدات النفط أن تتأخر حصة السياحة في الدخل القومي عنها في اقتصاديات كل من تونس والمغرب حيث لا تتجاوز مساهمتها 0،32٪، عكس تونس التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية الكبيرة التي تضمن لها تغطية النفاقات الضرورية للدولة باستثناء ريع السياحة الذي يحتل مرتبة الصدارة في قائمة مداخيل الدولة بـــــــ7,00 ٪

واتساقا مع ذلك حاز هذا القطاع الأهمية القصوى لدى ساسة الدولة، يتقارب الوضع التونسي بشكل كبير مع الوضع المغربي مع فارق يكمن في أن الموارد الطبيعية للمغرب اكثر تنوعا من الموارد التونسية فمورد الفوسفات والثروة السمكية يتجاذبان مع السياحة مراتب الصدارة في قائمة المداخيل، إلا أن السياحة تبقى دعامة أساسية في هذا المجال إذ تبلغ مساهمتها في الناتج القومي المغربي مسبة 7,24٪ (تقلرب كبير بين تونس والمغرب) وهو معدل يقترب كثيرا من المعدل العالمي الذي يبلغ 10٪ ولهذا نجد القيادة السياسية في المغرب تعزز مكانة هذا القطاع وتواصل دعمه بالانفاق والتأطير المؤسساتي ضمن سياساتها العامة.

3- بعد الدراسة يتضح أن الاثار التنموية للسياحة على الدول عينة البحث تجلت بوضوح بما حققه القطاع في مجال القضاء على البطالة، فالعمالة التي استوعبتها السياحة في الجزائر بلغت 5,8٪ من حجم العمالة الكلية وهذا نتيجة ارتفاع الاستثمارات العمومية والخاصة، مع الاشارة إلى أن وتيرة التطور في التشغيل السياحي بالجزائر توصف بالبطء فتونس يتضاعف فيها حجم العمالة السياحية بنسبة 50٪ مقارنة بالجزائر وبلغ المليون منصب عامل قار وهذا عشر السكان، هذا النمو راجع لاعتماد الاقتصاد التونسي على السياحة بالدرجة الأولى مما يستدعي إنشاء الوحدات السياحية والمركبات ،بينما تفوقت السياحة المغربية على نظيرتيها الجزائرية والتونسية باعتلاء العمالة السياحية فيها صدارة العمالة الاجمالية بنسبة 12,2 مما يثبت الاهتمام المميز الذي يحظى به القطاع في المملكة.

4-تتأثر السياحة بالسياسة العامة وبخصوصية الفكر السياسي السائد للبلد، وهذه إحدى الفوارق الجوهرية بين الجزائر،تونس والمغرب، فتطور القطاع السياحية في هذه البلدان ارتبط برؤية صناع القرار السياسي، فنجد التنمية السياحة بالجزائر لم تعرف

التطور المفترض بالنظر للإمكانيات المتوفرة، إذ لم تهتم السياسات العامة للجزائر بعد الاستقلال بإدراج السياحة ضمن خططها التنموية وبرامجها الحكومية ووجهت كافة جهودها لتنمية الصناعات الثقيلة وصناعات التعدين، فأنشأت مركب الحديد والصلب بعنابة بداية الستينات (راجع المبحث الأول من الفصل الثاني)، ولم يتعد الإنفاق على السياحة عتبة 2,5٪، فلم تتوسع المنشآت القاعدية للسياحة، واستمر ارتفاع العجز الموجود في هياكل الإيواء ولم تحقق المخططات التنموية الأهداف المسطرة، وأعلى نسبة من الانجاز كانت 41٪ (المخطط الثلاثي1974/1977)، كما زاد نهج الاقتصاد الموجه من حدة هذا الاستعصاء التنموي بترسيخ ممارسات بيروقراطية تعتمد على مركزية القرار وعلى تكريس فلسفة سيادة القطاع العام وتهميش المبادرة الخاصة، هذا الفكر شجع ثقافة الاتكال على دعم خزينة الدولة لدى القائمين على النشاط السياحي، والدليل على هذه النتيجة أن مجموعة كبيرة من المؤسسات الفندقية التي وجهت للخوصصة كانت في صحة مالية متردية (راجع المبحث الثاني من الفصل الأول).

اختلف الوضع في كل من تونس والمغرب، حيث تفطنت القيادة السياسية في هذين البلدين إلى قدرة القطاع السياحي على تحقيق الاقلاع التنموي المنشود في اقتصاديتها، حيث عمدت المغرب إلى مراجعة سياساتها التنموية التي استهدفت بعد الاستقلال تصنيع الاقتصاد بشكل أولوي (المخطط الخماسي 1960/1964) واستعاضتها بسياسيات كانت السياحة والزراعة محورها الرئيسي وراهنت على تحويل القطاع السياحي بشكل رئيسي إلى قاطرة قائدة لقافلة التصدي للتخلف والتبعية، وفعلا تحول القطاع السياحي إلى قطاع منتج حيث ارتفعت طاقة الإيواء بمعدل 4896 سرير سنويا بين فترة 2000/2003 ووصل معدل نمو عدد المبيتات السياحية بين 1985 و2003 إلى 3,95٪، كما استمرت المداخيل السياحية في الارتفاع محققة بذلك توقعات مختلف

المخططات التنموية السياحية إذ بلغت منذ الاستقلال معدل نمو قدر بـــ 13,20٪، كما تم تجسيد برنامج 2010 بنسبة 97٪ وهذا دليل على توافر الإرادة السياسية الجادة في الرغبة في إحداث تنمية سياحية حقيقة تنعكس بالإيجاب على التنمية الشاملة داخل المملكة كما نلاحظ أنه من خصوصية السياسات السياحية بالمغرب في إطار البحث عن التنمية أنه أدمج تنمية السياحة الداخلية كمكون أساسي ضمن لعروضه السياحية القطاعية على أساس توفير بيئة مضيفة للسياحة الخارجية مشبعة بثقافة الانفتاح على الغير العامل الذي لم تنتبه لمفعوله الجزائر.

بالنسبة لحالة تونس، لا تقل تجربتها في تنمية السياحة نجاحا عن تجربة المغرب، بالعكس بدا إيمان الإرادة السياسية فيها بقدرة القطاع السياحي على تفعيل التنمية المحلية أكثر وضوحا وصراحة مباشرة بعد الاستقلال، حيث بلغ الانفاق على تطوير السياحة 15 مليون دينار بين سنتي 1968/1965 (الحديث هنا عن فترة الاستقلال) وتم إنجاز طاقة إيوائية مقدرة بـــ 35.000 سرير وساهمت السياحة نهاية 2011 بـــ 7٪ من الدخل القومي الخام ،و بفضل تواصل دعم صناع القرار للقطاع تواصلت تنميته بشكل مذهل ومن خصوصية السياسة السياحية المنتهجة في هذا البلد هو تحديدها للأهداف بدقة، حيث ركزت استراتيجياتها على تطوير نوع محوري من الأنماط السياحية وهو السياحة الجماهيرية المنظمة باستقطاب الوافد الأجنبي من ذوي الدخل المتوسط وهو ما عبرت عنه النوعية الغالبة من الوحدات الفندقية المقررة للانجاز خلال مختلف المخططات التنموية كما ركزت برامجها التنموية على نمط السياحة المعدنية ونجحت في ذلك إذ احتلت المرتبة الثانية عالميا بعد فرنسا في التخصص في هذا المجال، كل هذه أدلة دامغة عن إيمان الحكومة التونسية بالسياحة كرافعة محورية لتحقيق التنمية المجتمعية والفردية الشاملة داخلها.

5- يعد الأمن والاستقرار السياسي عاملا استراتيجيا لتحفيز التنمية بشكل عام والتنمية السياحية على وجه التحديد، فكلما اتسمت البيئة المضيفة بدرجة عالية من الأمن والاستقرار وندرت فيها الأزمات والاضطرابات، فهذا سيساعد على استقطاب السائح والمستثمر سواء على الصعيد الوطني أو الأجنبي وتسعى الأنظمة السياسية في الإقليم المغاربي على اختلاف أنظمتها جمهورية أو ملكية، إلى تحقيق السلم والأمن الداخليين بترسيخ ثقافة والديمقراطية والعدالة داخل مجتمعاتها بث الطمأنينة بين مواطنيها، مع مراعاة الاختلافات المتعلقة بظروف كل دولة على حدى:

- **المغرب:** تصنف المملكة المغربية في المرتبة السياحية الأولى في كتلة دول المغرب العربي والثالثة افريقيا، وهذه دلالة صريحة على ارتفاع مستوى الأمن داخلها، حيث تنعدم فيها الاضطرابات وأعمال العنف، إن تفسير هذا الإستقرار ينبثق أولا من طبيعة الحكم الملكي التي ترسخ ثقافة الطاعة والولاء والاقتناع بالخضوع لمؤسسات الدولة، وعدم الميل إلى مخالفة النظام بالاضافة إلى انشغال الفرد المغربي بالرفع من مستواه المعيشي وبالعمل على تحقيق كفايته الاجتماعية في إطار ثقافة عصامية غير أن تشكل قضية الصحراء الغربية كانت عائقا مرهقا أمام النظام المغربي، الذي حاول الحدّ من إمكانية إنعكاسها السلبي على السوق السياحية داخل المملكة، فعمل على تموقع المراكز السياحية بعيدا عن إقليم النزاع وعلى محاولة إدماج هذا الإقليم في خططه التنموية إلا أن النجاح لم يكن حليفه إذ لم يخف التوتر بشأن هذه المنطقة وبقيت نقطة سوداء تلطخ السمعة المغربية على الساحة الدولية.

- **تونس:** إن استقبال تونس لعدد من السياح يقارب تعداد سكانها الإجمالي مؤشر جد معبر عن استتباب الأمن في ربوعها، فهي الدولة التي وضعت لنفسها شعارا مضمونه "تونس الأمان" وبالفعل نجحت في تحقيقه على أرض الواقع واكتسبت سمعة

طيبة في جذب الأسواق المصدرة للسياحة والحفاظ عليها، كما ساهمت في صياغة هذه الصورة ثقافة الفرد التونسي الذي يشتهر بالمسالمة واللاعنف. لقد لعبت السياسات الحكومية دورا فعالا في تحقيق تنمية عادلة بين كافة مناطق الجمهورية، كما يبين ذلك التخطيط السياحي لسنة 2016، بالإضافة إلى الدور الذي لعبه الوضع الإقتصادي المريح عموما الذي تعرفه تونس، في بث السلم الإجتماعي.

إلا أنه وبسبب الأحداث التي شهدتها الجمهورية التونسية خلال ديسمبر 2010 وما سمي بثورة الياسمين التي سقط إثرها النظام الحاكم أدى إلى انهيار السوق السياحية الوطنية، فحدث إحجام كامل للأسواق التقليدية وغير التقليدية عن التعاقد مع المتعاملين السياحيين التونسيين، فقد حذرت كل من فرنسا، بريطانيا وأمريكا رعاياها رسميا من مغبة التوجه الى الأراضي التونسية، كما ألغت الشركات المنظمة للرحلات برامجها وعوضت وجهتها بالدولة التركية، كما توقف التداول في البورصة وأغلقت وأصبح الاستثمار فيها راكدا.

- **الجزائر:** تختلف حالة الجزائر إختلافا كليا عن جارتيها تونس والمغرب، فتصنيفها السياحي متوسط حيث تحتل المرتبة السادسة إفريقيا والثالثة في مجموعة المغرب العربي، واقتصادها لم يقم في يوم من الأيام على السياحة، ومع ذلك كان القطاع السياحي من أكثر القطاعات تضررا بفعل الأزمة الأمنية السياسية التي عرفتها بداية التسعينيات، حيث تركزت اهتمامات النظام حول كيفية استعادة الاستقرار وإعادة استتباب الأمن ومواجهة الأزمة، هذا الوضع نجم عنه توجيه أغلب موارد الدولة لمكافحة الإرهاب.

6- التركيبة الذهنية لمجتمعات الدول محل الدراسة كان لها تأثير بارز في رسم صورتها السياحية، في هذا الإطار توصف مجتمعات تونس والمغرب بقدرة عالية على استيعاب الظاهرة السياحية وبمستوى وعي سياحي كبير، إذ أدمجت الثقافة السياحية ضمن الرصيد الثقافي لهذه المجتمعات مباشرة بعد استقلالها وتشجيع حكوماتها على ثقافة الانفتاح، ما ذكر سابقا لا يعني استثناء الجزائر من هذا المجال، أو يعني افتقارها لثقافة الانفتاح، وأنما تقل درجته إذا ما قورنت بجارتيها تونس والمغرب، حيث نجد بعض المناطق في الجزائر على الرغم من زخم مقوماتها السياحية وثراءها الطبيعي البيئي، إلا أن السياحة فيها غير نامية بسبب انغلاق مجتمعاتها على نفسها، وخوفها من تأثير الظاهرة السياحية على معتقداتها وأخلاقها وعلى التركيبة السيكولوجية لأفرادها، مثلما هو الحال عليه في منطقة "بني ميزاب" المحافظة وهذا راجع في اعتقادنا إلى سبب رئيسي وتأثير مخلفات الاستعمار والظروف الأمنية التي عاشتها البلاد، ضف إلى ذلك ضعف مستوى السياحة الداخلية المحلية بسبب انخفاض دخل الفرد وانعكاسات ذلك على نمطه الاستهلاكي، هذه الأوضاع غلبت المقصدين التونسي والمغربي على الوجهة الجزائرية، خلقت فارقا كبيرا بينها وبين جارتيها في الترتيب ضمن قائمة المقاصد السياحية المهمة.

خلاصة لما استعرضناه، يمكن أن نصل إلى محددات التنمية السياحية داخل الكتلة المحورية للمغرب العربي، على اختلاف أنظمتها وتركيبة اقتصادياتها ومجتمعاتها،

قائمة المصادر

والمراجع

المراجع باللغة العربية:

أ- **القرآن الكريم:** رواية ورش عن نافع.

ب- الكتـــــب:

1- أبو قحف عبد السلام، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، لبنان، 2000.

2- أبو قحف عبد السلام، إدارة الأعمال الدولية، منشورات الجامعة الإسكندرية، 2001.

3- أحمد فوزي ملوخية، التنمية السياحية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

4- أحمد فوزي ملوخية، مدخل إلى علم السياحة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2001.

5- بازين نور الدين، التراث العالمي في منطقة المغرب العربي، مراكش، المغرب، [ب.س.ط.]

6- بيار جورج، الوجيز في الجغرافيا الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1982.

7- توفيق ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.

8- جليلة حسن حسنين، دراسات في التنمية السياحية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

9- ج. إيان سيمونز، البيئة والإنسان عبر العصور، ترجمة محمد عثمان، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997.

10- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات السياحة، مدخل عملي متكامل، مكتبة الزهراء للشرق، [ب.ب.ط.]، 1975.

11- الحريري محمد مرسي، جغرافية السياحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، [ب.س.ط.]

12- حميد عبد النبي الطائي، أصول صناعة السياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

13- حسن الحسن، السياحة صناعة وعلاقات عامة،الدار اللبنانية للنشر والعلاقات العامة،بيروت،1978.

14- داليا محمد تيمور زكي، الوعي السياحي والتنمية السياحية، مفاهيم وقضايا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.

15- الدليل الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1989.

16- الزوكة خميس، صناعة السياحة من المنظور الجغرافي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1988.

17- زيد سلمان عبوي، السياحة في الوطن العربي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

18- زهيد عبد الله حسن، القطاع السياحي في المغرب، الواقع والآفاق، دراسة تحليلية نقدية، المغرب، [ب.س.ط].

19- سلمان رشيد سلمان، العلم والتكنولوجيا والتنمية البديلة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1986.

20- صلاح الدين عبد الوهاب، المنهج العلمي في صناعة السياحة، مطابع دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، 1987.

21- صلاح الدين عبد الحميد عبد المطلب، الإرهاب والنشاط السياحي، مركز البحوث، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، [ب.س.ط].

22- صلاح الدين خربوطلي، السياحة المستدامة،دار الرضا،دمشق،2004

23- طاهر عادل، السياحة، ماضيها، حاضرها ومستقبلها، منشورات الاتحاد العربي للسياحة، 1974.

24- العلاق بشير، حميد الطائي، سلوك السائح والطلب السياحي، دار زهران، عمان، الأردن، 2000.

25- العتوم باسم عيسى، الخلافات الثقافية وأثرها على السياحة، جامعة العلوم والتكنولوجيا، عمان، الأردن، 1999.

26- عمران إسماعيل، التنمية السياحية بالمغرب، واقع وآفاق، دار الأمان، الرباط، المغرب، 2006.

27- عمران إسماعيل، التنمية السياحية بالمغرب، أبعاد، تحديات ومفارقات، دار القلم، الرباط، المغرب، 2009.

28- عادل محمد خير، الجرائم السياحية في التشريع المصري، دار النهضة العربية، مصر، 1999.

29- عبد الوهاب رزيق، الاستثمار في شمال إفريقيا، اليونسكو، نشرة التنمية، العدد 08، ديسمبر 2001.

30- عثمان محمد غنيم،التخطيط السياحي والتنمية السياحية،دار الصفاء للنشر والتوزيع،(ب.س.ط)،(ب.ب.ط).

31- فاتن الأحمد عبد الكريم، العولمة والهوية، تحرير ومراجعة أبو أصبع عزالدين، مناصر محمد عبيد الله، منشورات جامعة فيلادلفيا، .1999

32- محمود كامل، السياحة الحديثة علما وتطبيقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، *1975*.

33- ماسبيرو ف، الدليل الاقتصادي والجيوبولتيكي العالمي، (ب.ب.ط)،1982.

34- محمد الروبي، نظرية السياحة، مجموعة الدراسات السياحية، الإسكندرية، مصر، 1988.

35- محيا الزيتون، السياحة ومستقبل مصر، بين إمكانية التنمية ومخاطر الهدر، دار الشروق، القاهرة، مصر،2002.

36- مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة والأمن السياحي، مؤسسة رسلان للنشر، دمشق، سوريا،2009.

37- منحة أحمد، الرهانات البيئية بالجزائر، مطبعة النجاح، بن عكنون، الجزائر، 2000.

38- موساوي ضياء مجيد، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية، آراء واتجاهات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

39- مثنى طه وإسماعيل الدباغ، مبادئ السياحة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2000.

40-محسن أحمد الخضيري، السياحة البيئية، مجموعة النيل المصرية، القاهرة،2005.

41-محي محمد مسعد،الإطار القانوني للنشاط السياحي والفندقي، الاسكندرية، المكتب العربي الحديث، (ب.س.ط).

42-محمد بلقاسم حسن بهلول،سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، 1999

43- نسرين رفيق اللحام، التخطيط السياحي للمناطق التراثية، [ب.ب.ط]، 2007.

44- نعيم الظاهر وإلياس سراب، مبادئ السياحة، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2007.

45- نبيل الروبي، التخطيط السياحي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1987.

46- وفاء عبد الباسط، التنمية السياحية بين الإستراتيجية والتحديات العالمية المعاصرة، دار النهضة العربية، مصر، [ب.س.ط].

47- وفاء زكي إبراهيم، دور السياحة في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.

48- يسري إبراهيم محمد دعبس، قضايا ومشكلات بيئية، سلسلة التنمية والبيئة، الإسكندرية، مصر، 1995.

- **المجلات المحكمة:**

49- مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، جوان 2004.

50-مجلة الباحث، العدد الثالث،2005.

51- مجلة بحوث عربية اقتصادية،العدد 46. لسنة 2009

52- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد الأول، السداسي الثاني 2004. .

53-مجلة، بحوث اقتصادية ، العدد 43 السنة 2008.

ج- النصوص التشريعية

- القوانين

54- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 18/83 المؤرخ في: 13-08-1983 المتعلق بتنظيم الاستثمار في الجزائر.

55- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 03/10 المؤرخ في: 17-02-2003 المتعلق بحماية البيئة في لإطار التنمية المستدامة بالجزائر.

56- الجمهورية التونسية، القانون رقم 102/94 المؤرخ في: 01-08-1994 المعدل والمتمم للقانون رقم 89/82 المؤرخ في: 01-02-1989 المتضمن لمساهمة الدولة في المؤسسات العمومية والشركات بتونس.

57- الجمهورية التونسية، القانون رقم 21/90 المؤرخ في: 13-03-1990 المتضمن قانون الاستثمار السياحي بتونس.

58- الجمهورية التونسية، القانون رقم 82/73 المؤرخ في 31-12-1973 المتضمن امتيازات الاستثمار السياحي بتونس.

59- الجمهورية التونسية، القانون رقم 53/93 المؤرخ في 17-05-1993 المتضمن كيفية تسجيل الاستثمارات السياحية بتونس.

60- الجمهورية التونسية، القانون رقم 96/41 المؤرخ في 10-06-1996 المتعلق بالتخلص من النفايات الصلبة بتونس.

61- المملكة المغربية، القانون رقم 89/39 المؤرخ في 11-12-1989 المعدل والمتمم لأحكام الخوصصة في المغرب.

- **المراسيم:**

62- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 254/10 المؤرخ في 20-10-2010 المتضمن لإنشاء وزارة السياحة والصناعات التقليدية بالجزائر.

63- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 257/10 المؤرخ في 20-10-2010 المتضمن لإنشاء المصالح الخارجية لوزارة السياحة والصناعات التقليدية بالجزائر.

64- الجمهورية التونسية، المرسوم المؤرخ في 01-03-1990 المعدل والمتمم بالمرسوم الصادر بتاريخ 05-05-2003 المحدد للأنشطة السياحية بتونس.

65- الجمهورية التونسية، المرسوم رقم 625/60/01 المؤرخ في 01-04-1995 المحدد لقائمة التجهيزات اللازمة لإنجاز مشاريع النقل السياحي بتونس.

66- المملكة المغربية، الظهير رقم 383/60/01 المؤرخ في 31-12-19960 المتضمن قانون الاستثمار في المغرب.

67- المملكة المغربية،الظهير رقم 1/83/134 المؤرخ في 03 جوان1983 المتعلق بأحكام الاستثمار في المغرب.

- **القرارات:**

68- المملكة المغربية، القرار رقم 67/327 المؤرخ في 04-07-1967 المحدد لمنشآت الإيواء بالمغرب المتضمن لإنشاء المصالح الخارجية لوزارة السياحة والصناعات التقليدية بالجزائر.

- **الرسائل الجامعية:**

69-عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة-دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علوم التسيير، فرع علوم التسيير، جامعة باتنة،2010/2009

70- يحياوي هادية، السياحة والتنمية بالجزائر -دراسة حالة ولاية خنشلة- مذكرة ماجستير مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2005/2004

71- صليحة عشي، الآثار التنموية للسياحة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، اقتصاد تنمية، جامعة باتنة، 2004-.2005

72- مسدوي دليلة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية ونمو القطاع السياحي دراسة حالة ولاية بومرداس، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، 2008-2009.

73-هدير عبد القادر،واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطويرها،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علوم التسيير،جامعة الجزائر2007/2006.

74- أبركان فؤاد،السياسات السياحية والتنمية بالجزائر-مثال ولاية بومرداس- مذكرة لنيل سهادة الماجستير تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع السياسات العامة، جامعة الجزائر،2010/2009.

- **الدوريات :**

75- مجلة الجزائر سياحة، وزارة السياحة والصناعات التقليدية، الأعداد:

- 15 مؤرخ في جويلية 2002.
- 22 مؤرخ في فيفري 2003.
- 23 مؤرخ في جوان 2003.
- 26 مؤرخ في جوان 2004.

76- المجلة الدورية للديوان السياحي المغربي، 1977.

77- مجلة الفكر البرلماني، العدد 13 بتاريخ جوان 2006.

- **الجرائد:**

78- جريدة الشروق الجزائرية، الصادرة بتاريخ: 16-08-2009.

79- جريدة القبس، العدد 12568، الصادر بتاريخ: 26 ماي 2000

80- جريدة الشرق الأوسط الالكترونية عدد 11696 الصادر بتاريخ: 2010/12/06

81- جريدة الخبر: الصادرة في: 2009.07.04 .

82- صحيفة الجزيرة الالكترونية، العدد 10514 (جويلية 2001)،

- **وثائق أخرى:**

83- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشروع حول إعادة هيكلة السياحة في الجزائر، دورة نوفمبر 2000.

84- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشروع حول إعادة هيكلة السياحة في الجزائر،نوفمبر 2004.

85- المخطط التوجيهي للسياحة الجزائرية، آفاق 2025، وزارة تهيئة االإقليم، البيئة والسياحة، 2008.

86- المخطط العملي لوزارة السياحة والصناعات التقليدية للعشرية 1999-2000.

87- النشرة الإحصائية للديوان السياحي التونسي لسنة 2007.

88- النشرة الإحصائية للديوان السياحي التونسي لسنة 2008.

89- تقرير منجز من طرف وزارة السياحة والصناعات عن حوصلة القطاع لسنة 2005.

90- مطويات منجزة من طرف الوكالة الوطنية للاستثمار.

91- قناة تونس 7: حصة تلفزيونية بعنوان: "الحق معاك" بثت بتاريخ: 2009/12/15.

92-أ.د بربيش السعيد وأ.شابي حليمة، دور التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة. مداخلة ملقاة خلال ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة المسيلة *15*-16 نوفمبر 2011

93-أعمال الملتقى العلمي الدولي الثالث، منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية،15/14/ فيفري 2011،جامعة بشار.

94- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،تقرير عن وضعية الاقتصاد خلال الثلاثي الأول لسنة 2004.

95- جامعة الدول العربية، النشرة الإحصائية، 2007.

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

أ- الكتـــــب:

96– *Auclaire Sylvain et Vaillancourt Jean-Gay, le développement durable, du concept à l'application, édition Fides, Paris, 1992.*

97- *Bensaàd M^ed El Houcine, les réformes économiques en Algérie, édition OPU, Alger, 1991.*

98- *Brault Frederik, le tourisme et la transformation du territoire et du paysage au Maroc, Marrakech 2004.*

99- *Ben M^ed El Houcine, les réformes économiques en Algérie, OPU, Alger, 1999.*

100- *Berriane M^ed et Herbert Popp, le tourisme au Maghreb, actes du 5^ème colloque Marocco-Almand, Tanger, 1998.*

101- *Brian Williams and other, global tourism, edited by Elsnier Butterworth, 2004.*

102-*Boumegoutti Driss, Le tourisme international espaces et produits touristiques, université de Paris, 1995.*

103- *Côte Marc, le guide de l'Algérie, édition medias, Constantine, Algérie, 1996.*

104- *Côte Marc, l'espace Algérien, les prémices d'un aménagement,*

105- *Coopération décentralisée, tourisme responsable et solidaire et développement des territoires, Vade-Mecum, Paris, 2006.*

106- *Daoudi Abderrahim, l'organisation et la réglementation du tourisme au Maroc, édition MK Bennani, Casablanca, 1994.*

107- *Direction générale de la coopération international et du développement, tourisme responsable et solidaire, vade-mecum, Paris, France, 2006.*

108- *Faldj and Sbly M, coastal tourism development, university of Hudsfield, Liverpool, G.B.R.*

109- *Fillani M, the role of national tourists associations in the preserving of the environement in Africa (s.a.i)*

110– *Godar Olivier, le développement durable des théories aux stratégies, OCL, Vol 4, Paris, 1987.*

111- *Gaberiel Wakerman, encyclopédie électronique universalis, Vol tourisme 8, 2008.*

112- *Hachimi Madouche, le tourisme en Algérie jeu et enjeux, édition Houma, Alger, 2003.*

113- *Haddar Belgacem, rôle socio-économique du tourisme en Algérie, OPU, Alger.*

114- *Hillali Mimoun, la politique du tourisme au Maroc diagnostique, bilan et critique, édition Harmattan, Paris, 2007.*

115- *Inskeep E, tourism planning an integrated and sustainable development approach, Van Nostand Reinold, New Yourk, 1991.*

116- *Jean chapoutot: la politique touristique de la Tunisie a l'heure de la mondialisation, Paris, 1997.*

117- *Mellouche Nacer et Kcibi Mouncef, le tourisme en Tunisie, récit d'un demi-siècle, Simpact, Tunis, 2007.*

118-*Mc-intosh and other, tourism principels, practices and philosophies, edited by Wiley and Sons, New york, 1994.*

119- *Munashing Mohan, Protected area economics and policy linking conservation and sustainable development world, New York, 2000.*

120-*M ;thea sinclaire and Mike stabler, the economics of tourism,routledgek, London, 1997.*

121-– *Maxim weigert, ,Le tourisme en tunisie,les défis a l'heure de transition démocratique , institut de prospective économique du monde méditerranéen , EPIMED ,2012*

122 –*ONT ,Privatisation et investissement dans le tourisme en Algérie,Alger,1990.*

123-*office national de tourisme, Guide touristique de l'Algérie, , collection touring ;1985.*

124- *P. Pys, tourisme phénomène économique, les études des documentations Françaises, Paris, 1992.*

125- *Stafford Jean, développement du tourisme au Maroc, édition harmatton, Inc, Montréal, 1996.*

126- *Salmi Jamil, planification sans développement, les éditions Maghrébines, Casablanca, 1979.*

127- *Sethom Noureddine, <u>l'industrie et le tourisme en Tunisie</u>, publication de la faculté des sciences humaines et sociales, université de Tunis, Tunis, 1992.*

128- *Stotti Abd Wehed, l'<u>offre touristique au Maroc</u>, ouvrage édité par l'auteur lui-même, 1999.*

129- *Smaoui Abdrrahim, <u>tourisme au 20ème siècle ? La Tunisie au 20ème siècle</u>, Tunis, 1995.*

130- *Tessa Hamed, <u>économie touristique et aménagement du territoire</u>, OPU, Alger, 1993.*

131- *Temar Abd el Hamid, <u>Stratégie de développement indépendant, le cas de l'Algérie</u>, OPU, 1983.*

132- *W. Deprest Florence, <u>enquête sur le tourisme de masse</u> coll, Maap Emonde, édition Bellin, Paris, 1997.*

ب- الرسائـــل الجامعيـــة:

133 -*Mohemed souissi, <u>le tourisme en tunisie</u>,thses de doctorat,paris-sorbonne,2007.*

134-*Jean-marie miossec,<u>le tourisme en tunisie, un pays dans en développement dans l'espace touristique international,</u> these de doctorat, université francois rabelais, tours ,1996.*

135- *Boudi A., <u>marketing of tourism, a marketing stratgy for Algeria's tourist product,</u> these de master on marketing, university of strathclyde, glasgow, 1988.*

ج- المجـــلات والدوريـــات:

136- *<u>Revue sélection</u>: n° 135, Paris, 2002.*

137-*<u>Correspondances</u>: Institut de recherche sur le Maghreb contemporain, n° 01, 1992.*

138- *<u>Revue de la C.D.G</u>. n° 07, Décembre 1977.*

139- *<u>Revue du réseau euro-méditerranéen d'agence de promotion des investissements</u>, n° 17, 2006.*

140-*Revue de l'économie, édition publiée30/01/2003.*

141-*African manadger, smail omran, secteur du tourisme au maroc, 22/01/2007.*

142- *world tourism barometer ,volume N°1,Juin 2002.*

143-*Revue du lobo grand maghreb ;université de Monastir.2011.*

د- التقاريـــــر:

144- *World economic form travel and tourism competitiveness report, edited by: J. Blank and TH. Cheisa, Geneva, 2007.*

145-*world tourisme organazation,market intelligence and promotion section,the impact of the attack of 11.09.2001,(special report).p.30.*

146- *Agence japonaise de coopération intrnationale(JICA),schéma directeur du developpement du tourisme en tunisie –horizon 2016-.*

147- *CNES, contribution pour le redéfinition de la politique nationale du tourisme,session novembre,2002.*

148-*Féderation du tourisme marocain, étude sur la fiscalité du secteur touristique,juin,2005.*

149-*world travel tourism council, travel and tourism economy,Tunisia,2008.*

المراجـــع الإلكترونيـــة:

150-*Tobruk.maktooblog.com/935944* (07.01.2012)

151-*www.discoveralexcom/retour/default/asp.(07.01.2012)*

152-*http://géotourweb.com/nouvelle page.2htm.(07.10.2011).*

153-*http://www.ejaztna-malaysia.com/blo*

154-*http:// fr.wikipedia.org/wiki/tourismerecetes.(07.10.2011).*

155-*http://www.algeriepyreenes.com article15496893html07/10/2010*

156-*http://www.m3.geo.alg.(23.03.2009).*

157- *http://fr.wikipedia.org/wiki/air-algc3%a9rie*

158- *http://www.dzaero.com/aviation -civile-r2.html*

159- *www.wikipedia.org/wiki/*النقل البحري بالجزائر.

160-http://www.algerie360.com/algerie /développement du tourisme en Algérie.

161–.*www.andi.dz*: الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار على الموقع الالكتروني

162-http://actualite.el-annabi.com/article.php?id-artile=7344.

163–*www.http://géotourisme en France et dans le monde.com.*

(2010/01/10)*http://me7tar.com/tunis.htm.*161

164–*http://www.man.bis* تاريخ المغرب على الموقع

165–*www.tourisme en tunisie.com*

166–*http// : www.privatisation.gov.tn/fr/doc/asp?*

167–*http// privatisation.gov.tn.02/06/2010*

168–*http//:www.webmanagercenter.com/management,article 890–Tunisie –privatisation (02-06–2010).*

169–*www.webmanagercenter.com/managment/article/php.*

170–*www.patdk.com/ghtm exigences environnementales ,*

exigences environnementales ,

171-www.Maec.gov.ma/south/brefar.htm

172-7www.Moquatel.com /data/behoth/dwal-modn18/maghreb870/mokatel11-28-htm3

173-www.Arifonet.org.ma/data/about19ar.htm

174-www.minculture.gov.ma/arab_Prehistoriques1.htm

175–*www.mar.ma/e878250*

176–*www.minculture.gov.-muses/mag.htm*

177–*www.Alarabonline.org/index–*

178–*http: www.file://deeum-1/admin1/.*

179– *http:// www.maroc.ma /nr/exers.htlm*

180–*http:// www. file://dacum/admini21.locals*

181–*www.JeunesduMaroc.com/294-la privatisation, concept et réglementation.*

182–*www .Privatisation au Maroc. com (24/10/2008)*

183–*www .tour.gov.mar/com/http//vision 2010.*

184– *www.tourisme.gov.ma/ 09122010/1.htm–*

الفهارس

فهرس الموضوعات

الموضـــوع	صفحة
مقدمة	13-3
الفصل الأول: التنمية السياحية تأثيرها في التنمية السياحية العالمية	65-16
المبحث الأول: ماهية السياحة	16
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لمجال الدراسة	16
الفرع الأول: مفهوم السياحة	16
1- أهم التعاريف	16
2- لمحة عن تطور السياحة	16
3- الأنماط السياحية	26
الفرع الثاني: أهمية السياحة و عوامل تطويرها	31
أ -أهمية السياحة	31
ب-عوامل تطوير السياحة	35
1-تأثير العامل السياسي الاقتصادي	35
2- تأثير العامل الثقافي	38
المطلب الثاني: الاستدامة السياحية و ابعادها	39
الفرع الأول: الاستدامة السياحية كتوجه عالمي جديد	39
1- التوازن بين البيئة والإقتصاد	40
2- البعد السوسيو - سياسي:	40
الفرع الثاني: التنمية السياحية المستدامة	43
الطاقة الاستعابية المادية	45
الطاقة الاستعابية الاجتماعية	46

الطاقة الاستعابية الاقتصادية	46
المبحث الثاني: مكانة السياحة في الاقتصاد العالمي	47
المطلب الأول: الأثر المالي للسياحة على الاقتصاد العالمي	47
الفرع الأول: المداخيل السياحية و أثرها على الناتج العالمي	47
الفرع الثاني: السياحة و تأثيرها على قطاع التشغيل	53
المطلب الثاني: الاليات المؤسساتية للعمل السياحي	56
الفرع الأول: مؤسسات النقل	56
التكامل الأفقي	57
التكامل العمودي	58
الفرع الثاني: مؤسسات الإيواء	59
خلاصة الفصل	64
الفصل الثاني:التنمية السياحية في الجزائر	129-66
المبحث الأول : تشخيص القطاع السياحي في الجزائر	67
المطلب الأول :المقومات الطبيعية والروحية الحضارية للسياحة بالجزائر	67
الفرع الأول: المقومات الطبيعية	67
الجبال	67
التلال والسهول	68
السواحل	68
الصحراء	69
الفرع الثاني:المقومات الروحية و الحضارية	71
المطلب الثاني: المقومات المادية و التسييرية	74
الفرع الأول : الطاقة الإيوائية بالجزائر	74
الطاقة الايوائية	74
1- المخطط التنموي الثلاثي 1967-1969	74

2- المخطط الرباعي الأول 1970-1947 76
3- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 77
4- المخطط الخماسي الأول 1980-1984 77
5- المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 78
الفرع الثاني: مؤسسات النقل بالجزائر 85
الفرع الثالث: تنظيم القطاع السياحي بالجزائر 90
1- التنظيم على المستوى المركزي 90
2- التنظيم على المستوى المحلي 91
المبحث الثاني: السياسات السياحية بالجزائر 92
المطلب الأول : سياستي الخوصصة وترقية الاستثمار في السياحة بالجزائر 92
الفرع الأول : الخوصصة و دواعيها في السياحة بالجزائر 92
الفرع الثاني : ترقية الاستثمار في القطاع السياحي بالجزائر 99
1- القانون 10/90 المؤرخ في 1990.04.18 100
2- القانون 12/93 المؤرخ في 1993/10/05 101
3- القانون 03/01 المؤرخ في سنة 2001 102
المطلب الثاني: الفروض المستقبلية للسياسات السياحة بالجزائر 108
الفرع الأول: المفهوم الجديد للسياحة الجزائرية 108
الفرع الثاني: السياحة بالجزائر آفاق 2025 113
1-تسويق وجهة الجزائر كمقصد سياحي 114
2-الأقطاب السياحية للامتياز 116
3-مخطط السياحة النوعية 118
4-مخطط الشراكة العمومية-الخاصة 120
5- مخطط تمويل القطاع السياحي 122
خلاصة الفصل 125

الفصل الثالث: التنمية السياحية في تونس	175-131
المبحث الأول: تشخيص القطاع السياحي في تونس	132
المطلب الأول: المقومات الطبيعية و الروحية الحضارية للسياحة في تونس	132
الفرع الأول: المقومات الطبيعية	132
الجبال (الجنوب الغربي)	132
السهول والتلال (الشمال)	133
السواحل (الشمال)	133
الصحراء (الجنوب)	133
الفرع الثاني:المقومات الروحية و الحضارية	134
المطلب الثاني: المقومات المادية والتسييرية	139
الفرع الأول : الطاقة الإيوائية في تونس	139
الفرع الثاني: مؤسسات النقل في تونس	145
1- النقل الجوي	145
2- النقل البري	147
3- السكك الحديدية	148
4- النقل البحري	148
الفرع الثالث: تنظيم القطاع السياحي في تونس	150
الوصاية المركزية	150
الديوان الوطني للسياحة التونسية	151
المبحث الثاني: السياسات السياحية بتونس	153
المطلب الأول: سياستي الخوصصة وترقية الاستثمار في السياحة بتونس	153
الفرع الأول: الخوصصة في السياحة بتونس	153
الفرع الثاني:ترقية الاستثمار في القطاع السياحي بتونس	159
المطلب الثاني: الاستراتيجيات المستقبلية للسياحة بتونس	164

الفرع الأول: محددات التنمية السياحية في السياحة بتونس 164
أ- مكامن القوة 164
ب- مكامن الضعف 167
الفرع الثاني: آفاق التخطيط السياحي بتونس 2016 169
خلاصة الفصل 174
الفصل الرابع: التنمية السياحية بالمغرب 228-118
المبحث الأول: تشخيص القطاع السياحي بالمغرب 179
المطلب الأول:المقومات الطبيعية والروحية الحضارية للسياحة بالمغرب 179
الفرع الأول:المقومات الطبيعية 179
السلاسل الجبلية 179
الصحراء المغربية 180
الشريط الساحلي 180
السهول 180
الأنهار 181
الفرع الثاني:المقومات الروحية والحضارية 181
المطلب الثاني:المقومات المادية والتسييرية للسياحة بالمغرب 187
الفرع الأول:الطاقة الإيوائية بالمغرب 187
المخطط الثلاثي الأول 1965-1967 187
المخطط الخماسي 1968-1972 188
المخطط الخماسي 1973-1977 188
المخطط الخماسي 1981-1985 189
المخطط الخماسي 1988-1992 189
الفرع الثاني: مؤسسات النقل بالمغرب 194

1- النقل الجوي 194

2- النقل البري 196

3- النقل البحري 196

4- السكك الحديدية 197

الفرع الثالث: تنظيم القطاع السياحي بالمغرب 197

أولا:التأطير الإداري 197

ثانيا المؤسسات المالية 200

المبحث الثاني: السياسات السياحية بالمغرب 202

المطلب الأول: سياستي الخوصصة وترقية الاستثمار في السياحة بالمغرب 203

الفرع الأول : الخوصصة في السياحة بالمغرب 203

الفرع الثاني: ترقية الاستثمار في القطاع السياحي بالمغرب 207

قانون الاستثمار لسنة 1958 207

قانون الاستثمار الصادر سنة 1960 209

قانون الاستثمار 1973 211

قانون الاستثمار 1983 213

المطلب الثاني: الاستراتيجيات السياحية بالمغرب و آفاقها 214

الفرع الأول: استراتيجية السياحة المغربية غاية 2010 214

1- استراتيجية المنتوج 215

2- استراتيجية الثمن 215

3- استراتيجية الانعاش 216

4- استراتيجية التكوين والتمهين 217

5- استرتيجية عقارية 218

6- استراتيجية ضريبية ناجعة 219

7- استراتيجية التمويل 220

الفرع الثاني: آفاق التخطيط السياحي بالمغرب إلى غاية 2020 221

1- أهداف النوعية 222

2- أهداف الكمية 222

خلاصة الفصل 226

الخاتمة 237-230

قائمة المراجع 239

الفهرس

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

ملخص باللغة العربية

ملخص باللغة الفرنسية

ملخص باللغة الانجليزية

فهرس الجداول

الجدول	صفحة
جدول رقم(01) الدول المصدرة للسياحة في العالم	33
جدول رقم(02) تزايد الإنفاق السياحي العالمي	48
جدول رقم(03) الطاقة الاستيعابية لقطاع السياحة بالجزائر إلى غاية 1969	75
جدول رقم(04)الأهداف المالية لبرنامج الخماسي الأول 1980-1984	77
جدول رقم(05) تطور عدد الأسرة خلال الفترة 1985-1989	78
جدول رقم(06) تطور طاقة الإيواء بالجزائر 1969-2006	80
جدول رقم(07) توزيع الطاقة الفندقية بالجزائر لى غاية 2009	81
جدول رقم(08) تطور تعداد الليالي السياحية في الفنادق الجزائرية إلى غاية 2008	83
جدول رقم(09) تطور عدد العمالة في القطاع السياحي بالجزائر 1985-2001	84
جدول رقم(10) تعداد المتنقلون إلى الحدود	89
جدول رقم(11) عينة الخوصصة الفورية	97
جدول رقم(12) تصنيف المؤسسات القابلة للخوصصة	98
جدول رقم(13) تطور عدد الأسرة في تونس	140
جدول رقم(14) توزيع عدد الأسرة حسب الصنف	141
جدول رقم(15) تعداد الليالي المقضية في الفنادق التونسية إلى غاية 2008	143
جدول رقم(16) الأسواق المصدرة في السياحة بتونس	144
جدول رقم(17) حركة الملاحة البحرية	149
جدول رقم(18) مؤشرات الخوصصة في تونس	158
جدول رقم (19): تطور الإستثمار في تونس .	163
جدول رقم (20): تأثير التخطيط السياحي في رفع قدرة الاستقبال	190
جدول رقم (21): تطـور عدد الأسرة في الفنادق في المغــربية	191
جدول رقم (22): تطـور طاقــة الفنادق المصنــّفــة في المغــرب	192
جدول رقم (23): تطـور عائدات الفنادق المصنــّفــة في المغــرب	193

فهرس الأشكال

الشكل	صفحة
شكل رقم(01) الخريطة السياحية للجزائر	70
شكل رقم(02) خريطة تونس السياحية	138
شكل رقم(03) الخريطة السياحية للمغرب	186

الملخصات

ملخص

استأثرت السياحة باهتمام بالغ وبقسط وافر من دراسات الخبراء والمنعشين الاقتصاديين، باعتبارها ثالث صناعة في عالم اليوم بعد صناعتي الاتصالات ونظم المعلومات، فهي تشكل نظاما اقتصاديا متكاملا يملك القدرة الفائقة والمتميزة على تفعيل العملية التنموية داخل الدول التي تعتمد على مداخيل هذا النشاط بشكل كبير، وكغيرها من الدول السائرة في طريق النمو راهنت دول المغرب العربي على خيار السياحة لتحقيق التقدم والازدهار لمجتمعاتها انطلاقا مما تملكه من مقومات ومؤهلات، ارتأت فيها الدول قاعدة متينة لبناء صناعة سياحية منتجة وقادرة على المنافسة وفق ما تقتضيه حركية السوق السياحية العالمية.

على ضوء ما تقدم يعالج هذا البحث واقع القطاع السياحي في دول المغرب العربي الجزائر، تونس والمغرب في محاولة للوقوف على مكامن الضعف ومكامن القوة فيه ومحاولة تحديد العوامل المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في قيام صناعة سياحية قوية لدى هذه الدول، حيث تمفصل البحث حول إشكالية رئيسية تدور حول ماهية السياحة في البلدان محل الدراسة وما دورها في تحقيق التنمية الشاملة ومستدامة داخلها.

استنادا إلى بناء علمي سليم، حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة آنفا إختبار فرضية أساسية تمحورت حول أن نجاح السياحة في الدول المغاربية مرهون بتوافر عوامل مادية وأخرى حضارية مختلفة.

خلص البحث في نهايته إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي رأينا فيها فائدة معتبرة في التوفق في تفعيل النشاط السياحي وتحويله إلى مورد استراتيجي لتحقيق التنمية الشاملة والمستندة إلى مبادئ التنمية المستدامة التي ترنو كافة الدول إلى تحقيقها.

Résumé :

L'industrie touristique occupe une importance place dans l'économie mondiale, elle classée troisième précédée par l'industrie de télécommunication et l'industrie des systèmes de l'information, ce qui la qualifie d'être très efficace sur le plan de générer et de créer de riches potentiels en matière de développement durable dans le domaine économique.

Cette recherche vise essentiellement a diagnostiquer la réalité du secteur touristique dans les pays du Maghreb, l'Algérie, la Tunisie et le Maroc, et essayer de cerner les points de forces et les points de faiblesses de cette activité au seins de ces pays, et ce a travers une approche analytique qui traite une principale problématique qui tourne autour du concept du phénomène du tourisme dans les pays sus- cités, et son rôle dans la réalisation d'un développement réel, sain et surtout conforme aux universels principes du développement durable.

Le traitement de la thématique exposée est bâti sur une hypothèse fondamentale portant sur la réussite du tourisme en tant que générateur de développement et l'influence de multiples facteurs matériels et moraux.

En conclusion a l'étude, nous avons dénombré une multitude de résultats concernant les facteurs favorisants le développement du tourisme dans les trois pays, ainsi que les causes peuvent être nocives pour ce même développement.

Abstarct

The tourism industry holds a very important place in the international economy preceded by telecommunication and information system industries, and such a position qualifies it to be very efficient from the point of view to generate and create a high potential in a sustnaible development.

This research aims essentially at identifying the reality of the touristic sector in Algeria, Tunisia and Morocco, and it tries to define the strength and weakness of this activity within these countries through an analytical technique that deals with a principle problematic about the concept of the tourism phenomenon in the already mentioned countries, and its role in the realisation of a real and healthy development that must be in accordance with the universal principles of a sustnaible development.

The process of the displayed thematic is built on a fundamental hypothesis about the extremely important complementarity between the success of the tourism as a development generator and the influence of many tangible and moral factors.

In conclusion, we have counted a multitude of results concerning the contributing factors of tourism development within the three countries as well as the cause that may harm this development.